



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

اسم فخر بنی
 استجب
 فی الاصل البیاض فی جهة الشمال
 المستقیم لخط واضح من ذی
 الرق الذی یقوم به جوی
 الملك قوله من غرة الذی
 فی الاصل الذی فتر الجمجمة فی
 فی احوال الناس الیه
 مخرج

اشاعة العدل
التي تاتي بالعدل
التي تاتي بالعدل
التي تاتي بالعدل

دستور اعظم
ای اعلام و قوله

الملك قلاوون
في العصر المذكور
في احوال الناس
في مصر
في العالم آنذاك

اسم علی بنی
استجب

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

البرهان في جبر هند و طائفة ما و الالهة علم شمس الترم
 البرهان في جبر هند و طائفة ما و الالهة علم شمس الترم
 البرهان في جبر هند و طائفة ما و الالهة علم شمس الترم

و انما حكم على تلك
التي فيها كبرياء
كانت كبرياء
منهم

من حيث انما طرف المطلب فيمن لوجهما الاختصاص المحل
فدخول تلك النسبة بينه وبينها من محبة المذكورة —
واقورة

الى من علم الملائكة

الملزوم علم وجود اللازم بمراتبه

ان من علم ذلك مرتبة ويعلم ذلك بقدرية المقام داود

باب في تصورات الحروف

فصل في التخليق

انہ کے لئے اور ان کے والدین کے لئے

لشكته فنه لوجود المعارض رفا فده عار و كنه فده

تاريخ بعض الملوك وقال في قوله الملك

فقد استعملت في هذا الكتاب

...والتحقق ...

تفتق منبها و ما فیہا و ما فیہا

... حال ...

بعضه

الحق في بيان الله تعالى

أما إذا فرغ من الصلاة فليطأ

ان الف فيه معدلا

بطلان عليها اسم الواحد ولم يقبر في مفهومه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون
ان هذا هو الصراط المستقيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون
ان هذا هو الصراط المستقيم

افترحي يكون طلبة بالاجتهاد كسدر برده
قوله ومن لطائف هذا التعريف انه الظاهر ان من
الطيفة ان يكون الطيف
افترحي واذكر المتعاطفين في التعريف وهو العلم والجهل
كما ان اشتغالهم على العلم الرابع لطيفة واعلم ان العلم الرابع انما هو الفكر فان الفكر على ما مر
في التعريف ليست غلة للمعرف وهو الترتيب وليس للفعل فانه لا يصح ان يكون
هو الفعل النقصي وهو الترتيب انما هو لما هو الترتيب فان لم
يكن ذلك الرابع انما هو لما هو الترتيب فان لم
اشارة الى العلم
الجمهور
بالطيفة اقوال اعترض عليها بان صورة الفكر هي الصورة
بالحسنة الاجتماعية ولا شك ان هذا ليس بشئ
الترتيب من علمه فيمكن ان لا يثبت
عليها الترتيبية كما لا تستلزم
ان يكون ان يقال
ان اوله

اما الفكر في الصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينشئ
 منه التراب وكل حائط ينشئ منه التراب فهو ينهدم فهدم هذا الحائط ينهدم واما في الجهلي
 فكما لو قيل العالم مشغون عن المؤثر وكل مشغون عن المؤثر قديم فالعالم قديم لا ينفك العلم
 من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم
 الثابت المطابق للواقع وهو اخص من الاول ومن شرايط التعريفات التحريز عن استعمال
 الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريف الا اذا قام في نفسه
 تدل على تعيين المراد من معانيها وهي هنا قديمة على ان المراد بالعالم المذكور في التعريف
 الحصول العقلي فانه لم يفسره في هذا الكتاب الا بما اعني به الجهلي في المطلوب حيث
 قال للنادي الى مجهول لاستحالة استعمال المعلوم وتجهيل الحاصل وهو اعم من ان
 يكون تصويرا او تصديقا اما المجهول التصوري فاكشابه من الامور الصورية و
 اما المجهول التصديقي فاكشابه من الامور التصديقية ومن لطائف هذا التعريف انه
 مشتمل على العلل الاربع فالترتيب شاره الى العلة الصورةية بالمطابقة فان صون
 لفكره اليقيني الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كاليقينية الحاصلة لاجتماع
 الترتيب في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالالتزام اذ لا بد في كل ترتيب من
 ترتيب وهي ههنا القوة العاقلة كالنجاة والتسريع وامور معلومة اشارته الى العلة
 المادية كقطع الخشب للتسريع وللنادي الى مجهول اشارته الى العلة الغائبة فان العرض
 من ذلك الترتيب ليس الا ان ينادى الى ذهن الى المطلوب المجهول كجلوس السائلان مثلا
 للتسريع وذلك الترتيب اي الفكر ليس بصواب دائما لان بعض العقلاء ينافض بعضا
 من قضى افكارهم فمن واحد ينادى فكره الى التصديق بمجدوث العالم ومن اخر الى التصديق
 بقدمه بل الانسان الواحد ينافض نفسه بحجب فبين فقد يفكره ينادى فكره الى
 التصديق بقدم العالم ثم يفكره فينا في الفكر الى التصديق بمجدوثه فالفكر ان لمنا

الترتيب على الهيئة التي اراد الله تعالى ان يكون من دلالة على
الذي هو فاعله الذي هو المثل على معلولها انما هو
الذي هو المثل على معلولها انما هو المثل على معلولها
التي هي تدل على معلول معين والمعلوم انما هو المثل
الا على علمه ما اراد التبيين على ذلك كالمثل على
ان دلالة الترتيب على الهيئة التي اراد الله تعالى ان يكون
من دلالة على الهيئة التي اراد الله تعالى ان يكون
من دلالة على الهيئة التي اراد الله تعالى ان يكون
من دلالة على الهيئة التي اراد الله تعالى ان يكون

[illegible]

موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارض الذات كيد الذات
لعلم الطب مثلاً فإنه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض وكالكليات لعلم
النفوس فإنه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الأعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي
تليق الشيء بما هو هو أي لذاته كالتعجب اللاحق لذات الإنسان وتليق الشيء بجزئيه كالحركة
بالإرادة اللاحق للإنسان بواسطة أجزائه وتليق الشيء بواحدة من أجزائه
كالتعجب العارض للإنسان بواسطة التعجب والتعجب هناك أن العوارض ستة لأن ما
يعرض للشيء فإما أن يكون عرضاً لذاته أو بجزئيه أو لا يخرج عنه والآخر خارج عن المعروض
أما مساو له أو أعم منه أو أخص منه أو مباين له فالثلاثة الأول وهي العارضة لذات
المعروض والعارض بجزئيه والعارض للمساوي يستحق عرضاً ذاتية لاستنادها إلى
ذات المعروض أما العارض للذات فظاهر وأما العارض للجزء فلأن الجزء داخل في الذات
والاستناد إلى ما في الذات مستند إلى الذات في الجملة وأما العارض للآخر فالاستناد
يكون مستنداً إلى ذات المعروض والعارض مستنداً إلى المساوي أو الخارج والمستند إلى المستند
إلى الشيء مستند إلى ذلك الشيء فيكون العارض أيضاً مستنداً إلى الذات والثلاثة الأخيرة
وهي العارض لا يخرج عنه من المعروض كالحركة اللاحق للابيض بواسطة أجزائه وهو أعم
من الابيض وغيره والعارض الخارج الأخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أجزائه
وهو أخص من الحيوان والعارض بسبب المباين كالحركة العارضة للنساء بسبب
النار وهي مباينة للنساء تستحق عرضاً غريباً لما فيها من الغرابة بالقياس إلى ذات
المعروض والعلوم لا يبحث فيها إلا عن الأعراض الذاتية لموضوعاتها ولهذا قال عن عوارض
الشيء لخصه لما هو هو أي أشاره إلى الأعراض الذاتية وإقامة الحد مقام المحدود واختصاراً
وإذا تم هذا فنقول موضوع المنطق المعلوماتية التصورية والتقديرية لأن المنطق
يبحث عن عوارضها الذاتية وما يبحث في العلم عن أعراضها الذاتية هو موضوع ذلك

[illegible]

في حقيقة احوال الاشياء افرى باليقين اليها من
 في حقيقة احوال الماهيات افرى باليقين اليها من
 في حقيقة احوال الماهيات افرى باليقين اليها من
 في حقيقة احوال الماهيات افرى باليقين اليها من

الما لا يصفى في ربوبه وبالقاس
 الما لا يصفى في ربوبه وبالقاس
 الما لا يصفى في ربوبه وبالقاس
 الما لا يصفى في ربوبه وبالقاس

والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم

والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم

والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم

العلم فيكون المعلومات التصورية والتصديفية موضوع المنطق وإنما قلنا ان المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديفية لانه يبحث عنها حيث انها توصل الى مجهول نظوري او مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالجوان الفصل كالناطق وهما معلومان تصوريان من حيث انهما كيف يرتكان ليوصل المجموع الى المجهول نظوري كالانسان وكما يبحث عن الفضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف يؤلف فصيرة فاسامولا الى مجهول تصديقي كقولنا العالم محدث وكذلك يبحث فيها من حيث انها يتوقف عليها الموصل الى المجهول التصوري كقولنا المعلومات التصورية كلها متغيرة وعن جنسا وفصلا ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديقي اما توقفها فربما اي بلا واسطة كقولنا المعلومات التصديفية ففصيرة او عكس ففصيرة او ففصيرة او اما توقفها بعبد اي بواسطة كقولنا موضوعا ومجولات فان الموصل الى التصديقي يتوقف على الفضايا بالتركيبة منها والفضايا بما موقوفه على الموضوعات والمجولات فيكون الموصل الى التصديقي موقوفه على الفضايا بالذات وعلى الموضوعات والمجولات بواسطة توقفها الفضايا عليها وبالجملة المنطقي يبحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديفية التي هي مفاصد بالذات اما الاتصال الى المجولات والاحوال التي يتوقف عليها الاتصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديفية لذاتها فهو باحث عن الاعراض الذاتية لها **قال** وقد جرت العادة بان يمتي الموصل الى التصو فولا شارحا والموصل الى التصديقي حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور التصديقي طبعاً لان كل تصديقي لا بد منه من تصور المحكوم عليه بذاته او بامرصادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم من جهل باحد هذه الامور **قول** قد عرفت ان الغرض من المنطق استحصان المجولات والمجهول اما تصورهما والتصديقي فطر

باب القضاء واداة
احوال المعلومات التصديفية
التي يبحث عنها المنطق فثلاثة قسم
ايضا قد ما الاتصال الى المجهول التصديقي يقينا
لان او غير يقيني كما اذا لم يكن هارم وذلك مما
التي من انواع احوال المعلومات التصديفية
على الاتصال الى المجهول التصديقي فثلاثة قسم
وذلك ان التصديقي يتوقف عليه الاتصال
او المجهول التصديقي يتوقف عليه الاتصال
وتوالاتها فان التصديقي يتوقف على الاتصال
المعلومات التصديفية التي يتوقف عليها الاتصال
فبغير التصورات تلك
احوال المعلومات التصورية موضوعات ومجولات
كقولنا المعلومات التصورية التي يتوقف عليها الاتصال
تفصيلين بالبقعة القريبة من المقدم والآن ما
والمجهول كذا ان يتوقف على الموضوعات والاحوال التي يتوقف عليها الاتصال
المعلومات التصديفية التي يتوقف عليها الاتصال
المعلومات التصديفية التي يتوقف عليها الاتصال
المعلومات التصديفية التي يتوقف عليها الاتصال

لأن بعيدا او ابعد فلا بد من ذكر من السوان
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم
والفصل في معرفة ما هو المقبول في العلم



ركبت لان شدة ما عليه تعدد ما بالجميع
 الاثني عشر فتقدم الفصول على التعديرتي لعدم
 الجمع على اثنين اذ روح واما ثبت ان لهذا
 النوع اعلى الفصولات تعددا
 بالجميع على النوع الاخر
 اعني اعمدة
 لان الاول اذ ان يكون لها جنس
 المستقلة بالاول فتقدم في الوضع على
 الباقى المتعلقة بالثاني
 رتبة ترتيبها كما في

ایه ان استغفر بغير المناسج لان مقدما عليه بالعبية كسقدم هرگز ايد عامر كه المناسج فان لم يستغفر

12

المظني اما في الموصل الى المتصور واما في الموصل الى التصديق وقد جرت عادة المظنيين
بان يسمي الموصل الى المتصور قولاً شارحاً واما كونه قولاً فلا تارة في الغالب مركب والفو
راد فيه واما كونه شارحاً فليس هو وايضا حركات الاشياء والموصل الى التصديق
حجة لان من تمسك به استدلالا على مطلوبه غلب الخضم من حجج يوجب اذا غلب ويوجب
تقديم مباحث الاصل الى المتصور على مباحث الثاني الى الموصل الى التصديق
بحسب الوضع لان الموصل الى المتصور التصورات والموصل الى التصديق التصديقات
والمتصور مقدم على التصديق طبعاً فليقدم عليه وضعا لئلا يوافق الوضع الطبع وانما
فلنا المتصور مقدم على التصديق طبعاً لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم
بحسب يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علته ناتجة له والمتصور كذلك بالنسبة الى التصديق
اما انه ليس علته ناتجة له فظاهر والا يلزم من حصول المتصور حصول التصديق ضرورة
وجوب وجود المعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه التصديق فلان كل
تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات متصور المحكوم عليه اما بذاته او بامراضه
عليه ونصور المحكوم به كذلك ونصور الحكم للعلم الاولي باشياء الحكم من جهله
باحد هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على فائدة بين الاولي ان استدعاء
التصديق بنصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي بنصوره بوجبه اما بكنهه
او بامراضه فانما يحكم على اشياء لا تعرف حقايقها كما يحكم على الواجب الوجود
بالقدره والعلم وعلى شئ من عباد بانه شاغل الخبز فلو كان الحكم بشئ مستدعياً
لنصور المحكوم عليه بكنهه الخفيفة لم يصح متنا مشال هذه الاحكام والثانية ان الحكم
فيما بينهم مفعول بالاشراك على معينين احدهما النسبة الحكيمة المتصورة بهين
الشئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة وانتراعها فني بالحكم حيث حكم بانه لا بد
في التصديق من تصور الحكم النسبة الحكيمة وحيث قال لا مشاع الحكم ايقاع النسبة

[illegible]

قوله
قال الامام في هذا الكلام
اقول المقصود من قوله فتقول قوله لا
اعراض على ما تقدم من قوله فقول قوله لا
تقتضي لا بضره ان المصنف لم يرد
الا عن عرض فلو ان يقال ان المصنف لم يرد
تقتضي لا بضره من نحو ان المصنف لم يرد
ما ذكرته عليه من ان المصنف لم يرد
في الجمع التثنية
والا فلا ما بينه التمهيد ولا ادعى او لا اربعة مقال

[illegible]

قوله وعلى الامكان العام تضمننا قول يريد منه ان
الامكان حين يطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان
العام

نقطة وذلك

بما في دلالة على الامكان العام

ايضا دلالة مطابقة وذلك لانه

اجتمع في الامكان العام شيان احدهما كونه
جزءا للمعنى الموضوع له اي الامكان الخاص وان كان كونه

له دلالة على ان يكون
ان يدل لفظ الامكان
عليه دلالة على ان يكون

فانما اعتبرنا دلالة المعنى الموضوع له واداننا في المطابقة
دلالة اللفظ على عام ذلك لاننا في المطابقة

بقيت الوسط فثبتت تلك الدلالة لاننا في المطابقة
معتبر في الدلالة انما في ذلك

فانما في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

لاننا في المطابقة انما في ذلك
لاننا في المطابقة انما في ذلك

معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول لللفظ تضمن كدلالة
الانسان على الحيوان والناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان لاجل ان موضوع
للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالة على معناه
بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول لللفظ التزام كدلالة
الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فانه دال عليه بواسطة ان موضوع للحيوان الناطق
وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه اما شبهة الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ
مطابق اي موافق للتمام ما وضع له من فوهم مطابق الفعل بالتعلل اذا توافقنا واما شبهة
الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له في ضمنه في دلالة على ما في ضمن
المعنى الموضوع له واما شبهة الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل امر
خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له وانما قيد حدود الدلالة بوسط
الوضع لانه لو لم يقيد به لا تنقضي حد بعض الدلالة ببعضها وذلك بجواز ان يكون اللفظ
مشركا بين الكل والجزء كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن
الطرفين وللامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشترك
بين الملزوم واللازم كالشمس فانه موضوع للحرم والضوء ويتصور من ذلك صواب
ان يطلق الامكان ويراد به الامكان الخاص والثانية ان يطلق ويراد به الامكان العام
والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ويعني به الجرم الذي هو الملزوم والاربعة ان يطلق
يعني به الضوء اللازم اذا تحققت هذه الصور فنقول لو لم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد
نوسط الوضع لا تنقضي بدلالة التضمن والالتزام اما الاستغاض بدلالة التضمن فلا
اذا اطلق الامكان واريد به الامكان الخاص كان دلالته على الامكان الخاص مطابقة
وعلى الامكان العام تضمننا وبصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع
لان الامكان العام مما وضع له لفظ الامكان ايضا فدخل في حد دلالة المطابقة



والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

انما هو موضوع
انما هو موضوع

انما هو موضوع
انما هو موضوع

انما هو موضوع
انما هو موضوع

انما هو موضوع
انما هو موضوع

انما هو موضوع
انما هو موضوع

٢١ قوله وعلى الضوء التزاما قول لما كان الضوء مستمرا
على جميعتين احدهما كما كونه لازما للعرض والآخر كونه كونه

له فلفظ اشتمال عليه
دلائل احدها مطابقة والآخر

الترام ويصدق على هذه الدلالة الالتزامية
انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له فينتقض

المطابقة بالالتزام فاذا اعتبر هذا التوسط لم ينتقض
قوله كونه لفظا بمعنى المطابقة

على البصر لا يقال البصرية
بمعنى عدم البصرية

بمعنى عدم البصرية
بمعنى عدم البصرية

بمعنى عدم البصرية
بمعنى عدم البصرية

بمعنى عدم البصرية
بمعنى عدم البصرية

بمعنى عدم البصرية
بمعنى عدم البصرية

بمعنى عدم البصرية
بمعنى عدم البصرية

بمعنى عدم البصرية
بمعنى عدم البصرية

بمعنى عدم البصرية
بمعنى عدم البصرية

بمعنى عدم البصرية
بمعنى عدم البصرية

دلالة المضمن فلا يكون مانعا واذا افتدنا بنوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه

لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ

على ما وضع له لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لمحققها وان فرضنا

انقضاء وضعه باثر بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي دخل فيه الامكان

العام واقما الاستفاض بدلالة الالتزام فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الجرم كان

عليه مطابقة وعلى الضوء التزاما مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع

فلو لم يفتد حد دلالة المطابقة بنوسط الوضع دخلت تلك الدلالة فيه ولما افتد

به خرجت عنه لان تلك الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها

بواسطة ان اللفظ موضوع له لا نالو فرضنا انه ليس بموضوع للضوء كان دال عليه

بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم الملزوم له وكذا لو لم يفتد حد دلالة المضمن

بذلك لفتد لا تنقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق الامكان واريد به الامكان

العام كان دالة لشمس عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى

الموضوع له لان الامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ باثره

ايضا فاذا افتدنا الحد بنوسط الوضع خرجت عنها انها ليست بواسطة ان اللفظ

موضوع لما دخل في ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يفتد حد دلالة الالتزام به لا تنقض بدلالة

المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الضوء كان دالة لشمس عليه مطابقة وصدق عليها

انها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخله في حد دلالة الالتزام

لولا الفتد بنوسط الوضع واذا افتد به خرجت عنها انها ليست بتم بواسطة ان

اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه **قال** ويشترط في الدلالة الالتزامية (١)

كون الخارج بمجالة يلزم من تصور المستحق تصويره والا لا يمنع فهم من اللفظ ولا بشرط

فيها كونها بمجالة يلزم من تحقق المستحق في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ المعنى على البصر

قوله
كانت ليس انما هي
المعنى المقصود اقول ذلك
لان العبودية صفة لذات المستغنى
وانه فيها من فائدة ذلك
يرى على معنى كون ليس ذلك
جزء لذات المستغنى وهو ظاهر
قال كعب انه علم ان ذلك
وكانت ليس انما هي
وكانت ليس انما هي
وكانت ليس انما هي

من الموصوف
والصفة سبيل
قوله لان التابع في الصغرى
ان فيه بحقيقة شفا اقول ذلك
لانك اذا قلت التفسير تابع من حيث
هو تابع فان اردت ان التفسير نفس مفهوم التابع
يعتبر من ذلك انما هو نفس
العبارة كان لا ينفك عن
لان التفسير في ذاته لا ينفك
وان اردت معنى التفسير
عليه سبيل
هو تابع من حيث هو تابع
تتبعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع ولا يخفى
عليك ان فيه بحقيقة في الكبرى لا يجوز ان يكون تارة
تلك انك اذا قلت
عليه فانك اذا قلت
التابع من حيث هو تابع
متبعه وان اردت ان مفهوم التابع لا ينفك عن
تعلقه بان معنى التفسير لا ينفك عن
مفهوم التابع كان لا ينفك
فقد القيت لك في طبيعة التفسير
منه ان اردت ان تفسر
بأنه انما هو تابع
فان اردت ان تفسر
فان اردت ان تفسر
فان اردت ان تفسر

بوجه مطلقا هذه الصفة المعقدة لمزوجة الحقيقة
المطلقة
المتعلقة بالذات
تعالى جليله انما هو تابع
على انية فيستلزم انما هو تابع

قوله
كانت ليس انما هي
المعنى المقصود اقول ذلك
لان العبودية صفة لذات المستغنى
وانه فيها من فائدة ذلك
يرى على معنى كون ليس ذلك
جزء لذات المستغنى وهو ظاهر
قال كعب انه علم ان ذلك
وكانت ليس انما هي
وكانت ليس انما هي
وكانت ليس انما هي

هذا البيان نظرا لان التابع في الصغرى ان قيد بالحقيقة معناها وان لم يقيد بها
لم ينكر الحد الاوسط فلم ينسج المطلوب يمكن ان يحجب عنه بان الحقيقة في الكبرى ليست
قيد الاوسط بل الحكم فيها فنكر الحد الاوسط نعم اللازم من المقدمتين ان التضمن من
جست انما لا يوجد بدون المطابقة وهو غير مطلوب والمطلوب ان التضمن مطلقا
لا يوجد بدون المطابقة وهو غير لازم من الدليل **قال** والدال بالمطابقة ان قصد
بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كراعى الجارة والافه المفرد **اقول** اللفظ
الدال على معنى بالمطابقة اما ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لا يقصد فان
قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كراعى الجارة فان الراعى مفصم الدلالة على
راعى منسوب الى موضوع ما والجارة مفصم الدلالة على الجرم المعين ومجموع المعينين معنى
راعى الجارة فلا بد ان يكون لللفظ جزء وان يكون مجزئ دلا له على معناه وان يكون ذلك
المعنى جزء المعنى المفصم من اللفظ وان يكون دلا له جزء اللفظ على جزء المعنى مفصم فخرج عن
الحد ما لا يكون له جزء كمنه الاستفهام وما يكون له جزء لكن لا دلا له على معنى كريد
وما يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المفصم كعبدا الله علما
فان له جزء كعبدا لا على معنى هو العبودية لكنه ليس الا على جزء المعنى المفصم
الذات المستغنى وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المفصم لكن لا يكون دلا له
مقصودة كالجوان الناطق اذا سمي به شخص اناني فان معناه ح الماهية الانسانية
مع الشخص والماهية الانسانية مجموع مفهومى الجوان والناطق فالجوان مثلا الذي
هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المفصم الذي هو الشخص الانساني لا تارة دال على مفهوم
الجوان ومفهوم الجوان جزء الماهية الانسانية وهي جزء معنى اللفظ المفصم
ولكن دلا له الجوان على مفهومه ليست مقصودة في حال العلية بل ليس المراد
من الجوان الناطق الا الذات المستغنى والاى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة

الربان في
استلزامها والقصد الى
يخرج من الجوان انما هو تابع
فان اردت ان تفسر
فان اردت ان تفسر
فان اردت ان تفسر

لأن المركب من اللفظ لا يكون
 إلا من اللفظين أو من اللفظ
 واللفظ لا يكون إلا من اللفظين
 أو من اللفظ واللفظ لا يكون
 إلا من اللفظين أو من اللفظ
 واللفظ لا يكون إلا من اللفظين
 أو من اللفظ واللفظ لا يكون
 إلا من اللفظين أو من اللفظ

[illegible]

فما لم يكن في تارة اذا شئت يا عبد الله المطالب كقولك
يا عبد الله اني قد فعلت فلان او لا تفعل فلان

والمعنى اني قد فعلت فلان او لا تفعل فلان

مفعولاً وكما جاز ان يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفعلاً ومركباً كما على

فلم لا يجوز ذلك باعتبار معنى مطابق ومعنى تضمني والزامي والاولى ان يقال الاول
والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمني والالزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى
المطابق ما في التضمن فلا نه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني دل على جزء معناه
المطابق لان معنى التضمني جزء المعنى المطابق وجزء الجزء جزء واما في الالزام فلا نه اذا
دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالزامي بالالزام فعند دل على جزء المعنى المطابق لا يتحقق
الالزام بدون المطابقة وقد يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى المطابق
لا بالنسبة الى المعنى التضمني والالزامي كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص التضمن
الى الافراد والتركيب بالمطابقة الا ان هذا الوجه يفيد ولو تارة اعتبار المطابقة في التضمن
والوجه الاول ان تم افاد وجوب الاعتبار **قال** وهو ان لم يصلح لان يجزئيه وحده فهو
الاداة كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهئته على زمان معين من الازمنة
الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم **اقول** اللفظ المفرد اما اذا اوكلمه
او اسم لانه اما ان يصلح لان يجزئيه وحده او لا يصلح فان لم يصلح لان يجزئيه وحده فهو
الاداة كفي ولا واما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجزئيه وحده اما ان لا يصلح
للاخبار به اصلا كفي فان المجزئيه في قولنا زيد في الدار حاصل ولا مدخل لفي في الخبر
به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار به وحده كلافان المجزئيه في قولنا زيد
لا حجر هو لا حجر ولا له دخل في الاخبار به ولعلك تقول في الافعال التافضة لا تصلح
لان يجزئيهما وحدهما فيلزم ان يكون ادوات فقول لا بعد في ذلك حتى اهم قسموا
الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي الافعال التافضة غايه ما في الباب ان اصطلا
لا مطابق باصطلاح النحاة وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى

[illegible]

[illegible]

زعمان صديق من الأئمة
الائمة - أقول رد
عليه مات

لا اختلاف
 فالزمان
 حقيقة الجبرول من الماضي فخالفة
 لطبيعة المعلوم وطبيعة من الملائكة الجبرول
 المزيد والماضي زمان فليس خلاف الطبيعة متساوية
 ان المراد من اختلاف
 انية ان لا يمتشي شئ في
 تلك الهيئة عنها او
 الاخرى اكثر ما في
 ٢٧

الاصطلاحين وان صلح لان مخبر به واحد فاما ان يدل بهيئته وصفته على زمان
معين من الزمان الثلاثة فهو الكلمة كضرب وضرب ولا يدل وهو الاسم كزيد
وعلم والمراد بالهيئة والصفة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديرها وناجها
وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والمحروف مادة لها وانما قيل هذا الكلمة
بها لخراج ما يدل على الزمان لا بهيئته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والا
واليوم والصبوح والغروب فان دل لها على الزمان بموادها وجواهرها لا بهيئتها
بخلاف الكلمات فان دل لها على الزمان بحسب هيئتها بشهادة اختلاف الزمان
عند اختلاف الهيئة وان اتحدت المادة كضرب وضرب واتحد الزمان عند اتحاد

الهيئة وان اختلفت المادة كصرب ذهب فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة اصلها ومادتها على الحدث وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون جزءها الاعلى جزء معناها فنقول المعنى من المركب ان يكون هناك اجزاء مرتبة مسموعة وهي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يكون التركيب التقييد بمعين من الازمنة الثلاثة لادخله في الاخر اذ الا انه حسن لا الكلمة لا يكون الا كذلك ففيه مزيد ابضاح ووجه التسمية اما بالاداء فلايتها الة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلايتها من الكلم وهو المخرج كاتماله ذلك على الزمان وهو متحد ومنصرد نكلم الخاطر تغير معناها واما بالاسم

فلا تدرى على مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مثملا على معنى التمود وهو العلوق قال
 وح اتمان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان الشخص ذلك المعنى
 يسمى علما والافراط ان اسنوث افراد الذهبية والخارجية كالانسان الثمر
 ومشككا ان كان حصوله في البعض الى وادهم من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب
 والمكن وان كان الثاني فان كان وضعه لثلاث المعاني على السوية فهو المشترك

[illegible]

فان الهيئة على الزمان
بان دلالة الكلمة على الزمان
الجمعي فان قولك آتت
تقدم ان نظرا للفظ في الالفاظ على وجه كل غير مخصوص
واجب بان الاتهام باللفظة العربية التي دونها اللفظة كما مرست الية
اكثر ملازمة في اختصاص بعض الاحوال بهذه اللفظة كما مرست الية
فان كان يعنى متداول الكلمات من اللفظة ان ما ذكرت
قوله والتماد الزمان عند اتاد الصيغة اقول ردها ايضا
صيغة المضارع تدل على امال والاستقبال على اللاحق وايضا
اختلاف الصيغة فاعاد ان يقال يا صلي لان يجمع
ان يصلح لان يجمع عنه اولاد الاولاد
فان لم يجمع من ذلك

ان يكون اسما والا
 في ذلك لان
 انما اذا كان بمعنى بعد غيبي ان يكون كلمة شله واما
 عند التمام اياها اسما فللمر الفظية والجملة
 كقوله لا يصلح معناه حقيقة لان يخبى
 وعده فهو عند القوم اداة
 سواء كان عند
 التمام فعلا
 كالأفعال التي انما قصدها اسما كاذوا ونظائرها وكقوله لا يصلح

عن أبي داود في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من أكل من الثمرات لم يضره شيء من الثمرات
 إلا ما أكل من الثمرات لم يضره شيء من الثمرات
 إلا ما أكل من الثمرات لم يضره شيء من الثمرات

في الواجب شد من الممكن لان اثار الوجود في وجود الواجب اكثر كما ان اثار البياض هو
 نفرق البصر في بياض الثلج اكثر مما هو في بياض العجاج وانما سمي مشتركاً لان افراد
 مشترك في اصل المعنى ومختلفة باحد الوجوه الثلاثة فان الناظر اليهم ان نظر الى جهة
 الاشتراك فيجعله انهم متواطون لوافق افرادهم فيه وان نظر الى جهة الاختلاف ويحسب انه
 مشترك فكانت لفظة لمعان كالعين فان الناظر فيه شك هل هو متواط او مشترك
 فلهذا سمي بهذا الاسم وان كان الثاني اي وان كان المعنى كثيراً فاما ان يتخلل بين
 تلك المعاني فقل بان كان موضوعا للمعنى او لا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع له
 اجر مناسب بينهما او لم يتخلل فان لم يتخلل التقليل بل كان وضعه لتلك المعاني على
 السوية اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى
 المعنى الاول فهو المشترك لا اشتراك بين تلك المعاني كالعين فانها موضوع
 للباصرة والنبوع والماء والذهب والركبة على السوية وان يتخلل بين تلك
 المعاني فقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول والا فان ترك استعماله في
 لفظ منفولا لفعله من المعنى الاول والتناقل اما الشرع فيكون منفولا شرعا
 كالصلاة والصوم فانها في الاصل للدعاء ومطلق الامساك ثم نقلها الشارع
 الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوص مع التمسك واما غير الشرع وهو اما الحر
 العام فهو المنقول العز في كادبة فانها موضوع في اصل اللغة لكل ما يدب على
 الارض ثم نقله العرب العام الى ذات فوائم الاربع من الجمل والبغال والحمير او
 العرب الخاص وبقي منفولا اصطلاحا كما اصطلاحات النخاه والنظا واما اصطلاح
 النخاه كاللعل فان كان في الاصل موضوعا لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب
 الضرب غيره ثم نقله النحوي الى كل كلمة دللت على معنى في نفسه فمفترن باحد الازمنة
 الثلاثة واما اصطلاح النظا ركا لدوران فاته للحركة في السكك ثم نقله
 الاولان يقال لركبته قول بني ابر

٢٩ قوله المذات القوائم الاربع قول وقيد بالعرض
 خاصة واعلم ان اجزائه يقابلها كل واحد من شيان

وان المتواطى او المتشابه
 المشكك متساويان فلا
 مجتمعان في شئ وانما مشتركة
 يكون جزئيا بحسب ما معنيته كزيدا استسقى
 شخصان وقد يكون كلياً بحسب اعم معنيته وجزئياً بحسب
 في جزئياً بحسب ما معنيته كزيدا استسقى
 اولئك الذين يكون المعنى المنقول فانه يجوز ان يكون
 بلان فلا مجتمعان ولا خلاف لكان بين المنقول والمشتراك
 ان وضعه في
 بانا ان كان
 فيكون مشتركاً
 من لغة واحدة او من لغات مختلفة
 من لغة واحدة او من لغات مختلفة
 يقال له مشترك
 السوية من وضع واحد او وضع اخر
 اللغة العربية لمعان كثيرة
 ثم وضعه وضع اخر
 العربية بمعنى ذلك
 فانها لا يخصص فيها ولا يتركز في
 القوائم الاربع كان اوله
 داود

قوله فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول اي بطريق حقيقة
 بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فان المنقول
 بالقياس الى ما بينهما الثانية يكون
 حقيقة عندنا قد وهما
 عند امر الوضع الاول
 وبالقياص
 الى ما بينهما الاول بالعكس فلا يرد ان الصلوة قد يستعمل
 في معناها الاول وهو الدعاء داود عليه عليه



والكذب فهو الخبر والفضة وان لم يحتمل فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اي
وضعيته فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب انت ومع الخشوع سؤال ودعاء
مع التماس اي التماس وان لم يدل فهو التنبه ويندرج فيه التمني والترجي والتم
والنداء والتعجب اما غير التام فهو ما نفى ككأن الحيوان الناطق واما غير
نفى بدى كالمركب من اسم واذا او كلمة واذا **اقول** لما فرغ من المفرد و
افساده في المركب واحكامه وهو اما تام واما غير تام لانه اما ان يصح التكو
عليه اي يفيد المخاطب فائدته فانه لا يكون مستبعدا للفظ اخر ينظره الخاط
كما اذا قيل زيد فبغى الخاطب منظر لان يقال فاسم او فاعدا مثلا بخلاف ما اذا
قيل زيد فاسم واما ان لا يصح التكو عليه فان صح التكو عليه فهو المركب
التام والا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب
وهو الخبر ولا يحتمل الصدق والكذب هو الانشاء فان قيل الخبر اما ان يكون
مطابقا للواقع او لا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب ان لم يكن مطابقا
للوواقع لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فسد بحاج عنده ان المراد بالواو والفاء
او الواو صلة بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب فكل خبر صاف يحتمل
الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخل في الحد وهذا الجواب
غير مرضي لان الاحتمال لا معنى له بل يجب ان يقال ما صدق او كذب الحق في الجوا
ان المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا شك ان قولنا السماء
فوفنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل الكذب
قولنا اجتماع الفيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فحصل التفسير
ان المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والا فهو الانشاء
وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة اولية اي وضعيته او لا يدل فان دل على

٣١ قوله مجرد النظر المفهوم اللفظ اه يعني اذا
جرد النظر المفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية

ذلك الحكم

بر عن خصوصية

ذلك المفهوم وينظر الفصل

مغفوره و امانت کان عند العقد

للمصدق والكذب فلا يرد الله خبر الله تعالى

وكنه خبر الرسول لا يحتمل الكذب لاننا اذا قطعنا به

فصل في المسكن والكنس
عند الشيخ ابو عبد الله

قصه مصون
نظم مصون
شعر مصون
و الکذب و غیره

وَلَا تَنَالُوا الْاَسْبَابَ

وذلك الكتاب

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

وكان لا بد من هذا

الحاكم

هو جازم بعبارة

اصلا بـ

عن فضيلة الشيخ العلامة
نظر ۱۱۱

وعدنا آقا بنو علی

في عند المصطفى

بروز فلان

طابقه صدق و امکان

از کتب اربعه و در این کتاب است

اذا فرغ من ذلك فليكتب

وَالصَّدَقَاتُ كَمَا مَافِي السُّورَةِ

المنزلة بطريقه الصدق والبر

فقط علم سلطنة

كتاب الفقه في الفرائض

برکت انظار

قطعة كقول السَّما، فوقاً والآخر تحتاً او بالعكس

فيلزم عدم انعكاس التعريف لانا نقول المراد

آنچه گفته شد محذور نظر است مفسود من غیر

ما فطره فطره صفة الكثرة

المؤمنون

فوق

من حيث هو كثير القصد والكذب وكذا قولنا اسما

الفصل في معرفة النسخ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

فقد ع

الشارح في التفسير

من يعقده باللفظ سواء وقع لها لفظ ام لا وانها تسمى
العلم الاول بغيره خفيف

من المعنى اجاب بالفعل على الثاني

فرا دوا التركيب والافراد والتركيب

بجملته الافراد والتركيب

کتابخانه ملی ایران

بلاستفهام بر رای و اما قطع
چون هو الفعل و لا مقدم و لا
ث اذا رل مع طالع الفعل
و لا زوضیة فاما ان يكون
المقصود حصول شيء فاما ان يكون
من حيث هو حصول شيء فاما ان
قوا الاستفهام و اما ان يكون
المقصود حصول شيء فاما ان
او عدم حصول شيء فاما ان

[illegible]

والمفسوب الى الجزء جزئ واعلم ان الكلمه والمخرجه اثنا عشران بالذات في المعاني و

[illegible]

[illegible]

جزء له
فان كان جزءه

في الخارج مقدم عليه في
الخارج والكان في العقد مقدم

عليه في العقد والكل جزء عقلي جزئية فهو
يتقدم عليها ومغاير لها في العقد وهو لا يتقدم
اولا ولا اخر لان تمام المشتك كالمائة وبين نوعين آخرين
للمائة وان كان تمام المشتك من المائة وبين النوعين
بينها وبين احد النوعين تمام المشتك
اولا ولا اخر
كان جنبا بعيدا بها فالمعتبر في مطلق الجنس ان يكون
تمام المشتك

من المأوية و من نفع

افرسوا و کان تمام مشترک

بقياس المبريات ركن المائتين
ذلك اجتنابا ولا يستطيع عنه قريب على ذلك
فقله ولا يكون معناه ان المبرز لا يكون تمام
بين المائتين وبين نوع تام لانواع

اصلاً مرشد سر لک

قوله وانما ناسيا فلان

المقول
في جواب ما هو كسب المحفظة عند من هو متحمس
في جواب ما هو كسب المحفظة لا يكون إلا المحفظة
المحملة ودالكسب المحفظة فهو كسب بالنسبة إلى
الأشياء المشتركة والمحفظة معا فهو النوع بالنسبة
إلى الأفراد وقد جرد المصنف من قبل عن النوع
ما يكون مقولا في جواب ما هو كسب المحفظة

فَتَنَادَا وَادَّعَا قَوْلَهُ وَالْآخِرُ

الفصل العاشر اعلم ان

المقبرة كونها
 يجوز فيها مطلقا اي اعم من ان يكون جنسها
 او بعد النسيب او غيره
 ان يكون ذلك القياس الى كل جنس
 عام المشترك بالقياس الى البعض فكل
 ما يشترك في القياس الى البعض فكل
 او لا يلبس بالقياس الى البعض فكل
 من ان المقبرة كونها
 ان لا يكون عام

في الخارج الحادية
فتم نظم المقصود الاصل
صورت احوال الموجودات اذ لا يمكن
ليعتد به في معرفة احوال الموجودات الا ان
قواعد الفقه الكلية تشمل جميع المصنوعات محدودة او
محدودة ممكنة او متعينة والمقصود الاصل من الفقه
ان يستشهد في معرفة احوال الموجودات
وقد يستشهد في معرفة المصنوعات
الاعتبارية وبيان
احوالها

[illegible]

في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً والمصنف لما اعتبر النوع في قوله:

في جواب ما هو محجب الخارج فسمي الى ما يقال محجب بشركة والخصوصية معا الى

ما ينفك بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن من وجهين اما اولاً فلان

نظر المنطقيين في هذا الفن عام يشمل المواد كلها فالخصيص بالبنوع الخارجى بها في ذلك

وامّا ثانيا فلان المفعول في جواب ما هو مجيب بخصوصية الحضرة عندهم هو الحدد بالنسبة

الى المحدود وقد جعله من اقسام النوع وهو فاسد **قال** وان كان الثاني فان كان

نماذج المجرى المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشك المقتضى

پستی جنباً و رتہ موہ بانہ کلی مفعول علی کثیرین مختلفین بالحفاظیون نے جواب دیا ہوں

الكلبي الذي هو جزء الماهية منحصراً في جنس الماهية وفصلها لانه اما ان يكون مناهجاً

المشرك بين الماهية وبين نوع آخر أو لا يكون والمراد بنهام الجزء المشرك الذي لا ي

يكون وزاير جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما

اما ان يكون نفس ذلك جرحا او جزء منه كالجرح فانه تمام جرحا مستورا

الانسان والمرسل لا جرم بينهما الا وهو اما نفس جيون وجرم من جرم الجور
الانسان والمرسل لا جرم بينهما الا وهو اما نفس جيون وجرم من جرم الجور

وَجَمْعُ النَّمَى حَسْرَةٌ حَزَنٌ قَبْلَهُ زَادَ مِنْ نَحْوِهَا

المشرك على الكافر ورتبنا في هذا المادّة المشرك المجموع الاخاء المشركه منها كما

فانه مجموع المحه والحقه التام والحساب والمخترك بالاراده وهي اجزاء مشتركه

من الانسان والفرس وهو مشفق بالاجناس البسيطة كالبحر فانه حبس غالى و

لا يكون له جزء حتى يصح أنه مجموع الأجزاء المشتركة فعبارةنا ابتدء وهذا الكلام

وَقَعَ فِي الْبَيْتِ فَلَمْ يَجْعَلْهُ إِلَى مَا كُنَّا فِيهِ فَقَوْلُكُمْ جَزَاءُ الْمَاهِيَةِ إِنْ كَانَ نَمَامُ الْجَزَاءِ الْمَشْرُوكِ

بين ماهية وبين نوع اخر فهو الجنس والاف هو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية



از اکان دو کتابخانه ملی

جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه شریعتیه
دبستان فوج
بایان

الذي هو اخص منه مطلقا او مع وجوده اياكم اخص من وجوده اياكم اقول ولا

اشفاق و بیعت و غیره

فصل في تفسير التزموا ما يشتركون

افسانه و انا قولی اما ان کیون نام بیشتر کن

وہیں نوع آخر

المثلث في أي مطلقا وتعتبر لا تمسنا ولا الله ثم مطلقا ومن وجه وصحة
الاعتراضات المذكورة وجعلت أنا
لا تم مطلقا فبأنه من وجه وجه دون
فان لم يثبت ان الله تعالى هو المطلق

[illegible]

يقال انه ذوو باقية الاموال ببعض ما لم ينفك منها

العارة الى
وليس الظاهر في

قال السيد الشريف ميرزا

لما لم يسترك الله في ليس عزه و هو فوقنا عليه
لما لم يسترك الله في ليس عزه و هو فوقنا عليه

الملك لا تقسم الشريك المطلقا وفاته

[illegible]

من الامام

في هذا الكتاب
الكتاب في بيان
الحق في الدين
والعلم في الدنيا
والنعم في الآخرة
والنعم في الدنيا
والنعم في الآخرة

[illegible]

الغرض من هذا الكتاب
هو ان يبين ان
الغرض من هذا الكتاب
هو ان يبين ان

ان شاء الله
ان يكون
الشجر ايضا
في القدر ولا يكون

الشيخ
ابن النعمان
في تاريخه

مستند فی بعض النسخه فربما لم يشترك الثانيان

وهلم جراً فاما ان يوحد تمام المشتركات الى غير النهاية او ينهي الى بعض تمام المشترك
المساوي له والاول محال والآخر كذب المهتبه من اجزاء غير متناهية فقله ولا ينفصل
ليس على ما ينبغي لان السلسل هو ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب
اجزاء المتناهية وانما يلزم ذلك لو كان تمام المشترك الثاني جزء من تمام المشترك الاول
وهو غير لازم ولعله اراد بالسلسل وجود امور غير متناهية في الماهية لكنه
خلاف المتعارف واذا بطلت الاقسام الثلاثة فحين ان يكون بعض تمام المشترك
متناهي على بعض تمام المشترك من كونه اعم من تمام المشترك او اخص منه او بياناً له
متساوياً له وهو الامر الثاني واما ان يخرج فضل على نقد بكل واحد من الامرين فلا
ان لم يكن مشتركاً اصلاً يكون مختصاً بها فيكون مميزاً للمهتبه عن غيرها وان كان
بعض تمام المشترك متساوياً له يكون فضلاً لتمام المشترك لا خصوصاً به وتمام
المشترك جنس فيكون فضل جنس فيكون فضلاً للماهية لانه لما ميز الجنس عن جميع
اغباريه وجميع اغبار الجنس بعض اغبار الماهية فيكون مميزاً للماهية عن بعض اغبارها
ولا يغني الفصل الا متميز الماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف كان
اي سواء لم يكن الجزء مشتركاً اصلاً او يكون بعضاً من تمام المشترك متساوياً له
مميزاً للماهية عن مشاركتها في جنس او في وجود فيكون فضلاً للماهية وانما
قال في جنس او في وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام
المشترك يكون متميزاً لها في الجملة وما كان متميزاً للماهية في الجملة هو الفصل واما
ان يكون متميزاً لها عن مشاركتها في جنس حتى اذا كان للماهية فضل وجب ان يكون
لها جنس فلا يلزم فالمهتبه ان كان لها جنس كان فصلها متميزاً لها عن مشاركتها في جنس
وان لم يكن لها جنس فلا اقل من ان يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية وحيث
يكون فصلها متميزاً لها عنها ويمكن اخضار الدليل بحذف النسب بان يقال بعض
تمام المشترك ان لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك ونوع اخر يكون مختصاً بتمام

مستند فی بعض النسخه فربما لم يشترك الثانيان

بفهم المشترك فيكون فضلا له فيكون فضلا للماهية في الجملة وان كان مشتركا
بينهما ولم يكن تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع فيكون بعضا من تمام المشترك
بينهما وهكذا لا يفرق جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر التام لا
يكون في الجنس مثل جزء الماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل لا يقال
في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وهذا ما وعدناه في ضد البحث **قال** وقد
انه كل محل على الشئ في جواب اي شئ هو في جوهره فعلى هذا لو ركبنا الماهية من
مساو بين وامور متساوية كان كل منهما فضلا لها لانها يميزها عن مشاركا

في جواب ما قيل هو في جوهره بالنسبة الى الجملة بل لا بد معه من ان لا يكون تمام
المشرك بين الشيئين ونوع اخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محصلا الفصل

وادعهم الى طاعة الله
 على كل من كان منكم
 اوصافه في كل هذه القامات
 فمن من في هذه القامات
 ومن من في هذه القامات
 على كل من كان منكم
 وادعهم الى طاعة الله

[illegible]

الله الذی لا یقدر المحض فی الفطانیة

ولا يذهب عليك الحق بالشفاعة

کلامه و هو ان استوالی بابتی عن المشخصات - انما

يطلب ما يترأى من اشراك النوعية والزم

تتمتع اودود في اوقات ما في كماله لا يسهل

[Handwritten Persian script]

مردود مع کونجی

الشيخ الفاضل

اقول ان بابی سے

الانسان ما يميزه

المطلوب من بعضنا في فضل الألبان

مسلم کا علاج

تفصیل

او علی بن ابی طالب و علی بن ابی طالب و علی بن ابی طالب

بعضی کا کہنا ہے کہ اگرچہ اس کا تعلق ہے

بمناقصه ایست

فصل فی الفضول

فمن كان ذا قلوب فليست له حيلة

الغالب للابن

الاجابة على
الاسئلة

جواب باب الحقيق للشيخ ابو عبد الله

فزا تین شیے ہوندا

آتش نه جوابی

التميز في خروج النفس

شاهنشاہ عالمگیری

طاهر القلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الميزان في يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه

القيده الآخرى يعتبر في المقر عينيه وهو عدم كونها

تمام مشترک و ذلالت فیهم بقبر

المناقبه فداو كنسب الطن

آن اچھنر مہ

هو حنیف

يعني ان لا يصدق المميز اصلا ولا يثيرا ما عرضت له

لم ينفذ

...الملك ...

...فانما ...

۱۰۹۵

قولہ کہ آیتہ جنس العالیٰ والفضل الآخرۃ وانما ثمر عنہ
 بہا لظہر اقتناع ترکیبہا شاہ جنس وفضل
 معاذ لوترکیبہما لزم الان لا یكون
 جنس العالیٰ والفضل
 الآخرۃ وانما ثمر
 لان جنس

كل ذات لا يكون مقولا في جواب ما هو ويكون متميزا للشيء في الجملة فلو فرضنا ماهية
تركيب من امرين متساويين او امور متساوية كما هي الجنس العالي والفضل الاخر
كان كل واحد منهما فضلا لها لانه متميزا لما هيته عن جوهرها واعلم ان قدمنا المنطقين
نعموا ان كل ماهية لها فضل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ يعمد في الشفا
وحدا الفضل بانه كل مقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره من جنسه واذا
لم يباعد البرهان على ذلك بنية المصنف على ضعفه بالمشاركة في الوجود اذ لا يباعد
الا محال ثانيا **قال** والفضل المتميز للنوع عن مشاركتها في الجنس فربما يميزه عنه
جنس قريب كالناطق للانسان وبعد ان يميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان
اقول الفصل اما متميز عن المشارك الجنس او عن المشارك الوجودي فان كان متميزا
عن المشارك الجنس فهو اما قريب او بعيد لان ان يميزه عن مشاركته في الجنس
فهو فضل قريب كالناطق للانسان فانه يميزه عن مشاركته في الحيوان وان يميزه
عن مشاركته في الجنس البعيد فهو فضل بعيد كالحساس للانسان فانه يميزه عن
في الجسم التام وانما اعتبر القرب والبعد في الفصل المتميز في الجنس وهذا الوجود لان
الفصل المتميز في الوجود ليس محقق الوجود بل هو مبني على احتمال يذكر وربما يمكن ان
يستدل على بطلانه بان يتركب ماهية حقيقية من امرين متساويين فاما ان لا
يحتاج احدهما الى الاخر وهو محتم ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء المهية الحقيقية
الى البعض او يحتاج فان احتاج كل واحد منهما الى الاخر يلزم الدور والابلز المنهك
بلا مرجح لانهما ذاتان متساويتان فاحتياج احدهما الى الاخر ليس اولى من احتياج
الاخر اليه وبقال لو تركب جنس عال كالجوهر مثلا من امرين متساويين فاحدهما
ان كان عرضا يلزم تقوم الجوهر بالعرض وهو محتم وان كان جوهر فاما ان يكون
الجوهر المركب نفسه فليزم ان يكون الكل بنفس جزئيه وانتهى وهو



هذا الكلام لا يخرج من حيث ان يكون
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج

مع لا امتناع تركب الشئ من نفسه وغيره او خارجا عنه فيكون عارضا له لكون ذلك
الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض
بتمامه عارضا له وان خرج ولبظ في هذا المقام فانه من مطارج الازكاء **قال** اما
الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم والا فهو العرض المفارق
واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للبشر وقد يكون لازما للمهية كالزوجية
للاربعة وهو ما بين وهو الذي يكون تصور ملزومه مع تصور كافيا في جزمه
باللزوم بينهما كما لا ينقسم بمساويين للاربعة واما غير بين وهو الذي يفرض
في جزم الذين باللزوم بينهما بوسط كساوي الزوايا الثلاث للفائض المثلث
وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصور والاول اعم
والعرض المفارق اما سبغ الزوال كحجر المحل وصفة الوجه واما بطيئة كالشيب
الكتاب اقول الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن المهية وهو اما

ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول العرض اللازم كالفرقة بين البشر
والثاني العرض المفارق كالكتابة بالفعل للانسان واللازم اما لازم الوجود كالسواد
للشئ فانه لازم لوجوده وتخصه لماهية لان ماهية الانسان ولو كان
السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك واما لازم للماهية
كالزوجية لاربعة فانه متى تخلفت ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها
لا ينفك هذا الشئ عن نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت هو ما يمتنع انفكاكه
عن المهية وقد شتم الى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود والى ما يمتنع
انفكاكه عن المهية وهو لازم الماهية لا نقول لان لم ان لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه
عن الماهية فانه ما في الباب انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم
منه انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه يمتنع الانفكاك عن الماهية الموجودة

فان العارض الشئ يخرج من حيث ان يكون
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج

فان العارض الشئ يخرج من حيث ان يكون
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج

فان العارض الشئ يخرج من حيث ان يكون
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج

فان العارض الشئ يخرج من حيث ان يكون
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج

فان العارض الشئ يخرج من حيث ان يكون
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج
فان جميعه خارجة فان
الانسان اذا قيل له ان كان
يكون فيه خارجة فانه خارج

[illegible]

ما يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث انها
موجودة او يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هو ^{هو} والثاني لازم الماهية والاول
لازم الوجود فمورد الفسحة مشا وللفسحة ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء
لم يرد عليه سؤال ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي
اليها اليه نفسا فصارا وان يقيم الحكم الخارج عنها بالقياس اليها اللازم وغير لازم فان ذلك يقتضي تصور الماهية
تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما كما لا انقسام بمشأ وبين اللازم
فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام بمشأ وبين جزم مجرد تصورهما بان اللازم
منقسم بمشأ وبين واقعا اللازم الغير البين فهو الذي يقتضي جزم الذهن باللزوم
بينهما الى وسط كئساوي الزوايا الثالث للضامتين للمثلث فان مجرد تصور
المثلث وتصور النسبة بينهما كانه جزم باللزوم واقعا ان يقال تصورهما يقتضي تصور النسبة والجزم سادس
المثلث وتصور تساوي الزوايا للضامتين لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث
مشأوي الزوايا للضامتين بل يحتاج الى وسط وههنا نظر وهو ان الوسط على
ان لا يصرح بذكره ^{ان لا يصرح بذكره} اما البين ^{ان لا يصرح بذكره} فيقتضي ان
ما فسر القوم ما يفترون بقولنا لانه حين يقال لانه كذا مثلا اذا قلنا العالم محدث
لانه متغير فالمفاد ان بقولنا لانه هو متغير وهو وسط وليس يلزم من عدم
افتقار اللزوم بينهما الى وسط انه يكفي فيه مجرد تصور اللازم والملزوم بجواز
توقفه على شيء اخر من حدس او تجرئة او حس او غير ذلك فلو اعترفنا لافتقار
الوسط في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم
ثالث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصور لكون ذلك الامر
الاشين ضعفا للواحد فان من تصور الاشين ادراك انه ضعف الواحد والمعنى
الاول اعم لانه متى يكفي تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور
الملزوم فيه وليس كلما يكفي التصور ان يكفي تصور واحد والعرض للمفاد
اما سبب الزوال كحجرة النخل وصفه الوجلا وبطئ الزوال كالشيب والشباب هذا
الذي هو المقصود

فما كان له في الشيء كالمضاحك فانه خاصه لان نسبتها الى كمالها
والمباغرة المطلقة في قوله لا يكون موجوده
بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه
فما كان له في الشيء كالمضاحك فانه خاصه لان نسبتها الى كمالها
والمباغرة المطلقة في قوله لا يكون موجوده
بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه

بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه
والمباغرة المطلقة في قوله لا يكون موجوده
بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه
والمباغرة المطلقة في قوله لا يكون موجوده
بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

التي هي صورة حرة الانسان لا تتغير

بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه
والمباغرة المطلقة في قوله لا يكون موجوده
بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه
والمباغرة المطلقة في قوله لا يكون موجوده
بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه

بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه
والمباغرة المطلقة في قوله لا يكون موجوده
بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه
والمباغرة المطلقة في قوله لا يكون موجوده
بأنها لا تكون موجودة في كل شيء بل في بعضه

المختبر في النحو من نظم
دعوى ورجوع
ط

اصلا هما متباينان كالانسان والفرس فان لا يصدق في شئ من افراد الانسان على شئ من افراد الفرس اصلا وبالعكس ان صدق على شئ فلا ينج اما ان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر او لا يصدق فان صدق فاهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير العكس او لا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما يصدق عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسان وان لم يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر بل يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص منه من وجه فاهما المتضاد فاعلى شئ لم يصدق واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر كان هناك ثلاث صور احدها ما يجمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحیوان والایض فاهما يصدقان معا على الحيوان الایض ويصدق الحيوان بدون الایض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجملة كالرؤى مثلا فهذه المادة الاجتماعية للحيوان والایض المادة الانسانية للحيوان من الایض الایض فيكون كل واحد منهما شاملا للاخر وغيره فالحيوان شامل للایض وغيره والایض شامل للحيوان وغير الحيوان فبا عتبار ان كل واحد منهما شامل للاخر يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فرجع الثابتان الى سالبين كليتين من الطرفين والتساوي الى موجبتين كليتين من الطرفين والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالب جزئية من الطرفين والعموم من وجه الى سالبين جزئيتين وموجبة جزئية وانما اعتبر النسب بين الكليتين لا المفهومين لان المفهومين اما كليتان او جزئيتان او كل جزئي والنسب لا يربح لا يتحقق بين الفهمين الاخيرين

٩٤ قوله فان لم يصدا عايشي فما تبنيان امة
اقول عرض عليه بانه اعايشي والله ممكن بالاسكان

اقول عترض عليه بانه الله شئى والله ممكن بالامكان
العام

العالم لا
يصدقان على

اصلاً بلانی مناج و لا فی

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ

ان یوں ہیں نفیضہا تب میں جزو علی کا ہے

وهو باطل لأن الشيخ والمحكم العام متاويان

فمنهم من لا ينفق

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من النعمان

من الأنبياء الذين أتوا بالحق

لما شهادته

[illegible]

وتمت

بسم الله الرحمن الرحيم

مهم في الجلب كس

الكليات النفس واللغة

بمعاودة الامانة الى ارضهم في الحاضر

اللا يكتن الصلوات والصلوات

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الثاني في معرفة الأقسام من

از آن مقام خداوندی که این اسرار را به تو عطا فرمود

فقط و نه البرهان

الافسوس ان كل من المفهومين

...أحد فلو قال ...

فمنهم من كانوا من المشركين

الماء في التوراة

الأربعين في كل سنة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

عالم فاضل قد علم ما ذا فيه

لغوا خان ککن لم

احوال النجاسات بعضها مع بعض

قوله وانما اعتبر القسبين الكثيرين وانما

الكتاب الرابع بين الصالحين والم

يعتبر بين المفهومين تلك

السبب الرابع

تحت

الابن الحليين على ما ذكرنا وادركت العبد المذنب احمد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اضافة و التمام فروع الاله الثاني قالوا لا نعم انه راجع لكل
الانسان كل من في هذه المخلوقات العشرة و انما يميز ذلك
المخلوقات في المخلوقات العشرة و انما يميز ذلك
الانسان كل من في هذه المخلوقات العشرة و انما يميز ذلك
الانسان كل من في هذه المخلوقات العشرة و انما يميز ذلك

五人

[illegible]

فجوابها هو الما يمة المسئول عنها المذكورة
بالحقبة اولها و ثانياً
كان اولها القول من قوله فان الحقبة
فذكرنا جزأ القول من جوابها هو الحقبة
كان ذكرنا ان جوابها على الحقبة
اي بقية من

سبب لها حتی یقتدر که در آنها سبب طبعی و مع ذلک غایب
 آن کیون که هر چند عام است افراده حتی کیون لغو
 حقیقتاً غیر مندرج تحت سبب خاص کیون
 لزوماً آنها فیما و قدر نوشته فلان
 المضافین کیون بجز
 جنباً لما یستد
 و کوناً
 مستثنی الا افراد
 فی تحقیق
 برهان الملائمه مسئله و بطالان الا از منوع بآن کیست
 المقتضی لایباً فی السبب لایباً فی جریه فافق ما فاده بعد
 و الاضطرار لقتدر عام

انواعا حفيضة لانها اجناس واما وجود النوع الحفيضي بدون الاضافي فكما في الحقيقة
البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة فانها انواع حفيضة وليست انواعا
اضافة والالكات مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا
من الجنس والفصل ثم يتبين ما هو الحق عنده وهو ان بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه
لان قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما متصادقان على النوع السافل لانه في
حفيضي من حيث انه مفعول على افراد متفقة الحفيضة ونوع اضافي من حيث انه مفعول
وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قال وجزء المفعول في جواب ما هو ان كان مذكورًا
بالمطابقة يسمى واضافي طريق ما هو كالجوان والناطق بالتسبة الى الجوان الناطق
المفعول في جواب السؤال بما هو عن ماهية الانسان وان كان مذكورًا بالضم
يسمى داخل في جواب ما هو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة الدال عليها
الجوان بالضم في جواب ما هو هو الدال على الماهية المطلوب
عنها بالمطابقة كما اذا مثل عن الانسان بما هو فاجيب الجوان الناطق فانه يدل
على ماهية الانسان مطابقة وامتازة فان كان مذكورًا في جواب ما هو بالمطابقة
اي بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى واضافي طريق ما هو كالجوان والناطق فان
معنى الجوان جزء مجموع معنى الجوان والناطق المفعول في جواب السؤال بما هو
الانسان وهو مذكور بلفظ الجوان الدال عليه بالمطابقة واما سمي واضافي
طريق ما هو لان المفعول في جواب ما هو هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مذكورًا
في جواب ما هو بالضم بلفظ يدل عليه بالضم يسمى داخل في جواب ما هو كالجسم
والنامي والحساس والمتحرك بالارادة فان جزء معنى الجوان الناطق
المفعول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الجوان الدال عليه بالضم واما
انصر جزء المفعول في جواب ما هو في الضم لان دلالة الالتزام مجزئة في جواب

این کتاب در قرن هفتم
در شهر تبریز
تألیف شده است

کتابخانه ملی ایران

جمهوری اسلامی ایران

ما هو معنى انه لا يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على مفهبة المسئول عنها او عن اجزاها
 بالالتزام اصطلاحا **قال** والجنس العالي جازان يكون له فصل بمفهومه لجوان
 تركبة من امرين متساوين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل بمفهومه
 والنوع السافل يجب ان يكون له فصل بمفهومه ويمتنع ان يكون له فصل بمفهومه
 المتوسطات يجب ان يكون لها فصول نفوذها وفصول نفوذتها وكل فصل بمفهوم
 العالي فهو بمفهوم السافل من غير عكس كل وكل فصل بمفهوم السافل فهو بمفهوم العالي
 من غير عكس كل **فول** الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس ذلك
 النوع فاما نسبة الى النوع فبانه مفقود له اي داخل في فوامة وجزء له واما نسبة
 الى الجنس فبانه مفقود له اي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع فمما
 من الجنس ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في فوامة ومفهومه
 واذا نسب الى الحيوان صار جوارنا ناطقا وهو قسم من الحيوان فاذا تصور هذا
 فتقول الجنس العالي جازان يكون له فصل بمفهومه لجوان ان يركب من امرين متساويين
 ويمتنع ان يركب من امرين غير متساويين فاما منع القدماء عن ذلك بناء على ان كل
 ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس وفلسف ذلك ويجب ان يكون له
 اي الجنس العالي فصل بمفهومه لوجوب ان يكون مخترع انواع وفصول الانواع
 بالقياس الى الجنس مستمات له والنوع السافل يجب ان يكون له فصل بمفهومه
 ويمتنع ان يكون له فصل بمفهومه امّا الاول فلو جوب ان يكون فوفه جنس وماله جنس
 لا بد ان يكون له فصل بمفهومه عن مشا ركائه في ذلك الجنس واما الثاني فلا يمنع
 ان يكون مخترع انواع والا لم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا واجزا
 يجب ان يكون لها فصول مفقومات لان فوفها اجناسا وفصول مستمات لا
 مخترع انواعا كالحجوان فانه لا اندرج تحت الجسم التامى كان له فصل بمفهومه لفصل

٥٩
 ما هو معنى انه لا يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على مفهبة المسئول عنها او عن اجزاها
 بالالتزام اصطلاحا **قال** والجنس العالي جازان يكون له فصل بمفهومه لجوان
 تركبة من امرين متساوين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل بمفهومه
 والنوع السافل يجب ان يكون له فصل بمفهومه ويمتنع ان يكون له فصل بمفهومه
 المتوسطات يجب ان يكون لها فصول نفوذها وفصول نفوذتها وكل فصل بمفهوم
 العالي فهو بمفهوم السافل من غير عكس كل وكل فصل بمفهوم السافل فهو بمفهوم العالي
 من غير عكس كل **فول** الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس ذلك
 النوع فاما نسبة الى النوع فبانه مفقود له اي داخل في فوامة وجزء له واما نسبة
 الى الجنس فبانه مفقود له اي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع فمما
 من الجنس ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في فوامة ومفهومه
 واذا نسب الى الحيوان صار جوارنا ناطقا وهو قسم من الحيوان فاذا تصور هذا
 فتقول الجنس العالي جازان يكون له فصل بمفهومه لجوان ان يركب من امرين متساويين
 ويمتنع ان يركب من امرين غير متساويين فاما منع القدماء عن ذلك بناء على ان كل
 ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس وفلسف ذلك ويجب ان يكون له
 اي الجنس العالي فصل بمفهومه لوجوب ان يكون مخترع انواع وفصول الانواع
 بالقياس الى الجنس مستمات له والنوع السافل يجب ان يكون له فصل بمفهومه
 ويمتنع ان يكون له فصل بمفهومه امّا الاول فلو جوب ان يكون فوفه جنس وماله جنس
 لا بد ان يكون له فصل بمفهومه عن مشا ركائه في ذلك الجنس واما الثاني فلا يمنع
 ان يكون مخترع انواع والا لم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا واجزا
 يجب ان يكون لها فصول مفقومات لان فوفها اجناسا وفصول مستمات لا
 مخترع انواعا كالحجوان فانه لا اندرج تحت الجسم التامى كان له فصل بمفهومه لفصل

ان كان له فصل بمفهومه لوجوب ان يكون مخترع انواع وفصول الانواع
 بالقياس الى الجنس مستمات له والنوع السافل يجب ان يكون له فصل بمفهومه
 ويمتنع ان يكون له فصل بمفهومه امّا الاول فلو جوب ان يكون فوفه جنس وماله جنس
 لا بد ان يكون له فصل بمفهومه عن مشا ركائه في ذلك الجنس واما الثاني فلا يمنع
 ان يكون مخترع انواع والا لم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا واجزا
 يجب ان يكون لها فصول مفقومات لان فوفها اجناسا وفصول مستمات لا
 مخترع انواعا كالحجوان فانه لا اندرج تحت الجسم التامى كان له فصل بمفهومه لفصل

ان كان له فصل بمفهومه لوجوب ان يكون مخترع انواع وفصول الانواع
 بالقياس الى الجنس مستمات له والنوع السافل يجب ان يكون له فصل بمفهومه
 ويمتنع ان يكون له فصل بمفهومه امّا الاول فلو جوب ان يكون فوفه جنس وماله جنس
 لا بد ان يكون له فصل بمفهومه عن مشا ركائه في ذلك الجنس واما الثاني فلا يمنع
 ان يكون مخترع انواع والا لم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا واجزا
 يجب ان يكون لها فصول مفقومات لان فوفها اجناسا وفصول مستمات لا
 مخترع انواعا كالحجوان فانه لا اندرج تحت الجسم التامى كان له فصل بمفهومه لفصل

فانقول انما يكون تصور
بطريق النظر هو صلا للتصور
من ان المصطلح لا يكون
ش رعا وكيف لا يكون
من الفن بيان طرق
التصورات والنسب
اليقيد لا يتقضى بان تصور المعرف يستلزم ايضا
تصور

معرفة فيقتضى
قد المعرف به ولا بان
تصور الامايات يستلزم
تصور لوازمها البنية المعبرة في
دلالة الالتزام اذ ليس شيء من ذين الا
يستلزم بطريق النظر والاكث بفسره
او امتياز من ان لا يكون
جميع ما عداها واجب
ان ذلك في تصور الذي لا يتصور
لما راء ان التصور النقصان لم يقتضوا البعد شرط السداد
بعض ما عداها في غاية النقصان واخرجه بالانفصال كان اول ما بان لا يقتضيه
بين المعرف وفلا كان البعد من الاصل وان اختلف بين المتباينين
بما لا يتباين فلا كان لا يقتضيه تمايزا بالانفصال وان اختلف بين المتباينين
تاما جميع ان الظاهر ان مقتضى تمايزا بالانفصال وان اختلف بين المتباينين
مقتضى تمايزا بالانفصال وان اختلف بين المتباينين

فانقول انما يكون تصور
بالكيفية العام وقد يكون بغير الكيفية
غير انما العام فاما فلا بد ان يكون بالكمية لان تصور الكيفية
من انما العام فاما فلا بد ان يكون بالكمية لان تصور الكيفية
فانه يقتضي انما العام قد يكون بغير الكيفية وان كان
بشيء يقتضي تصور الاخرى بغير تصورات الاخرى بالكمية ومنهم
معلومة بالكمية يمكن بعض الاخرى بغير تصورات الاخرى بالكمية ومنهم
والا لكان لا يتم من شئ بغير تصور الاخرى بالكمية ومنهم
او الاخرى من متفرقا اعلم ان المتفرقين اعتبروا في
المعرف ان يكون موصلا اليك المعرف او
يكون يميز للمعرف عن جميع عداها
غير ان يوصد اليك كنهه و
لذلك حكموا
بان لا يتم

والاخرى لا يمكن ان لا يكون
فانقول انما يكون تصور
بالكيفية العام وقد يكون بغير الكيفية
غير انما العام فاما فلا بد ان يكون بالكمية لان تصور الكيفية
من انما العام فاما فلا بد ان يكون بالكمية لان تصور الكيفية
فانه يقتضي انما العام قد يكون بغير الكيفية وان كان
بشيء يقتضي تصور الاخرى بغير تصورات الاخرى بالكمية ومنهم
معلومة بالكمية يمكن بعض الاخرى بغير تصورات الاخرى بالكمية ومنهم
والا لكان لا يتم من شئ بغير تصور الاخرى بالكمية ومنهم
او الاخرى من متفرقا اعلم ان المتفرقين اعتبروا في
المعرف ان يكون موصلا اليك المعرف او
يكون يميز للمعرف عن جميع عداها
غير ان يوصد اليك كنهه و
لذلك حكموا
بان لا يتم

فانقول انما يكون تصور
بطريق النظر هو صلا للتصور
من ان المصطلح لا يكون
ش رعا وكيف لا يكون
من الفن بيان طرق
التصورات والنسب
اليقيد لا يتقضى بان تصور المعرف يستلزم ايضا
تصور

معرفة فيقتضى
قد المعرف به ولا بان
تصور الامايات يستلزم
تصور لوازمها البنية المعبرة في
دلالة الالتزام اذ ليس شيء من ذين الا
يستلزم بطريق النظر والاكث بفسره
او امتياز من ان لا يكون
جميع ما عداها واجب
ان ذلك في تصور الذي لا يتصور
لما راء ان التصور النقصان لم يقتضوا البعد شرط السداد
بعض ما عداها في غاية النقصان واخرجه بالانفصال كان اول ما بان لا يقتضيه
بين المعرف وفلا كان البعد من الاصل وان اختلف بين المتباينين
بما لا يتباين فلا كان لا يقتضيه تمايزا بالانفصال وان اختلف بين المتباينين
تاما جميع ان الظاهر ان مقتضى تمايزا بالانفصال وان اختلف بين المتباينين
مقتضى تمايزا بالانفصال وان اختلف بين المتباينين

فانقول انما يكون تصور
بالكيفية العام وقد يكون بغير الكيفية
غير انما العام فاما فلا بد ان يكون بالكمية لان تصور الكيفية
من انما العام فاما فلا بد ان يكون بالكمية لان تصور الكيفية
فانه يقتضي انما العام قد يكون بغير الكيفية وان كان
بشيء يقتضي تصور الاخرى بغير تصورات الاخرى بالكمية ومنهم
معلومة بالكمية يمكن بعض الاخرى بغير تصورات الاخرى بالكمية ومنهم
والا لكان لا يتم من شئ بغير تصور الاخرى بالكمية ومنهم
او الاخرى من متفرقا اعلم ان المتفرقين اعتبروا في
المعرف ان يكون موصلا اليك المعرف او
يكون يميز للمعرف عن جميع عداها
غير ان يوصد اليك كنهه و
لذلك حكموا
بان لا يتم

والاخرى لا يمكن ان لا يكون
فانقول انما يكون تصور
بالكيفية العام وقد يكون بغير الكيفية
غير انما العام فاما فلا بد ان يكون بالكمية لان تصور الكيفية
من انما العام فاما فلا بد ان يكون بالكمية لان تصور الكيفية
فانه يقتضي انما العام قد يكون بغير الكيفية وان كان
بشيء يقتضي تصور الاخرى بغير تصورات الاخرى بالكمية ومنهم
معلومة بالكمية يمكن بعض الاخرى بغير تصورات الاخرى بالكمية ومنهم
والا لكان لا يتم من شئ بغير تصور الاخرى بالكمية ومنهم
او الاخرى من متفرقا اعلم ان المتفرقين اعتبروا في
المعرف ان يكون موصلا اليك المعرف او
يكون يميز للمعرف عن جميع عداها
غير ان يوصد اليك كنهه و
لذلك حكموا
بان لا يتم

معرفة فهو مفيد للصور الشئ بوجه ما بل المراد للصور بكنه الحقيقة وهو الحد
النام كالجوان الناطق فان نظوره مسئلة للصور حقيقة الانسان وانما قال
او امتيازه عن كل ما عداه ليشاؤ الحد الناقص والرسوم فان نظورا بها لا
تسلم للصور حقيقة الشئ بكنه بل امتيازه عن جميع اعتباراته ثم المعرف ما ان

لا يكون نفس المعرف او غيره لا جاز ان يكون نفس المعرف لوجوب ان يكون المعرف
معلوما قبل المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه فمعين ان يكون غير المعرف ولا يخ
اما ان يكون مساويا له او اعم منه او اخص او مابا له لا سبيل الى انه اعم من المعرف
لان فاصر عن فاده التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المعرف

امتنانه عن جميع ما عداه والاعم من الشئ لا يفيد شيئا منهما ولا سبيل الى انه
اخص لكونه اخصي لا توافل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مسئلة
العام فيه وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وايضا شرط محقق الخاص

ومعانداته اكثر فان كل ما هو شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا
ينعكس وما يكون شرط ومعانداته اكثر يكون وفوقه في العقل اقل وما هو اقل
وجودا في العقل فهو اخصي عند العقل والمعرف لا بد ان يكون اجلي من المعرف ولا

الشموط في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وبالعكس
ما وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعاً وما نفاً ومطرراً ومنعكاً
الى ذلك فان معنى الجميع ان يكون المعرف متساوياً لكل واحد من افراد المعرف

صدوق عليه المعرف ومعنى المنع ان يكون المعرف بحيث لا يدخل فيه شئ من اعتبار
فانهم عاود

معرفة فهو مفيد للصور الشئ بوجه ما بل المراد للصور بكنه الحقيقة وهو الحد
النام كالجوان الناطق فان نظوره مسئلة للصور حقيقة الانسان وانما قال
او امتيازه عن كل ما عداه ليشاؤ الحد الناقص والرسوم فان نظورا بها لا
تسلم للصور حقيقة الشئ بكنه بل امتيازه عن جميع اعتباراته ثم المعرف ما ان

لا يكون نفس المعرف او غيره لا جاز ان يكون نفس المعرف لوجوب ان يكون المعرف
معلوما قبل المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه فمعين ان يكون غير المعرف ولا يخ
اما ان يكون مساويا له او اعم منه او اخص او مابا له لا سبيل الى انه اعم من المعرف
لان فاصر عن فاده التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المعرف

امتنانه عن جميع ما عداه والاعم من الشئ لا يفيد شيئا منهما ولا سبيل الى انه
اخص لكونه اخصي لا توافل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مسئلة
العام فيه وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وايضا شرط محقق الخاص

ومعانداته اكثر فان كل ما هو شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا
ينعكس وما يكون شرط ومعانداته اكثر يكون وفوقه في العقل اقل وما هو اقل
وجودا في العقل فهو اخصي عند العقل والمعرف لا بد ان يكون اجلي من المعرف ولا

الشموط في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وبالعكس
ما وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعاً وما نفاً ومطرراً ومنعكاً
الى ذلك فان معنى الجميع ان يكون المعرف متساوياً لكل واحد من افراد المعرف

صدوق عليه المعرف ومعنى المنع ان يكون المعرف بحيث لا يدخل فيه شئ من اعتبار
فانهم عاود



اعمدنا عليه فزيف الشئ اجمدة التام لم يبقه بغير
 قطعا نكيف تصور غيرها استلزام اعمدنا عليه
 فلو ان الشئ ان جسم اجزاء الشئ
 كسب الا ان الشئ ليس
 اعتبار ان اعتبار من حيث انه
 هو جميع مجزئاته من حيث انه
 فغير انما هو مقدة فبالاعتبار الاول كان
 جميع اجزاء الشئ نفس كسب الاعتبار ايضا
 لان تصورهما نفس تصور واحد هو نفس تصور الشئ
 فلو تصور كون احد ما غير واحد مستلزما
 فلا فرق بين اعتبار الشئ او مستلزما
 فالاذا كان
 المتعلق بها تصورات مقدة كسبها فمعه تصور
 المقدة

مستتره له تلك
النص والواحد فبينهما فرق
بالأجل والتفصيل
قوله أي متى وجه المعرفة وجه المعرفة
اقول أي متى وجه المعرفة أي جهة الرسم ووجه التعريف
المعرفة أي جهة الحقيقة الثانية كمال ان الثانية لازمة
للمعرفة أي جهة الرسم صدق على عكس نفسه
والرسم وهي جهة

لا انما هو في الحقيقة
 من التفسير او الكلام
 اما التفسير او الكلام
 اقول المقصود من التفسير
 انما هو التعرف على
 العام لا هو في الحقيقة
 ولا هو في الحقيقة
 بما هو في الحقيقة
 التي هي في الحقيقة

جميع
معرفة الشيخ با هو
المرض الآخر فستطاع المرض العام
في الخمير لكن لو مرض في الأطلاق على الميت
وهمنا بحث وهو ان يتر الشئ قد يكون
بعضه والعرض العام قد
يعيد اليتميز المرض قد
الثاني فيفتنوا ان يعتبر الترفيات فان قلت معتبر
هو التميز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت
قد عرفت النظام على ذلك الاشتراط

يكون جزو من المعرفة وايضا قد يكون الاطلاق على شئ
 عرضي بطلان وان كان على شئ
 كان في الاطلاق على شئ
 الاطلاق على شئ
 ان كان يكون بوجه متعارف
 بعضها المكشوف بعضها الغرض العام
 ان كان يكون بوجه متعارف
 بعضها المكشوف بعضها الغرض العام

المعروف هو ملازم للكتابة الاولى والاطراد التلازم في الثبوت اي متى وجد المعرف

وجاء المعرف وهو عين الكلبة الاولى والانعكاس التلازم في الاستثناء اي معنى انتفى
المعرف انتفى المعرف وهو ملازم للكلبة الثانية فانه اذا صدق قولنا كلنا صدق
عليه المعرف صدق عليه المعرف فكلنا لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف
وبالعكس **قال** وبني حداناما ان كان بالجنس والفصل الفريين فحدانا فاصلا
وذلك لازما اما في ايضا عكس نقيض ثمانية على طريقته فكل واحدة منها مستلزمة للآخرى وفائدة قوله
ان كان بالفصل الفريين حد او بربو بالجنس العبد ورسمانا فاما ان كان بالجنس
الفريين الخاصة ورسمانا فاصلا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس العبد

أقول المقارنة أحدا ورسم وكل منهما أمانة أو ناقص ففقدت أمانة أربعة أحكام
 (الملازمة التي أوعاها بقوله وهو ملازمة للكلمة التي تليها)
 التام ما يتركب من الجنس والفصل القرينين كغريف الإنسان بالحيوان النباتي
 وأما التسمية حد فلا تدر في اللغة المنع وهو لا يشمل على الذائبات مانع عن دخولها
 والأجنبية فيه وأما التسمية فاما فلذكر الذائبات فيه بينما ما فالحد الناقص
 (الموجبة الكلمة الأولى على طريقة المتفقين من رتبة)
 ما يكون بالكف مثل القرين وحده أو به وبالجنس البعيد كغريف الإنسان بالحيوان
 وبالجنس الناقص أما أنه حد فلما ذكرنا وأما أنه ناقص فلحذف بعض الذائبات عنه

والرسم الثامن ما ينكتب من الجنس القريب الخاصة كغريفة بالجوان الضاحك
 ثم رسم فلان ريس الدار اثرها ولما كان التعريف بالخارج اللازم الذي هو
 من اثار الشئ فيكون تعريفها بالاثار واما ان تامة فلما هتد احد الثام من حيث انه
 وضع فيه الجنس القريب وفيه تباين مختص بالشئ والرسم الناضج ما يكون بالتحاط
 وحدها او بها وبالجنس البعيد كغريفة بالضاحك او بالجسم الضاحك اما كونه
 رسما فلما امر واما كونه ناضجا فلحذف بعض اجزاء الرسم الثام عنه لا يوجبها

[illegible]

والتعريف

قوله اما المقدمة ففي تعريف القضية

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

والتعريف

این کتاب در بیان حقایق و معانی
 و تفسیر کلمات و عبارات است
 و در بیان حقایق و معانی
 و تفسیر کلمات و عبارات است
 و در بیان حقایق و معانی
 و تفسیر کلمات و عبارات است

بحکم فيها بصدق فضيلة او لا صدقها على نقد بر صدق اخرى فان حكم فيها بصدق
 فضيلة على نقد بر اخرى فهي متصلة موجهة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
 فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على نقد بر صدق الانسانية وان حكم فيها
 بسلب صدق فضيلة على نقد بر صدق اخرى فهي متصلة سالبة كقولنا
 ليس ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بسلب صدق الحيوانية على
 صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتثافي بين الفضيلتين في الصدق
 والكذب معاى بانهما لا يصدقان معا ولا يكذبان معا وفي الصدق فقط
 اى بانهما لا يصدقان معا ولكنهما قد يكذبان او في الكذب فقط اى بانهما لا يكذبان
 وربما يصدقان او ينفي اى بسلب التثافي فان حكم فيها بالتثافي فهي منفصلة
 موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالمنافات في الصدق والكذب فثبت منفصلة
 حقيقتا كقولنا اما ان يكون هذا العبد زوجا او فردا فان قولنا هذا العبد زوج
 وهذا العبد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان واما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة
 في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا فان
 قولنا هذا الشئ شجر وهذا الشئ حجر لا يصدقان ولكن قد يكذبان بان يكون
 هذا الشئ حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالمنافات في الكذب فقط فهي
 مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا شجرا ولا حجرا فان قولنا هذا
 الشئ لا شجر وهذا الشئ لا حجر لا يكذبان والا لكان الشئ شجرا او حجرا وهو محذور
 بصدقان بان يكون انسانا وان حكم فيها بسلب التثافي فهي منفصلة سالبة
 فان كان الحكم فيها بسلب المنافاة في الصدق والكذب معا كانت سالبة حقيقتا
 كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان سودا او كابشا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز
 ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب المنافاة في الصدق فقط كانت سالبة

این کتاب در بیان حقایق و معانی
 و تفسیر کلمات و عبارات است
 و در بیان حقایق و معانی
 و تفسیر کلمات و عبارات است



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

لِسَرِّ بَيِّنَاتٍ **أَقُولُ** مِنْهَا ثَلَاثُ الْجُمْلَةِ بِاعْتِبَارِ الْمَوْضُوعِ فَمَوْضُوعُ الْجُمْلَةِ
أَمَّا أَنْ يَكُونَ جَزْئًا أَوْ كَلْبًا فَإِنْ كَانَ جَزْئًا سَمِيَتْ الْقَضِيَّةُ شَخْصِيَّةً وَمَخْصُوصَةً

اولا يستدل باللفظ الدال عليها اي على كسبة الافراد بسمي سور اخذنا من سور
البلد كما انه محصور البلد ومحيط به كذلك اللفظ الدال على كسبة الافراد محصور بها
ومحيط بها فان يتبين فيها كسبة افراد الموضوع سميت الفضية محصورة ومستورة

على كل الافراد فهي كلمة اما موجبة وسورها كل اى كل واحد واحدا لكل
المجموعى كقولنا كل نار حارة اى كل واحد من افراد النار حارة واما سالبة
سورها لا شئ ولا واحد كقولنا لا شئ ولا واحد من الانسان ^{الثالث} بجماد وان كان

كفونا ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل

للفضية المحلية قسم
فرعها الأربعة المذكورة
فلا يكون حصراً في الأربع صيغاً قلنا
اللازم في القوم ان كانت للعهد الخارجي فقط
شخصية لأن المضاف القوم المستثنى المعين بجميع

كقولنا ان الانسان حقيقة متحركة تاخر افعالها عن افعالها
ثم ننظر فان كانا شقيين كقولنا الانسان اذا فعل

لفظ كل ان كان في
قولنا كل ان كان في
شبهها للبلغة ولم يرد
الشيء سوى المشبه
تجارة في المدخل بالكتابة
الوجه الاول في
الوجه الثاني في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يضيء القلب
ويهدي السبيل
والعلم نوراً يضيء القلب
ويهدي السبيل
والعلم نوراً يضيء القلب
ويهدي السبيل

این علم را بعضی قصه ها بلایه اسلام قتال علی بن ابی طالب
تجسیر علی علیه السلام

بعض الحيوان ليس بالكل الا فراد فيكون مفهومه القبرح سلب الانسان عن بعض افراد
الحيوان للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي واما
بذلك ان على رفع الالجاب الكلي بالاكترام فلان الحيوان اذا كان مذكورا عن بعض
لا يكون تابا لكل الافراد فيكون الالجاب الكلي مرثقا هذا هو الفرق بين ليس
كل وبين الاخرين واما الفرق بين الاخرين فهو ان ليس بعض فرد يذكر للسلب
الكلي لان البعض غير معين فان تعيين بعض الافراد خارج عن مفهوم الحيوان
فالشبه النكرة في سياق النفي فكما ان النكرة في سياق النفي تعيد العموم كذلك
ههنا ايضا لانه اذا حمل ان يفهم منه السلب في اى بعض كان وهو السلب الكلي
مختلف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان ايضا غير معين الا انه ليس تابا
في سياق النفي بل السلب انما هو وارد عليه وبعض ليس فذكر الالجاب الجزئي
حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بالانسان اربدا ثبات الالجاب عند فرد واحد
كما استنف عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الالجاب مع نفي جزئي السلب
على الموضوع **قال** وان لم يتبين فيها كسبة الافراد فان لم تصلح لان يصدق وكسبة

وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس وان صلح
لذلك سميت مملكة كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر
ما كان اذا بين في القضية كسبة افراد الموضوع واما اذا لم يتبين فلا يخفى اما ان
يصلح القضية لان يصدق كسبة او جزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع
ان لم يصلح بان يكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد فان لم
يصلح لان يصدق كسبة وجزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس
الطبيعة كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس فان الحكم فيها بالتوعية و
طبيعة الانسان ليست ليس على ما صدق عليه الانسان والحيوان من الافراد بل على
طبيعة الانسان كسبة

بعض الحيوان ليس بالكل الا فراد فيكون مفهومه القبرح سلب الانسان عن بعض افراد
الحيوان للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي واما
بذلك ان على رفع الالجاب الكلي بالاكترام فلان الحيوان اذا كان مذكورا عن بعض
لا يكون تابا لكل الافراد فيكون الالجاب الكلي مرثقا هذا هو الفرق بين ليس
كل وبين الاخرين واما الفرق بين الاخرين فهو ان ليس بعض فرد يذكر للسلب
الكلي لان البعض غير معين فان تعيين بعض الافراد خارج عن مفهوم الحيوان
فالشبه النكرة في سياق النفي فكما ان النكرة في سياق النفي تعيد العموم كذلك
ههنا ايضا لانه اذا حمل ان يفهم منه السلب في اى بعض كان وهو السلب الكلي
مختلف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان ايضا غير معين الا انه ليس تابا
في سياق النفي بل السلب انما هو وارد عليه وبعض ليس فذكر الالجاب الجزئي
حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بالانسان اربدا ثبات الالجاب عند فرد واحد
كما استنف عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الالجاب مع نفي جزئي السلب
على الموضوع **قال** وان لم يتبين فيها كسبة الافراد فان لم تصلح لان يصدق وكسبة

بعض الحيوان ليس بالكل الا فراد فيكون مفهومه القبرح سلب الانسان عن بعض افراد
الحيوان للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي واما
بذلك ان على رفع الالجاب الكلي بالاكترام فلان الحيوان اذا كان مذكورا عن بعض
لا يكون تابا لكل الافراد فيكون الالجاب الكلي مرثقا هذا هو الفرق بين ليس
كل وبين الاخرين واما الفرق بين الاخرين فهو ان ليس بعض فرد يذكر للسلب
الكلي لان البعض غير معين فان تعيين بعض الافراد خارج عن مفهوم الحيوان
فالشبه النكرة في سياق النفي فكما ان النكرة في سياق النفي تعيد العموم كذلك
ههنا ايضا لانه اذا حمل ان يفهم منه السلب في اى بعض كان وهو السلب الكلي
مختلف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان ايضا غير معين الا انه ليس تابا
في سياق النفي بل السلب انما هو وارد عليه وبعض ليس فذكر الالجاب الجزئي
حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بالانسان اربدا ثبات الالجاب عند فرد واحد
كما استنف عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الالجاب مع نفي جزئي السلب
على الموضوع **قال** وان لم يتبين فيها كسبة الافراد فان لم تصلح لان يصدق وكسبة

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت
فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

فإنه لا يشترط في كونها كائنا ما كانت

طبيعتها وان صحت لان تكون كائنه وجزئيه ممتدة لان الحكم فيها على
افراد موضوعها وفداهل بيان كائنها كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس
خسر ما صدق عليه الانسان من الافراد في خسر وليس في خسر فقد بان ان الجملة
باعتبار الموضوع منحصرة في اربعة اقسام ولك ان تقول في التقسيم موضوع الجملة
اقاكي او جزئي فان كان جزئيا فهي شخصية وان كان كليا فاما ان يكون الحكم
فيها على نفس طبيعة الكلي او على ما صدق عليه من الافراد فان كان الحكم على
نفس الطبيعة فهي الطبيعية وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين
فيها كائنه الافراد فهي المحصورة والا فهي الممتدة والشخص في الشفاء ثلث القسم
نقال الموضوع في القضية ان كان جزئيا فهي الشخصية وان كان كليا فاما ان
يبين فيها كائنه الافراد فهي المحصورة والا فهي الممتدة وشنع عليه المناخرون
بعدم الانحصار فيها مخروج الطبيعة والجواب ان الكلام في القضايا المعبرة
في العلوم والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم لان الحكم في القضايا على ما صدق
عليه الموضوع وهي الافراد والطبيعة ليست منها فخر وجهها عن التقسيم لا يحل بالانحصار
لان عدم الانحصار بان يتناول المقسم شيئا ولا يتناول الانسان والمقسم ههنا
لا يتناول الطبيعات ولا يبطل الانحصار بخروجها **قال** وهي قوة الجزئية
لان معنى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس **قول**
الممتدة في قوة الجزئية بمعنى انها متلا زمان فانه معنى صدق الممتدة صدق
الجزئية وبالعكس فاذا صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان في
خسر وبالعكس اما ان كليا صدق الممتدة صدق الجزئية فلان الحكم فيها على افراد
الموضوع ومعنى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على
جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد هو



قوله ثانيا في دفع قوله ان الكفاية اقول هذا لا يجوز
بفتح الباء بتفسيره بان قوله موضع محمول على
جاء به اخضر منه في جميع الاربعة
اشارة الى ان الاول غلط
وجه لذكره

الجزئي واما العكس فلا ثم صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد

من حج و بے مقصد
و ما صدق علیہ من الاثرا و علیہ

هناك مسائل اربعة الاول ان مفهوم ج

مفهوم به وقد عرفت بطلان واثبات آن ماحدی
علیه حرمان الافراد وشمع له مفید است و هو المارود فی

بمقامه قلم

...عليه السلام ...

...الم عيسى وادنا ...
...الفرصه ...
...الفرصه ...

وَالْزَكَوٰةَ فِي الْحَقِّقَةِ وَالْزَكَوٰةَ فِي الْحَقِّقَةِ

فإن قال من ذرأه الأخوة فهناك

من حيث انهما اخلفا مولا

عليها به و ان الافراد اعوان

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

فوقه من النقص وهو الضياء

عبدالله بن عبدالمطلب

عول التكمول

العصا يا المقبرة في العاوم والمقصود منها كما عرفت
أمر بالاحكام على الذوات المتعاقلة والبر

ان في ان حوالها والذوات المتصلة

هذه هي المفردات

سید
ما صدق علیه مغفوم چه من افرا ده لا مغفوم که و آت

از آنجا که...

مجموعه کتب خطی و چاپی در دسترس قرار دارد.

[illegible]

بگویند صادق را آن خبری که از اخبار توقفت علی بن ابی طالب
صادق را خبری که از اخبار توقفت علی بن ابی طالب

ما هو مفهوم الصدق عليه المحمول فلو كان المحمول ما صدق عليه ب لكان ضروري
 لثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فنحصر القضايا في الضرورية ولم
 نصدق بممكنة خاصة أصلا فقد ظهرت معنى القضية كل ما صدق عليه ج
 الأفراد فهو مفهوم ب لا ما صدق عليه ب لا بواذا قلنا كل ج ب فاما ان يكون
 مفهوم ج عين مفهوم ب او غيره فان كان عين مفهومه يلزم ما ذكرتم من ان الحمل
 لا يكون مفيدا وان كان غيره امتنع ان يقال احدهما هو الاخر لا استحالة ان
 يكون الشيء نفسا ليس هو لانه يجب ان يكون الحمل محال بشئ على الحمل
 فيكون ابطلا لا للشيء نفسه وهو محال وللتساؤل ان يعود ويقول لا ندعي الا بجا
 بل اما ان الحمل ليس مفيدا وان لم يكن يمكن صدق التاليف لا ينافي كذبنا
 الموجبات فالتحوي في الجواب ان يقال اننا مختارات مفهوم ب غير مفهوم ج وجه
 قوله لا استحالة حمل ب على ج بهو هو قلنا لا نسلم وانما يكون حمله عليه محالا لو
 كان المراد به ان ج نفس ب وليس كذلك لما بين ان المراد ان ما صدق عليه
 ج بصدق عليه مفهوم ب ويجوز صدق الامور المعاصرة بحسب المفهوم على ذات
 واحدة فما صدق عليه ج ب هي ذات الموضوع ومفهوم ج وصف الموضوع و
 عنوانه لانه يعرف ذات ج الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوان
 والعنوان قد يكون غير الذات كقولك كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان
 عين ماهية زيد وعمره وبكر وغيرهم من افراده وقد يكون جزءا لها كقولنا كل
 حيوان حساس فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمره وغيرها من افراده وحقيقة
 الحيوانية انما هي جزء لها وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ولا اعتبر في عقد الرهن الاتصال وهو قولنا لو

كان

وكنه انه عقد الرهن

اي اقول هذا كسب الظاهر

من العبارة مبيح فان قولنا لو

وجد كان حج متصلة وكنه ان قولنا لو وجد

كان حج متصلة اخرى واما بحسب المعنى فينبغي ان لا

يقطع لان هذه العبارة تنقسم

لثلاثة اقسام اولها ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الثاني ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الثالث ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الرابع ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الخامس ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج السادس ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج السابع ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الثامن ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج التاسع ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج العاشر ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الحادي عشر ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الثاني عشر ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الثالث عشر ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الرابع عشر ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج الخامس عشر ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

مستلزم للحج السادس عشر ان يكون

الحج متصلا بغيره فانه

الندفع الا عراض لان حج ليس بواجب في التلبس ان كان فردا حج

يخوز ان يكون المنع الوجود في الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد كان حج من الافراد

الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس بواجب ولا بعض ما لو وجد كان حج من الافراد

الممكنة فهو بحيث لو وجد كان بواجب فلا يلزم كذب الكلبين بل اعني في عقد الرهن

الاتصال وهو قولنا لو وجد كان حج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان

ب والاتصال قد يكون بطريق اللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار حتمي

وقد يكون بطريق الاثبات كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهو فشر

صاحب الكشف ومن تابعه بالزوم فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان حج فهو

بحث لو وجد كان ب ان كل ما هو ملزوم بحج فهو ملزوم لب وليس شعري

لم لم يكفوا بطلان الاتصال حتى لزومهم خروج اكثر الفضايا عن تفسيرهم لانه

لا ينطبق الا على فضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين

لذات الموضوع واما الفضايا التي احد وصفها او كلاهما غير لازم وفحاجة

عن غيرهم ولزومهم ايضا حصر الفضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة

الا لزم وصف المحمول لذات الموضوع بل في اخذ من الضرورية لا اعتبار

لزوم وصف الموضوع في مفهوم الفضية وعدم اعتباره في مفهوم الضرورية

وقد دفع في بعض النسخ كذا لو وجد كان حج بالواو العاطفة وهو خطأ فالحج

لان كان حج لازم لوجود الموضوع على ما فسر به ولا معنى لواو العاطفة بين

اللازم والملازم على ان ذلك ليس بمشبه ايضا على اهل العربية فان لو

شرط ولا بد له من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل

جوابه كان حج وجواب الشرط لا يعطف عليه واما الثاني فبراه به كل حج في الخارج

فهو ب في الخارج فالحكم فيه على الوجود في الخارج سواء كان اتصافه في الخارج

ب

ب

ب

ب

ب

ب



فان كان الحكم في الخارج
فقد صدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من
المرتباعات موجودة في الخارج بصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل اي كل ما لو وجد
كان مرتبعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود
المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لا يخرج اما ان يكون
الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها وللأفراد المقدرة فان كان الحكم
مقصورا على الافراد الخارجية فصدق الكليته الخارجية دون الكليته الحقيقية كما
اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو
ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث
لو وجد كان مرتبعا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد
ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد الحقيقية والمقدرة بصدق والكليتين
معكولنا كل انسان حيوان فاذا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قال**
وعلى هذا فكل المحصورات الباقية **قول** لما قد عرفت مفهوم الموجبة الكلية
امكنت ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة
الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور المعبرة عنه بحسب الكل
معبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب عن كل واحد
ومعنى السالبة الجزئية رفع الايجاب عن بعض الاحاد وكما اعبرت الموجبة الكلية
بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعبر المحصورات الاخر باعتبارين وقد تقدم
الفرق بين الكليتين الحقيقية والخارجية واما الفرق بين الجزئيتين فهوان
الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من الخارجية لان الايجاب على بعض الافراد الخارجية
ايجاب على بعض الافراد الحقيقية بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية

في الخارج والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية فالموضوع ان لم يكن موجودا
في الخارج فقد صدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من
المرتباعات موجودة في الخارج بصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل اي كل ما لو وجد
كان مرتبعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود
المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لا يخرج اما ان يكون
الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها وللأفراد المقدرة فان كان الحكم
مقصورا على الافراد الخارجية فصدق الكليته الخارجية دون الكليته الحقيقية كما
اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو
ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث
لو وجد كان مرتبعا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد
ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد الحقيقية والمقدرة بصدق والكليتين
معكولنا كل انسان حيوان فاذا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قال**
وعلى هذا فكل المحصورات الباقية **قول** لما قد عرفت مفهوم الموجبة الكلية
امكنت ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة
الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور المعبرة عنه بحسب الكل
معبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب عن كل واحد
ومعنى السالبة الجزئية رفع الايجاب عن بعض الاحاد وكما اعبرت الموجبة الكلية
بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعبر المحصورات الاخر باعتبارين وقد تقدم
الفرق بين الكليتين الحقيقية والخارجية واما الفرق بين الجزئيتين فهوان
الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من الخارجية لان الايجاب على بعض الافراد الخارجية
ايجاب على بعض الافراد الحقيقية بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية

الحكم الواحد بالجسم كما في بسيط الكرة او عدد ومقدرة
كما في نصف
بسيط الكرة ووتر
المربع بانه سطح بسيط بربع
خطوط اقامت وية فيسمى بالمربع
المتساوي الاضلاع او مختلفا بالنصف وكثير
فيسمى بالمستطيل **استطيل** وتارة
يطلق المربع على نفس هذه الخطوط ملا محمد الا على
فلا يصدق صدقها في
ملا على ان لا يكون على نفس
كقولنا زيدا قائم لا يحسب صدقها في
افرى فالعدم انقضايها
بين انما يقترن المتساويان اما اللتان يكون صدق كل واحد منهما
فالقضيتان المتساويتان الاخرى فيها وكذا القياس في
نفس الامر مستلزما لصدق الاخرى فيهما وكذا القياس في
النسب والصدق بين الحكمين مستلزما لصدقهما في
على ان ان كان اى محمول عليه والصدق بين الواقعة
بشيء فيقال صدقت هذه القضية في الواقعة
بكون الامة اقوال ابن ابي
الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من
الجزئية الخارجية فجزئية الامة واقعية التي لا يفتقر
والخصوص بالعموم والخصوص لكن بعكس اليقين اي كبد يفتقر
ان رفع
يجاب بالكلية
من السلب
كان اعم فلا يكون متناولا
بلا يكون ولا اعم
الكلية آه وذلك
لأنه يفتقر
اعلم فلما كانت الموجبة
الجزئية انما هي
اخفى كان يفتقرها عن السالبة الكلية اعم من سراج



والاعتبار بايجاب الفضية وسلبها بالنسبة الشوبية والتسليية لا بطرفي الفضية
 فان قولنا كل ما ليس محي فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عدتها وقولنا لا شيء
 من المتحرك ساكن البمع ان طرفيها وجوده **اقول** ربما يذهب الوهم الى
 ان كل فضية تشمل على حرف السلب يكون سالبة ولما ذكر ان الفضية المعدية
 مشتملة على حرف السلب ومع ذلك فليكون موجبة ذكر معنى الايجاب والسلب
 حتى يرتفع الاشياء فقد عرفت ان الايجاب هو ايقاع النسبة والسلب رفعها
 فالعبرة في كون الفضية موجبة او سالبة بايقاع النسبة ورفعها لا بطرفيها فمضى
 كانت النسبة واقعة كانت الفضية موجبة وان كان طرفاها عدتين كقولنا كل
 ما ليس محي فهو لا عالم فان الحكم فيها يثبتون اللاعالمية على كل ما صدق انه ليس محي
 فتكون موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف السلب مضي كانت النسبة من فروعها
 سالبة وان كان طرفاها وجودتين كقولنا لا شيء من المتحرك ساكن فان الحكم
 بسلب الساكن على كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شيء من
 طرفيها سلب فليس الا لفظان في الايجاب والسلب الى الاطراف بل الى النسبة
قال والتالية البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند
 عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على وجود محقق كما في
 الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقة الموضوع واما اذا كان الموضوع
 موجودا فاهما مثلا زمان والفرق بينهما في اللفظ اما في المثلية فالفضية
 موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب سالبة ان اخرجت عنها واما في الشا
 فبالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير او لا بالايجاب المعدول ولفظ
 ليس بالسلب البسيط او بالعكس **اقول** لفظا ان يقول العدول كما يكون
 في جانب المحمول كك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين ما شرع في الاحكام

من لفظ لا ان يكون الالزام من طرفيها ان يكون طرفاها
 فان اتكون عدم موجبة مع ان يكون
 في شيء فثبت فضا زيدا لا معدوم يكون
 في شيء فثبت فضا زيدا لا معدوم يكون

من لفظ لا ان يكون الالزام من طرفيها ان يكون طرفاها
 فان اتكون عدم موجبة مع ان يكون
 في شيء فثبت فضا زيدا لا معدوم يكون
 في شيء فثبت فضا زيدا لا معدوم يكون



في غير ذلك لا كانت قد حقت ان مناط

٨ عم
الحكم ذات الموضوع وصف المحول اقول في ان

اختلاف

الغنية في الالفاظ

والسلب انما هو بغير

تحقق السلب في المحول وعند

فيه واذا جعل المحول معدولا لا يكون

السلب جزءا من حيثية امال تح بين الوجهة

الواقعة في المحول والمطلوب في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

بأن يقال ان السلب لا يكون في المحول

في غير ذلك لا كانت قد حقت ان مناط

لم يخص كلامه بالعدول في المحول ثم ان المحصلات والعدولات المحول كثر
فما الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحول بالذكر نقول
اما وجه تخصيص الاول فهو ان المعبر في الفن من العدول ما في جانب المحول
ذلك لانك قد حقت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحول ولا خلاف
في ان الحكم على الشيء بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلاف
الغنية بالعدول والتحصيل في المحول يؤثر في مفهومها بخلاف العدول والتحصيل
في وصف الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه واما وجه
تخصيص الثاني فلان اعتبار العدول والتحصيل في المحول يرتفع السمة لان حرف
السلب ان كان جزءا من المحول فالغنية معدولة والا فمحصلة كنهها كان الموضوع
وابا ما كان فهي اقما موجبة او سالبة وهنا اربع فضايا موجبة محصلة كقولنا زيد
كاتب سالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب موجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب
سالبة معدولة كقولنا زيد ليس بلاق كاتب لا التباس بين الغنيتين من هذه الفضايا
الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة
فلعند حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة
المعدولة فلوجود حرف السلب في المعدولة دون المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والمعدولة
المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة واما بين السالبة
المحصلة والسالبة المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرفه في
في السالبة المحصلة واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلوجود حرف
واحد في الايجاب وحرفين في السلب اما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة
فبينهما التباس من حيث ان حرف السلب موجود فيهما واحدا فاذا قيل زيد ليس
بكاتب فلا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة محصلة بسيطة فلهذا خصصهما

قوله ولا خلاف في ان الحكم على الشيء بالامور الوجودية او

المراد بالوجودية ان لا يكون في الغنية حرف السلب

والعدمى بالنعكس



٨٥
قوله ولست له الشفاعة على وجود الموضوع الآتي

در این کتاب

انما ربيته لا يفتخ

وجود الخوض في الخفايا

توقف والسابعة الحادية

وجود الموضوع في الخارج متحققا ومقدرا

فما عقلت اذا اخذت القضية مع وقته نالوت

الموافق لـ ١٢٠٠ هـ

بنی جبرئیل

المختارة من كتابه

عبد المعبود

محققا او نظر انداز

الوجود قالت

سوار کمال

تفصلي وعبود في الحق وعبود في الحق

واحباب مان کی امناء

المكدم عليه في الف والفر

ما سبقنا الإشارة اليه فالمراد

الحمد لله الذي جعل في كتابه

الوجه الثاني في كونها حجة

ان کانت حقیقتہً یحی ان بکون مود

القنفذ بنو الكان

لاشك في وجود الموضوع على ذلك النحو

وذلك كما اذا لم يكن الموضوع متوجهاً الى ما اذا كان

كان فاروق بن العاص

ثالثاً: البسيطة مثل زمان لانج الموجود اذا سلب عن

استقام المحمل عن الموضوع لا يقتضيه وجوده وان

بشوة للمرضوع يقتصر وجوده وأما التكملة

او شایسته فان کانت مثلاً شرفاً لربطه اما ان نکلون منفصله عن

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

مناحة عنه فان فعلت الرابطة لو سار به هو ليس بحاب

لا يشترط ان يثبت ما بعدها مما قبلها فهذا ربط ال

وَبِهِ رُفِعَ الْبَرْقُ وَنُزِّلَتِ الرُّجْدُ وَالْمَطَرُ
وَالْبُرْقُ وَالْغَيْثُ وَالْمَطَرُ وَالْمَطَرُ

فإن السلب يحجب وان تأخرت عن حرف السلب لقولنا زيد ليس هو بكذا

عقدت

فمن انما في ضيق واداء وحرمان وحقول وكرهات
الجهل كره في انفسه في
العلماء ما لم

سالبه لان من شان حرف السلب ان يرفع ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الرفع
ف تكون القضية سالبة وان كانت شائبة فالفرق انما يكون من وجهين احدهما
بالنفي بان ينوي اقرار ربط السلب وسلب الربط وثانيهما بالاصطلاح على تخصيص
بعض الالفاظ بالاجاب كلفظ غير ولا بعضها بالسلب كليس فاذا قبل زيد غيرك

اولا كانت موجبه واذا قيل زيد ليس بكاكب كانت سالبة وبالعكس قال
البحث الرابع في القضايا بالوجه لا بد لنسبة المحولات الى الموضوعات من كيفية
اجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام

يسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية **اقول**
نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالاجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية
فغير لا مكره ضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام فان كل نسبة فرضية
فيسأل الى نفس الامر فما ان تكون مكيفة بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة

ومن جهة اخرى اما ان يكون مكيّفه بكيفته الدوام والادوام فاذا قلنا كل
^{يعني ان تقسم كيفه النسبة الى الضرورة والادام}
 انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي كيفيته نسبة الحيوان الى الانسان و
 فلناكل انسان كائلا بالضرورة كائنا بالضرورة هي كيفية نسبة الكائنة الى
 الانسان وذلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة الفضيلة واللفظ الدائم

عليها في القضية المفوظة او حكم العقل بان النسبة مكينة بكيفية كذا في القضية
بشيء جهة القضية ومن خالف الجحمة مادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ اذا
دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم تكن
تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر
لم يكن الحكم في تلك القضية مطابقا للواقع مثلا اذا قلنا اكل انسان حيوانا لا بالضرورة
دل اللا ضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي اللا ضرورة

قد اذابت اقول الهابة
التي تكون في الموجة الا على
طريقه السافرين وانشاع
قد كان ما رايها عنها اقد انما
القد ما ان القضايا الهابة
قد اذابت

٨٧ قوله اقول نسبة المحمول الى الموضوع
اقول تبيين ان كل محمول فاعاله نسبة الى كل موضوع

الكيفيات الثلاث

اما آنچه خوب اول مکان اول

منساع لائق الموضوع اما ان تمسك تصافه

بالمحمول كما متناع انصاف الانسالة باجم وهو

الاستماع اذ لا يتغير وخصيصة اما ان يتغير

سلبه عنه و هو الموقوف

بسم الله الرحمن الرحيم

رباط یقینی

المحرر

هو الامام

الكيفية

نظراً
مادة كبريتية ان نظراً

بسم الله الرحمن الرحيم

فَلَمَّا أَلَانَ

ادعوتیہ لکھنؤ

لأنه كانت القصة غريبة غير أن غرضك من كتابة هذه القصة

المادة ١٠٠

اللهم دوام تقسيم آخر الدنيا لى لان المجموع تقسيم

وحي رباب على سيدنا محمد

الملازمة والجملة

منه منسوخ

فمنها من هو الفرس

ان کتب و کتابخانه

از قلم محمد مجتهد

والمؤمنين

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم

سستی مطلقه و الضروره المعبره بالنسبه الى الایمان

ملوك وجرار والمعبدة بالنسبة الى السلب
تكملة

لمكون اسما على ما لوحظ في المتن

بیت کمال و الصدور
آتش و آب و خاک

وَقَدْ

فصاحات الأصول من النشأ الضرورية

والمطلقة وعدنا في الموجبات بالتماز لها محمد الالح



[illegible]

من أجل أن لا يمنع اللون الالفاظ أسامي الأمور الزمنية
 بنفسها
 مفروضة دلالتها
 على الأمور الخارجية قطعاً
 والصورة المبنية فيز معقولة
 بالأفادة والاستفادة غالباً في الكلام
 مع أن الوجهين الأولين وهما كون الوجود والعدم
 جزءاً من الموضوع له أو قهراً في واضح الفاضل إذا دلالة
 في اللفظ صلاً كما لا يخفى الالفاظ بأركانها
 وبجملته القول بوضع الالفاظ وان ذلك ليس
 المقصود الذاتية ما لا يخلو من حيث الذات
 جامعة واستدلوا عليه بما لا يسع المجال في القاعة
 عليها والتحقق أن الالفاظ موضوعات للملكات
 مع قطع النظر عن خطتها باعتبار الوجود الذي هو
 تمام التفسير بطلبه في غير المقام
 نسبة إلى الحاج من النسبة لمساواة بالامكان العام
 المتساوية للموجب والامكان حقيقة على ما ينبغي ذكره
 في تلك النسبة في
 نفس الأمر شيئاً من الوجود في
 وأن المكان بين تلك النسبة في نفس الأمر
 في الفرق بين تلك النسبة في نفس الأمر
 من القضية التي هي في نفس الأمر
 بل إن كان اللفظ لا لا يمنع بانقطاع المدلول
 لا يكون قضية لا لا يمنع بانقطاع المدلول
 يمكن تنفك المدلول عن اللفظ لا لا يمنع بانقطاع المدلول
 زيد كيرم ير على أن الكرامة ثابتة لزيد
 أن كان زيد في نفس الأمر نبلاً
 بجملة كذب القضية هو
 عدم مطابقة
 المستغنية اللفظ للواقع وان كان الاستعمال على

لا يأتينا كقول النقط حقيقة
كما أن النقط لا يأتينا كقولك فقه
الفرس مشير إلى الكنا بـ
فقه ما هو

فان كان موجودا والممكن ان يكون
سبقت اليه والممكن ان يكون
فيه فلا مكان له موجودا في ذاته
فهو الامكان بالاضيق في ذاته
سبب في الضرورية في ذاته
والمشروط في وجوده بالمكان
وذا يتأخذه في الامكان
الاستغناء ايضا لان كل ما هو موجود
في الماضي عالم بوجده
الممكن الغرض عالم بالامر
الاستغناء في الاستغناء اذا
يكون موجودا في الاستغناء
عالم في الامكان واذا فرغ
المطلقة بالاضيق في ذاته
اجتبا مع الضرورية في ذاته
فان كان في الامكان
عالم

المملكة بالثقة فقط قالوا
وغير المؤمنين و

فأخذوا هذه الطلعة التي فيها
كأن يفيض الأخصى ثم

وبالوقت الميعين وغير المؤمنين
فأخذوا هذه الطلعة التي فيها

فأخذوا هذه الطلعة التي فيها
كأن يفيض الأخصى ثم

الموضوع موجوده غير عكسها والاصح في الالفاظ
وانما في السلب فهمات ومبان لا نهتمى
سلب المحمول عن الموضوع مادامت زاته موجودة
يكون سلبها عنه لازما وابد الكذا قيل
فتبصر ملائحة الالفاظ

قوله والهيئة بينهما وبين الضرورية ان الضرورية
اخص منها

مطلقاً اقول قال

الحكيم الطوسي في شرحه

شارت ما هذا الفقه الجمهوري

المستفيقيين لم يفرقوا بين الضرورة و

الدوام لأن كل واحد منكم قد مضى ضروري فإني ما

ضد زنه

فقد وان النفس
سكن ان يدوم

فقد علموا لا يمكن ان يكونوا
شخصا من الشخصيات

و قد عني ابو الحسن
الجميع الى ان يكون عبد و قد

سنا ولا بمسبح
من حمد ما بين الى يوم الدين

التي سجد عبد الله والدا له

والتی فالضروری کما مشتمل علیہ

هو دايم فاما

تجربیات فقهیه

فان كان يكون بشر
والعلوم انما يكون

بمقتضى الحيرة وغيره والخبر

بسم الضرورى و لا بد من غير ذلك

فَلَمَّا كُنْتُمْ فِيهَا قَالُوا لَوْلَا آلَآءُ النَّارِ فَتَأْكُلُونَ

فوق غیبیان

شیخ قدس سره

الحقیقی و غیر حقیقی ہو
مساوات و کیا ہو

الخلايا المختلفة

عنهما المخلصين

من خلق الله لا يولد

کثرتہ ایجاب اور التزیین

...التي فيها من كثرة ...
...في الفروع ...
...التي فيها من كثرة ...

[illegible]

ما للكلواك

فردا و وقتا غیر معین

سوف او با کبری

في النفس

والتسبب منها وبين الضرورية أن الضرورية هي

منها مطلقا اذ قد عرفت ان الضرب الرابع

شقيقة يوم القضاء ما لم يحدها

يقيم بين الفضل والكبرياء

و تحقیقاً لا کبر علیها

عاشقانه

من مخصوص بالمفردات وما نه عليها صرف

عن الموضوع ومفهوم التوام شمول النسبة لجميع الازمنة والاوقات وهو كانت النسبة ممنوعة لانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس منى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاك عن الموضوع

امكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن ليس يجب ان يكون دائما بالضرورة الثالثة المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة شمول الموضوع للموضوع وسلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع اي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا

كل كائنا متحرك الاصابع بالضرورة مادام كائنا فان تحرك الاصابع ليس ضروري

لثبوت لذات الكائنا عني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوتها في شرط انضافها بوصف الكائنا ومثال السالب قولنا بالضرورة لا شيء من الكائنا

بساكن الاصابع مادام كائنا فان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكائنا ليس بضرورة في الا بشرط انضافها بالكائنا وسبب سلبها امتا بالمشروطة فلا يقال على شرط الوصف واما بالعامة فلا تعميم من المشروطة الخاصة وسنعرضا

في المركبات وربما يقال المشروطة العامة على القضية التي يحكم فيها بضرورة الثبوت او ضرورة السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف اعلم من ان يكون للوصف دخلا في تحقق الضرورة ام لا كقولنا كل كائنا حيوان بالضرورة والفرق بين المعين

انا اذا قلنا كل كائنا متحرك الاصابع بالضرورة مادام كائنا ان اردنا المعنى الاقل صدق كما يتبين وان اردنا المعنى الثاني كذب القضية لان حركة الاضلاع ليست ضرورية لثبوت لذات الكائنا في شيء من الاوقات فان الكائنا التي هي

الموضوع او شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات الكائنا في زمانا صلا فما ظنك بل اننا بالمشروطة فالمشروطة العامة بالمعنى الاقل اعلم من الضرورية والدائمة من جهة

الامكان لها الضرورة بالمعنى الاضيق استتار

لانفكاك اننا في غير ذات الموضوع

لا محمد الا

[illegible]

قوله وانما قيد اللادوام بحسب الذات اه اقول

اللاودوام

الذات هو ان هذه

النسبة المذكورة لا تقتضي

ليست انما مادام ذات الموضوع

موجودة فيكون يقتضي النسبة واقعة

في زمان من الزمان فيكون اشارة القضية مطلقة

عامة لا تصح كقوله لا بد ان يكون

مما لا يشترط الوجود في الزمان

اي من حيث الوجود في الزمان

كان اصل القضية موجبة لكون

الامسالة عامة في الزمان

لا اشارة الى مطلقة عامة

العام لانها اعم من الضرورة الوصفية

والا لكانت اعم من الضرورة الوصفية

وهنا لا يشترط ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

في الزمان فيقتضي ان يكون

ضرورة الايجاب هو امكان التلب في صدور التلب بالفعل صدور التلب
بالامكان دون العكس ليجوز ان يكون التلب ممكنا غير واقع واعلم من القضايا
الباقية لان المطلقة العامة اعم منها مطر والاعم من الاعم اعم **قال** واما المزمع
فبيع الاولي المشروطة الخاصة وهي المشروطة السابقة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب محرك الاصابع مادام كان
لادائما فزكيها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتابين الاصابع مادام كان لادائما فزكيها
من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة **اقول** من المركبات المشروطة
الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد اللادوام
بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة
بحسب الوصف دوام بحسب اللادوام بحسب الوصف يمنع ان يقتيد باللاودوام
بحسب الوصف فان قيد يقتيد اصح فلا بد ان يقتيد باللاودوام بحسب الذات
حتى يكون النسبة فيها ضرورة او دائمة في جميع اوقات وصف الموضوع لادائما
في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعني المشروطة الخاصة ان كان موجبة كقولنا
بالضرورة كل كاتب محرك الاصابع مادام كان لادائما فزكيها من موجبة
مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاول من
القضية واما السالبة المطلقة العامة اي قولنا لا شيء من الكتابين محرك الاصابع
بالفعل فهي مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان
معناه ان لا يجاب بالسر متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب في جميع
الاوقات يتحقق التلب في الجملة فهي معنى السالبة المطلقة وان كانت سالبة
كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتابين الاصابع مادام كان لادائما فزكيها



فتركيبها من سالبه عرفية عامته وهي الجزء الاول وموجبه مطلقة عامته وهي
 مفهوم اللادوام وهي اعم من المشروطة الخاصة لانه من صدق الضرورة بحسب الوصف
 لا دائما صدق الدوام بحسب الوصف لا دائما من غير عكس ومباينة للثابتين ^{سلف} على ما
 واعم من المشروطة العامة من وجه تضاد ^{المشروطة} فاما في مادة المشروطة الخاصة وصلا ^{المشروطة}
 العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وصدقها بدون المشروطة العامة ^{كان} اذا
 الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة واحض من العرفية العامة لان المفيد
 اخض من المطلق وكذا من البائنين ^{مفيدة} لا هنا اعم من العرفية العامة واعلم ان ^{وصف}
 الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصة ^{مفيدة} يجب ان يكون وصفا مفارفا لاذن ^{الموضوع}
 فانه لو كان دائما له ووصف المحمول بدوم بدوام وصف الموضوع كان وصف المحل
 دائما لذات الموضوع وقد كان لا دائما بحسب الذات **قال** الثالثة الوجودية
 اللازمة وهي المطلقة العامة مع مفيد اللازمة بحسب الذات وهي ان كانت
 موجبه كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبه
 مطلقة عامته وسالبة ممكنة عامته وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الاشياء
 بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامته وموجبه
 عامته **القول** الثالثة الوجودية اللازمة وهي المطلقة العامة مع مفيد اللا
 ضرورة بحسب الذات واتما مفيد اللازمة بحسب الذات وان امكن تفيد
 المطلقة العامة بالضرورة بحسب الوصف لا فتم لم يعتبر وهذا التركيب و
 لم يعتبر في الاحكامه وهي ان كانت موجبه كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
 لا بالضرورة فتركيبها من موجبه مطلقة عامته وسالبة ممكنة عامته ^{الموجبه}
 المطلقة العامة فهي الجزء الاول واما السالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شيء
 من الاشياء بضاحك بالامكان العام فهي معنى اللازمة لا بالاجابة لم



يكن ضرورة بان هناك سلب ضرورة الايجاب سلب ضرورة الايجاب هو
 يمكن عام سالب ان كانت سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل
 لا بالضرورة فتركيبها من سالبه مطلقة عامة وموجبه ممكنة عامة اما السالبة
 المطلقة العامة فهي الجزء الاول واما الموجبة الممكنة العامة اي قولنا كل انسان ضاحك
 بالامكان العام فهي معنى الازدواج فان السلب اذا لم يكن ضرورة بان هناك سلب
 ضرورة السلب سلب ضرورة السلب هو الامكان العام الموجب هي اعم مطر من
 الخاصين لانه من صدق الضرورة او الدوام بحسب الوصف لا دائما صدق فعلية
 النسبة لا بالضرورة من غير عكس ومباينة للضرورة لتفسيدها بالضرورة واعم
 من الدائمة من وجه لصادقها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة وصدق الدائمة
 بدونها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة الدوام بحسب الذات وكذا اعم من
 المشروطة والعرفية العامة من وجه لصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها
 بدونها في مادة الضرورة وصدقها بدونها في مادة الدوام بحسب الوصف واختر
 من المطلقة العامة مخصوص المفيد من الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة
قال الرابعة الوجودية الدائمة وهي المطلقة العامة مع مبدأ الدوام بحسب الذات
 وهي سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقين عامتين احدهما موجبة
 الاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا ما **قول** الرابعة الوجودية الدائمة
 هي المطلقة السامة مع مبدأ الدوام بحسب الذات هي سواء كانت موجبة او سالبة
 يكون تركيبها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول
 من عامته والجزء الثاني هو الدوام وقد عرفت ان مفهومه مطلقة عامة
 ومثالها ايجابا وسلبا ما من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شئ
 من الانسان بضاحك بالفعل لا دائما وهي اخض من الوجودية الازدواجية



من صدق مطلقا نصدق مطلقا وممكنة بخلاف العكس واعلم من الخاصين
 لانه متى تخفف الضرورة او اللزوم بحسب الوصف لا دائما تحقق فعلية النسبة دائما
 من غير عكس ومباينة للذاتين على ما مر غير مرة واعلم من العامين من وجه لفظي
 في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وبالعكس لا
 بحسب الوصف اخضع من المطلق والممكنة العامين وذلك **قال** الخامسة الوقيفة
 وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من
 اوقات وجود الموضوع مع بقا الذات واما بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
 بالضرورة كل فطر مخفف وقت حلوله الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبه
 وقيسة مطلقة وسالبة مطلقة عاقمة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من
 الفطر بمخفف وقت التزييع لا دائما فتركيبها من سالبة وقيسة مطلقة وموجبه مطلقة
 عامه **القول** الخامسة الوقيفة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
 بضرورة سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مفيدا باللازم واما بحسب
 الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل فطر مخفف وقت حلوله الارض بينه
 وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبه وقيسة مطلقة هي الجزء الاقل اي قولنا كل فطر
 مخفف وقت حلوله وسالبة مطلقة عاقمة وهي مفهوم اللزوم اعني قولنا لا
 شيء من الفطر بمخفف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من
 الفطر بمخفف وقت التزييع لا دائما فتركيبها من سالبة وقيسة مطلقة وهي لا شيء
 من الفطر بمخفف وقت التزييع وموجبه مطلقة عاقمة وهي كل فطر مخفف
 بالاطلاق العام وهي اخضع من الوجود بين مطلقا لانه اذا صدق الضرورة
 بحسب الوقت لا دائما صدق الاطلاق لا دائما ولا بالضرورة ولا بعكس واعلم
 من الخاصين من وجه لانه اذا صدق الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف



ضرورة بالذات الموضوع في شئ من الاوقات صدقت الفضا بالثالث كقولنا بالضرورة
كل مختف مظلم مادام مختف لا دائما او بالتوحيث لا دائما فان الاختلاف لما كان غير
في بعض الاوقات والاطلام ضروري للاختلاف كان الاطلام ضروريا للذات في
ذلك الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع صدقت الخاصان ولم
الوفية كقولنا بالضرورة كل كاتب محرك الاصابع مادام كاتب لا دائما فان الكتابة
لما لم تكن ضرورة للذات في شئ من الاوقات لم تكن محرك الاصابع الضرورية بحسبها
ضروريا للذات في وقت ما فلا يصدق الوفية واذا لم يصدق الضرورة بحسب الوصف
ولا الدوام لم يصدق الخاصان فيصدق الوفية كما في المثال المذكور هذا اذا انشأ

المشروطة بالضرورة بشرط الوصف اذا افتراضا بالضرورة مادام الوصف يكون
المشروطة الخاصة احص من الوفية مطلقا لانه متى تحقق الضرورة في جميع اوقات الو
وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات
من غير عكس والوفية مبالغة للزمانين واعم من العامين من جهة صدقهما في ما
المشروطة الخاصة وصدقهما بدينها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام
الوصف احص من المطلقة العامة والممكنة العامة **قال** السادسة المنتشرة وهي
التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من
اوقات وجود الموضوع مفيدا باللازم واما بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل انسان منتقز في وقت ما لا دائما وتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة
وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان
في وقت ما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة **اقول**

السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لا دائما بحسب الذات وليس المراد

لأنها بالقياس الى الذات المنتشرة في زمان الوصف ذلك
وقت معين فيصدق الضرورة الوقتية هناك ايضا
لأنها بالقياس الى الذات المنتشرة في وقت معين فكلها وقتية
المشروطة الخاصة بالذات المنتشرة في وقت معين فكلها وقتية
يصدق الوقتية في المثال المذكور صدقت الوقتية و
فيكون الوقتية اعم منها مطلقا واما المشروطة التي
بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال
الكتابة وتكون الاصابع فان المحمول هناك ليس ضروري
النسبة بالقياس الى الذات المنتشرة في زمان الوصف
من موضوعي النسبة بالقياس الى الذات ما خردا
مع الوصف كما تقرروا ومع الوقتية الضرورة في وقت
معين بالقياس الى الذات وعدة فلا يصدق هناك
سبحه



قوله وبما تسع فيا بعد مطلقه وقية ومطلقه
منتشرة
اقول المراد بالمطلقه
الواقية والمطلقه المنتشرة
هما القضيتان الغير المعدودين
من البسائط عند المصنف والمراد بالوقية
المطلقه من المطلقه الواقية المقيدة باللازم
الذات التي في كذا
عادت من المراتب كذا
المنتشرة المطلقه اذا قيدت باللازم
دوام بالذات صارت مطلقه
ان يحذف فيها اسم الاطلاق مما ذكره

بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام واللازم
فان كانا بالضرورة بالضرورة
فان كانا بالضرورة بالضرورة

قوله وبما تسع فيا بعد مطلقه وقية ومطلقه
منتشرة
اقول المراد بالمطلقه
الواقية والمطلقه المنتشرة
هما القضيتان الغير المعدودين
من البسائط عند المصنف والمراد بالوقية
المطلقه من المطلقه الواقية المقيدة باللازم
الذات التي في كذا
عادت من المراتب كذا
المنتشرة المطلقه اذا قيدت باللازم
دوام بالذات صارت مطلقه
ان يحذف فيها اسم الاطلاق مما ذكره

بعد التعيين ان يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها بل ان لا يقترب بالتعيين ويرسل مط
فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان منتفخ في وقت ما لا دائما كان كسيفا
من موجبة منتشرة مطلقه وهي قولنا بالضرورة كل انسان منتفخ وقاما وسالبة
مطلقه عاقبة اي قولنا الاشئ من الانسان بمنتفخ في وقت ما لا دائما فز كيهما من
منتشرة مطلقه وهي الجزء الاول وموجبة مطلقه عاقبة هي مفهوم اللادوام وهي
من الوقية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لا دائما صدقت الضرورة في
وقت ما لا دائما بدون العكس ونسبتهما مع القضا بالباقية على قياس نسبة الوقية
من غير فرق واعلم ان الوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزءان للوقية
والمنتشرة فضبتا زسبطان غير معدودين في البسائط حكم في احدهما بالضرورة
في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما لا دائما وليست وقية لا اعتبار
تعيين الوقت فيها ومطلقه لعدم تقيدها باللازم واللا ضرورة والاخرى منتشرة
لانها لم ينعين وقت الحكم فيها احمل الحكم فيها في كل وقت فيكون منتشرا في الاوقات
ومطلقه لانها غير مقيدة باللازم واللا ضرورة ولهذا اذا قيدنا باحدهما حذف
الاطلاق من اسميهما فكانتا وقية ومنتشرة لا مطلقين وبما تسع فيا بعد مطلقه
وقية ومطلقه منتشرة وهما غير الوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقه الوقية
هي التي حكم فيها بالتسبة بالفعل في وقت معين والمطلقه المنتشرة هي التي حكم فيها بالتسبة
بالفعل في وقت غير معين وفرق بينهما بالعموم والخصوص مط وهو واضح لا شبهة
فيه **قال** التابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بانقاع الضرورة المطلقة
عز جانب الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص
كل انسان كاتب وسالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شئ من الانسان بكاتب فز
كيهما من مكسبين عاقبة احدهما موجبة والاخرى سالبة والصابط ان اللادوام



هذا على ان الامكان
 العام نعم من السواء ثم
 الثاني اي الامكان المحمي
 ان نعم من الباقين وثالث
 وهو الامكان الخاص نعم
 من الرابع لا نعم نعم
 سلب الضرورة لما فيه
 بحسب جميع الاوقات
 تحقق سلب الضرورة
 بحسب الوقت المستقر
 في كل واحد

فان كان الوجود في ذاته
ممكنا في ذاته فانه لا يحتاج الى وجود
في غيره لان الوجود في ذاته
هو الوجود الحقيقي والوجود في غيره
هو الوجود الظاهري

قوله لعلامة بينهما ترجيح كذا أه اقول اذا اعتبر

الحكم بالبيان

كون الاتصال لعلامة

فالمصلحة قضية لزومية وان

اعتبر كونه لعلامة فالمصلحة انفاضة

وان لم يعتبر شيء منهما فالمصلحة مطلقة كما مر

اشارة الى ذلك بسيد

وليس مفهوم اللادوام المطابق للمصلحة العامة فان لادوام الايجاب مثلا مفهوما
الصريح رفع دوام الايجاب اطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الايجاب بل لا
وهو معناه الالتزام واما اللا ضرورة فمعناه الصريح الامكان العام لان لا ضرورة
الايجاب مثلا هو سلب ضرورة الايجاب هو عين امكان السلب فلما كان احدي ^{الضمتين}
معنى احدي العبارتين والاخرى ليست معنى الاخرى بل من لوازمها استعمال عبارة ^{شرا}
ليكون مشتركة بينهما **قال** الفصل الثاني في اقسام الشرطية الجزء الاول من الفضيتين
مقدمة والثاني نالبا واما المنفصلة فاما لزومية وهي التي حكم بصدقها على
تقدير صدق المقدم لعلامة بينهما نوجبه لك كالعلية والضابفة واما انفاضة
وهي التي يحكم ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ^{طفا}
فانحارنا هو واما المنفصلة فاما حقيقتة وهي التي يحكم فيها بالتثافي بين جزئيهما في الصدق
والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العذر زوا او فرذا واما مانعة الجمع وهي التي
يحكم فيها بالتثافي بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الثوب خرا او
شجرا واما مانعة الخلط وهي التي يحكم فيها بالتثافي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا
اما ان يكون زيدا في البحر واما ان لا يعرف **اقول** لما وقع الفراغ عن الحملات
افنا بها شرع في اقسام الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية ما تتركب من الفضيتين
وهي اما متصلة ان اوجب او سلب حصول احدهما عند الاخرى او منفصلة
ان اوجب او سلب انفصال احدهما عن الاخرى والفضية الاولى من جزئي الشرطية
سواء كانت متصلة او منفصلة يسمي مقدمة المقدمة في الذكر والفضية الثانية
انالبا للوهذا اباها ثم ان المتصلة اما لزومية واما انفاضة اما لزومية فهي التي
صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلامة بينهما نوجبه لك والمراد بالعلامة
تثبيته بضم الهمزة الاولى الثاني كالعلية والضابفة اما العلية فان يكون المقدم

في قوله لعلامة بينهما ترجيح كذا أه اقول اذا اعتبر الحكم بالبيان كون الاتصال لعلامة فالمصلحة قضية لزومية وان اعتبر كونه لعلامة فالمصلحة انفاضة وان لم يعتبر شيء منهما فالمصلحة مطلقة كما مر اشارة الى ذلك بسيد

الآن يقال في لعلامة كذا أه اقول اذا اعتبر الحكم بالبيان كون الاتصال لعلامة فالمصلحة قضية لزومية وان اعتبر كونه لعلامة فالمصلحة انفاضة وان لم يعتبر شيء منهما فالمصلحة مطلقة كما مر اشارة الى ذلك بسيد



قوله بل ليس مرادهم بالمنافاة في الصدق ١٠٤
العدم التام في اجتماع الوجود قول يعني في الصدق والصدق

لا في الصدق

الصدق على الذات

قد يكون المنافاة بين المفهومين في

الصدق على ذات كما بين مفهوم الواحد

والكثير لا نقول لانزاع في ذلك الا ان القضية

منشئة من حيثية شبيهة بغيرها واحدة

منفصلة فاذا قلت بين هذا واحد والآخر

منفصلة فاذا قلت بين هذا واحد والآخر

فان اردت المنافاة بينه وبين نفسه

منفصلة بكونه في ذاته وان اردت المنافاة بينه وبين

بين القضيةين كما في قوله ان القضية على ذات

والكثير في الصدق وهو محمولها فصار الصدق على ذات

واحد الا انه قد ردد في محمولها فصار الصدق على ذات

فان رجع لم يثبت ان المنفصلات

منه جميع المنفصلات المنفصلة

فيها اقسام من الوجود

منفصلة وان لم يثبت منها بغير ذلك

وبذلك كما ان محيلة قد كانت القضية على

المعنى وما له كقولك طلوع الشمس ملزوم لوجودها

ان تكون فالفئة لها من المفهوم منها كذا محيلة قد

تشارك المنفصلة في حصول المعنى وما له وان

كان المفهوم الصحيح في تلك

فيها المنافاة في حصول المعنى وما له وان

قد يعتبر في القضايا كسب التحقق ومن المنفصلات

يعتبر في المفردات كسب صدقها على ذات

هي اعمليات شبيهة بالمنفصلات

وقد يعتبر في المفردات

كسب الوجود

مفردا

فان عبرت عنها بغير قولك الشهود والبيانات

كسب الوجود في محله واحدة محيلة مفرقة وان

عنها بغير قولك اما ان يكون هذا الشيء اسود واما ان

يكون ابيض ففئة منفصلة وان عبرت عنها بغير قولك

قوله بل ليس مرادهم بالمنافاة في الصدق ١٠٤

الصدق على الذات

قد يكون المنافاة بين المفهومين في

الصدق على ذات كما بين مفهوم الواحد

والكثير لا نقول لانزاع في ذلك الا ان القضية

منشئة من حيثية شبيهة بغيرها واحدة

منفصلة فاذا قلت بين هذا واحد والآخر

منفصلة فاذا قلت بين هذا واحد والآخر

فان اردت المنافاة بينه وبين نفسه

منفصلة بكونه في ذاته وان اردت المنافاة بينه وبين

بين القضيةين كما في قوله ان القضية على ذات

والكثير في الصدق وهو محمولها فصار الصدق على ذات

واحد الا انه قد ردد في محمولها فصار الصدق على ذات

وهي التي حكم فيها بالثاني بين جزئها كذا بافظ كقولنا اما ان يكون زبدني ليجي واما ان

لا يغرب واما ستمت الاول حقيقته لان الثاني بين جزئها اشد من الثاني بين جزئي

الاخرين لان في الصدق والكذب معاني حق باسم المنفصلة بل هي حقيقة لا انفصال

والثانية مانعة الجمع لاشتمالها على معنى منع الجمع وما نفعه الخلو على التي حكم فيها بالثاني

في الصدق وفي الكذب مطرد بهذا المعنى بكونها اعم ولبعضها لا فاضل هو هذا

بشرط هو ان المراد بالمنافاة في الجمع ان لا يصدق على ذات واحدة لا انفصال

بمجموعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير

منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء بجماعه في الوجود لكن الشيخ نص عليه

على منع الجمع بينهما ثم قال وعندى في هذا نظرا بلزم من ذلك جواز منع الجمع بين الكل

والملزوم فان جزء الشيء من لوازمه وقد اجعوا على انه لا يمنع جمع بين اللازم والملزوم

ولا يمنع خلوه ورجاء من الله ان يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس بالنظر

فيما اراده عن عبارة القوم نحاشهم ان يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق

فان مانعة الجمع من الاقسام المنفصلة والافصال لم يعبه في الالابن القضيةين فلا يكون

منع الجمع الالابن القضيةين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل

قضيةين منع جمع لا استحالة ان يصدق قضية على ما صدق عليه قضية اخرى

لا يكون بين القضيةين منع الخلو اصل ضرورة كذبها على شيء من الاشياء واقله مفر

من المفردات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الصدق لعدم الاجتماع في الوجود

اما ان الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهوم الواحد والكثير

بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية الفائلة اما ان يكون هذا واحدا واما

ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا منافع اجتماع جزئها على الصدق فقد بان ان

الاشكال اثنان من سوء الفهم وقله التدبر قال وكل واحد من هذه الثلاث

لا يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا منافع اجتماع جزئها على الصدق فقد بان ان

الاشكال اثنان من سوء الفهم وقله التدبر قال وكل واحد من هذه الثلاث

لا يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا منافع اجتماع جزئها على الصدق فقد بان ان

الاشكال اثنان من سوء الفهم وقله التدبر قال وكل واحد من هذه الثلاث

لا يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا منافع اجتماع جزئها على الصدق فقد بان ان

امة عنادية وهي التي يكون الشا في فيها الذات الجريئين كما في الامثلة المذكورة واما انفا
 وهي التي يكون الشا في فيها يجرى الانفا في كقولنا الاسود الاكاتب اما ان يكون اسودا
 او كاتباً حقيقياً ولا اسوداً وكاتباً مانعاً للجمع واسوداً ولا كاتباً مانعاً للخلو **اقول**
 كل واحد من هذه المنفصلات اما عنادية واما انفاية كما ان المنفصلة اما لزومية و
 انفاية فنسبة العناد والانفا الى المنفصلات كنسبة اللزوم والانفا الى المنفصلات
 اما العنادية فهي التي يكون الحكم بالشا في فيها الذات الجريئين اي حكم بان مفهوم احدهما
 مناف للاخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في حجر
 واما ان لا يعرف واما الانفاية فهي التي حكم فيها بالشا في لا الذات الجريئين بل يجرى الانفا
 اي يجرى ان يفوق في الواقع ان يكون بينهما منافاة وان لم يقض مفهوم احدهما ان يكون
 منافا للاخر كقولنا الاسود الاكاتب اما ان يكون هذا اسودا وكاتباً كانت حقيقياً
 لا منافاة بين مفهوم الاسود والكاتب لكن تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق
 لا انتفاء الكتابة ولا يكذب بان لوجود السواد ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا او كاتباً
 كانت مانعاً للجمع لا هما لا يصدقان معاً ولكن يكن بان لا انتفاء للاسود والكتابة معاً
 في الواقع ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا ولا كاتباً كانت مانعاً للخلو لا هما لا يكذباً
 ويصدقان لتحقيق السواد والكتابة بحسب الواقع **قال** والسالبة كل واحدة من هذه
 السالبة العنادية الثمانية هي التي رفع ما حكم في موجبها فسالبة اللزوم تنفي السالبة لزومية و
 سالبة العناد سالبة عنادية وسالبة الانفا وسالبة انفاية **اقول** قد عرفت ان
 فضاها متصلتان لزومية وانفاية ومنفصلتان ستة ثلاث منها عناديات وثلاث
 منها انفايات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تطبق الا على الموجبات
 فلا بد من تعريف سوابقها فسالبة كل واحد منها هي التي رفع ما حكم في موجبها فلما كانت
 الموجبة اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت السالبة اللزومية سالبة

انفاية فنسبة العناد والانفا الى المنفصلات كنسبة اللزوم والانفا الى المنفصلات
 اما العنادية فهي التي يكون الحكم بالشا في فيها الذات الجريئين اي حكم بان مفهوم احدهما
 مناف للاخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في حجر
 واما ان لا يعرف واما الانفاية فهي التي حكم فيها بالشا في لا الذات الجريئين بل يجرى الانفا
 اي يجرى ان يفوق في الواقع ان يكون بينهما منافاة وان لم يقض مفهوم احدهما ان يكون
 منافا للاخر كقولنا الاسود الاكاتب اما ان يكون هذا اسودا وكاتباً كانت حقيقياً
 لا منافاة بين مفهوم الاسود والكاتب لكن تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق
 لا انتفاء الكتابة ولا يكذب بان لوجود السواد ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا او كاتباً
 كانت مانعاً للجمع لا هما لا يصدقان معاً ولكن يكن بان لا انتفاء للاسود والكتابة معاً
 في الواقع ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا ولا كاتباً كانت مانعاً للخلو لا هما لا يكذباً
 ويصدقان لتحقيق السواد والكتابة بحسب الواقع **قال** والسالبة كل واحدة من هذه
 السالبة العنادية الثمانية هي التي رفع ما حكم في موجبها فسالبة اللزوم تنفي السالبة لزومية و
 سالبة العناد سالبة عنادية وسالبة الانفا وسالبة انفاية **اقول** قد عرفت ان
 فضاها متصلتان لزومية وانفاية ومنفصلتان ستة ثلاث منها عناديات وثلاث
 منها انفايات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تطبق الا على الموجبات
 فلا بد من تعريف سوابقها فسالبة كل واحد منها هي التي رفع ما حكم في موجبها فلما كانت
 الموجبة اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت السالبة اللزومية سالبة



حصلت اربعة اقسام لاهما اتمان يكونان صادقين وكاذبين او يكونان مقدم صادقا
والثالثي كاذبا وبالعكس فليبين ان كلا من الشرطيات من اى هذه الاقسام يتركب ^{بالتفصيل}
الموجبة الصادقة فتركت عن صادقين كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن
كاذبين كقولنا ان كان زيد جحشا او عن مجهول الصدق والكذب كقولنا
ان كان زيد يكتب فهو يتركب بده وعن مقدم كاذب قال صادق كقولنا ان كان زيد
كان حيوانا دون عكس اى لا يتركب عن مقدم صادق وقال كاذب لا ممتناع ان
يسئلزم الصادق الكاذب باللازم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق
فلان اللازم كاذب كذب اللازم يسئلزم كذب الملزوم واما صدق الكاذب فلان
الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم ملزوم لصدق اللازم لا يثبت اذا صح تركيب
المتصلة من مقدم كاذب قال صادق وعندهم ان كل متصلة موجبة تنعكس موجبة
جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وقال كاذب لا فانقول ذلك في الكل
في الجزئية فان قلت لا عبر في جزئي المتصلة الجمل بالكذب الصدق زاد الاقسام
على الاربع فنقول تلك الاقسام عند منبذها الى نفس الامر وهي داخله فيها والموجبة
تركيب عن الاقسام الاربع لان الحكم باللازم بين المقدم والثاني اذا لم يكره فبما للوجه
جاز ان يكونا كاذبين كقولنا ان كان الخلاء موجودا كان العالم قد بما وان يكون المقدم
كاذبا والثالثي صادقا كقولنا انكار الخلاء موجودا فالانسان ناطق وبالعكس كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالخلاء موجودا وان يكونا صادقين كقولنا ان كان الشمس
طالع فزيد انسان هذا اذا كانت المتصلة لازمة ومتممة واما اذا كانت انشائية فكذلكها
عن صادقين محال لانها اذا صدق الطرفان وافق احدهما الاخر بالضرورة كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالخلاء ناطق فهي بصدق عن صادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة
الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين او كان الثالثي كاذبا ان الاتقافية لا يكتفى فيها

لا يقولون انهم المتصلة المطلقة اذ ان الترتيب
فيها يميز حكمها بالانفعال من غير ان يميز من خلال
نفيها او اثباتها فيمنع كذا بهان صدقها فيكون مقدم
كاذب وقال صادق كذا
رفع القائل يمنع رفع المقدم والرفع هو
الكذب وكذا الاثبات هو الصدق يمنع اثبات
القائل والاثبات هو الصدق ملا محمد الاعرج
لا يتلقاها ولا يصدقها ولا يصدقها ولا يصدقها
في التفسير من التفسير من التفسير من التفسير
الثاني فترى ان لا شيء محقق في هذا الكلام
محال وجوده في الخارج كما برهن في الحكمة الاولى
وقد فسر ايضا بعد المخطوطات في وجوده
بلاادة وقد اختلفت الاقوال في وجوده
فترى ان التفسير على وجوده والمحقق صدر الدين
اذا يتركب الحكمة على وجوده وتحقق ملا محمد



تلاوه اولیٰ بنقل از کتابخانه مجلس شورای اسلامی ایران

القول
 المأخوذة من عبارة
 ان يقال اذا فرض انهم
 على شئ من غير ان الرضعة
 لم يستلزم التالى اما على تقدير اجتماع عدم
 التالى معه فلا بد ان يستلزم التالى مع كمال عدم
 لان الاجتماع التالى فظاهرا
 المعقبة في الاجتماع
 ليست من الاجتماع
 الممكنة الاجتماع مع عدم
 الممكنة اجتماع مع عدم
 المتعاقبات متباعدة على تحقق
 اتفاقية كما هو مشهور ولكن الذى يقتضى
 النظر العيني عدم تحقق الاتفاقية في عالمها
 ولا في عالمها من غير ان يكون
 ما من موجودين الا ان
 يكون احدهما علته او سببا
 للاخر او كلاهما معلولين
 ومتبئين عن امر مشترك
 ثالث وعلى اى تقدير
 يرين يكون المتصلة
 لزومية الاتفاقية بال
 لمعنى الذى ذكره فاحسب
 من هذا ان الموجودات التى تتركب
 من مفصلات كانتا واثارا متصلة
 مفصلات كما انهما كثر متباعدة
 والماء والارض واثارا متباعدة
 نفس الامر متباعدة بعد
 في نفس الامر الذات مجردة
 القائمة بها عليها فليجمع وجود واحد جنسي عالم الوجود
 والتشريع وضعف الربوبية وتشرع بالا
 ان الكبير مضاهيا للسان
 الصغرى في الواقع في هذه
 المنشأة الخاصة
 الدائرة
 الفاسدة التى تميزه ويرجع كسب الوجود ملاحظه

التالي او عدم لزوم التالي فان المتقدم اذا فرض على شئ من هذين الوضعين يستلزم عدم
 او عدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والا لكان المتقدم على هذا الوض
 مستلزما للتبعضين وانترجح على بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصح
 ان التالي لازم على جميع الارضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير واما في الال
 فلان من الارضاع ما لا يبعد التالي المقدم معه كصدن الطرفين فان التالي على
 هذا الوضع لازم للمقدم فيكون تبعض التالي معاندا للمقدم فلو كان المقدم معاندا
 للتالي على هذا الوضع لازم معاندا للشئ للتبعضين وانترجح على هذا بعض الارضاع لا يبعد
 التالي المقدم فلا يصح ان التالي معاندا للمقدم على سائر الارضاع واما خصل هذا
 التفسير بالمفصل الزمنية والمقصود العنادية لان الارضاع المعبر في الاتفاقية
 هو الارضاع الممكنة الاجماع مطر بل الارضاع الكائنة بحسب نفس الامر لا ذلك
 لم يصح الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق
 المقدم فيمكن اجماع عدم التالي مع المتقدم والا لكانت بينهما ملازمة والتالي ليس
 متحققا على تقدير تقدم على هذا الوضع على بعض الارضاع الممكنة الاجماع ومع
 المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الارضاع الممكنة مع
 فلا يصح الكلية الاتفاقية واذا عرف مفهوم الكلية فكذلك الجزئية المفصلة والمقصود
 ليس بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الزمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتفاق
 والاتصال في بعض الزمان وعلى بعض الارضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا
 كان الشئ حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم الانسانية للحيوان انما هو على وضع
 كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون هذا الشئ ناطقا ارجا اما فان العناد بينهما
 انما يكون على وضع كونه من العنصرين واما خصوصية الشرطية فيعتبر الزمان والاحوال
 كقولنا ان جئت اليوم اكرمك واما انها لها زمانا لال الزمان والاحوال في الجملة



الأوضاع والأزمان في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية فكان الحكم فيها ان كان على فرد
معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كتبه الحكم فيها انه على كل الأفراد وعلى بعضها فهي
المحصو والافه المملة كك الشرطية ان كان الحكم بالانصال والانفصال فيها على وضع
معين فهي مخصوصة والا فان بين كتبه الحكم فيها انه على جميع الأوضاع وبعضها فهي محصو
والافه المملة وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلنا ومما رمي كقولنا اكلنا او ماما او
منى كانت التمسطة العلة فالتها موجود وفي المتصلة دائما كقولنا دائما اما ان يكون
التمسطة العلة ولا يكون التها موجودا وسور السالبة الكلية فيها ليس التها ما في المتصلة
فكقولنا ليس التها اذا كانت التمسطة العلة فاللبل موجود واما في المتصلة فكقولنا ليس التها
اما ان يكون التمسطة العلة واما ان يكون التها موجودا وسور الموجبة الجزئية فيها قد
كقولنا قد يكون اذا كانت التمسطة العلة كان التها موجودا وقد يكون اما ان يكون التمسطة
طالعها واما ان يكون اللبل موجودا وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا
يكون اذا كانت التمسطة العلة كان اللبل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون التمسطة العلة
واما ان يكون التها موجودا او باء خال حرف السلب على سوا لا يجاب الكل بالكل كقولنا
ليس ماما وليس ماما في المتصلة وليس ماما في المتصلة الا اذا قلنا كلنا كان كذا كان كذا
كان مضمومة لا يجاب الكل فاذا قلنا ليس كلنا يكون معناه رفع الال يجاب الكل لا محالة
واذا ارفع الال يجاب الكل بنحو السلب الجزئي على ما حققه فيما سبق وهكذا في البوابة
واطلاق لفظ لو وان واذا في الانصال واما واو في الانفصال للاهمال كقولنا انك
التمسطة العلة فالتها موجود واما ان تكون التمسطة العلة واما ان لا يكون التها موجودا
قال الشرطية قد تتركب عن حملتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية
ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصل ومنفصلة وكل واحد من الثلاثة الاخيرة
في المتصلة تنقسم الى قسمين لا متباين ومقدمها عن الالها بالطبع بخلاف المتصلة فان



قوله وهو اختلاف القضايتين باليجاب والسلب
اقول خلافا

القضايتين قد يكون

لاختلاف اجزائها وقد يكون

لاختلاف الحكم فيها اذ باليجاب والسلب

وانما بالكلية والجزئية وانما بالسلب واليجاب

الفرق والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

بالايجاب والسلب والاختلاف يقع فيها هو الذي باليجاب

موجود والخامسة عكسه كقولنا كلما كانت الشمس طالعها موجود فالتها موجود فالتها
لازم لطلوع الشمس السادسة من جملة ومنفصلة والجملة مقدم كقولنا ان كان هذا
عددا فهو اما زوج او فرد والتابعة بالعكس كقولنا كلما كانت الشمس طالعها فالتها
موجود فاما ان يكون الشمس طالعها واما ان لا يكون فالتها موجود والتاسعة
عكس ذلك كقولنا ان كان دائما ان يكون الشمس طالعها واما ان لا يكون فالتها موجود
فكلما كانت الشمس طالعها فالتها موجود واما امثلة المنفصلات فالاولى من جملة
كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا الثانية من متصلين كقولنا اما ان يكون
ان كانت الشمس طالعها فالتها موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعها لم يكن فالتها
موجود والثالثة من منفصلين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما
ان يكون هذا الزوجا او فردا والرابعة من جملة ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس
علا لوجود الفها واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعها كان الفها موجودا والخامسة
من جملة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما ان يكون
فردا والسادسة من منفصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعها
موجود واما ان يكون الشمس طالعها واما ان لا يكون الفها موجودا

في احكام القضاء وفيه ربعة مباحث **الاول** في الشافعي وحدوده بانه اخلافا

القضايتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته وصورة ان يكون احدهما صادقا
والاخرى كاذبة **اقول** لما فرغ من تعريف القضية وانما ما شرع في كوا

واحكامها وابندها بالتناقض لتوقف معرفة غيره من الاحكام عليه وهو
اختلاف القضايتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق واحد منهما

الاخرى كقولنا زيد انسان زيد ليس بانسان فالتها مختلفان بالايجاب والسلب
اختلافا يقتضي لذاته ان يكون الاول صادقا والثاني كاذبا فالاختلاف جنس بعيد

كان هذا التام وزوجا او فردا كان عددا والثالثة من منفصلين ومنفصلة كقولنا اما ان يكون

المفردات الواقعة في اطراف القضاء فيعرف بالانتماء
فلا حاجة الى اذراجه في تعريف التناقض بينهما

الكلام في احكامها
وانما قض

المبحث الثاني في بيان شرط التعريف

قوله قد يكون بين المفردين آفة اقول لم ١١٤
بينهم وجه خروج تناقض المفردات وقال القاضي

المبحث
في حاشيته على

الكتاب فان قلت

التعريف قد يكون في المفردات

واطراف القضايا كما ترى بانه

الاربع من بقبض المتساويين وغيرهما كما بينا

في عكس البقبض فلا يبيع كقبضه بالقضايا قلت

منها في قضايا الاحكام والواقعة في اطراف

لان الكلام في المفردات فلا حاجة الى اطراف

التعريف في المفردات بل في القضايا اقول لا ينبغي على الإطلاق

القضايا فيكون منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

في تعريف التعريف منها انتهى كلامه لان التعريف في القضايا

فان الاختلاف بينهما انما يقتضي عدلها في الحكم لا كدليلها في الحكم

لانه قد يكون بين المفردتين وقد يكون بين المفردتين كالسما والارض وقد يكون بين
مفردتين وقد يكون بين مفردتين مخرج غير مفردتين واختلاف مفردتين اما بالانجا
والسلب اما بغيرهما كما خلاهما بان يكون احدهما حملية والاخرى شرطية او
متصلة ومنفصلة او معدولة ومحصلة فقولها بالانجا بالسلب يخرج الاختلاف بغير الانجا
والسلب والاختلاف بالانجا بالسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما
والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن زيد ليس بمحمول
فقط بل مختلفان انما باوسلها لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذا في
بل هما صادقتان ففقد بقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف الغير المقتضي للاختلاف
اما ان يكون مقتضيا لذاته وصورته واما ان لا يكون مقتضيا بل بواسطة وبخصوص
المادة اما بواسطة فكما في انجا بقبضه وسلب لازمها المصادي كقولنا زيد انسان
وزيد ليس ببشر في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة
قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الاشياء حيوان
وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالانجا
والسلب يقتضي كذب احدهما وصدق الاخرى لا لصورته وهي كونه كليتين او جزئيتين
بل لمخصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين او جزئيتين مختلفتين بالانجا بالسلب
وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان
انجا باوسلها واختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكل
قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالانجا
والسلب وليس احدهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضي لذاته وصورته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالانجا بالسلب بين كل كليتين جزئيتين يقتضي ذلك



ولهذا لم يميزوا الميزانين في هذه العلامة

وَالْيَا فِصْرُ بْنُ بَاشٍ وَأَيُّهَا زَيْدُ

قال ولا يفتقر النفاذ في المخصوصين إلا عند اتخاذ الموضوع ويندرج فيه حدة الشطر والحدة

والكل وعند اتحاد الممولى ويندرج فيه وحدة المكان والرقمان والاضافة والقوة والفعل

وفي المصودين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكلمة والجريئة لصدا الجريئين وكذب

الكتابين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول ولا يبدى الوجهين مع ذلك

الاخلاق بالجهل في الكل لصدق الممكتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان (فوق)

الضيقان المختلفان بالاجاب التلبات المحصونان ومحصوران لان المملوك

لكونها في قوة الجزئيات من المحصورات في الحقيقة فان كانتا مخصوصتين فالشافعي لا

يختص فيهما الا بعد تحقق ثمانى وحدات فالأولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع

ففيها لم ينشأ الجواز صدقهما معا وكذا بينهما ما كفولنا زيد قائم وعمر وليس بقاتم والثانية

وحدة المحمول فانه لا ينافى عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم ونيد نيسر ايضا ح ك

والتالفة وحده الشرط لعدم الشافض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق البصر

بشرط كونه ابيضاً والجسم ليس بمفترق للبصر اي بشرط كونه اسوداً والرابع وحده الكل

البخري فانه اذا اختلف الكل والمخرج لم يدنا ايضا كقولنا الزنجي اسواى بعضه والزنجي لغير

باسودای کلمه و الحاقه سوره الزمان از لا یبنا فضاذا الخلف الزمان که اولی از بدنام

ای لیل و ذیل بر بقیام ای نهار و السادسه و حده المكان لعدم التفاضل عن اخلا

المكان فقولنا زيد جالس في الدار وزيد ليس بجالس في السوق التابع لوجه الآ

فانه اذا خلف الاضافه لم يتحقق التناقض كقولنا زيد بابي عمرو وزيد ليس بابي

الثامنة وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا كانت في احدى القضيبين بالفعل

الاحرى بالقوه لم ينافضا لقولنا الحجر في الدنيا ملأى بالقوه والحجر في الدنيا ليس

اي بالفعل فهذه مما يشترط دلها القدماء لتعويض الناقص ورد بها المتأخر

الى وحدتين موضوع وحدته المحيول فان وحدته الموضوع مع بندرج فيها و

فول الشب والفا

والمكان و الموضع و الموضع و الموضع

فَالْتَفَضُّ بِبِشَارِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ

قوله
وتفصيل المشهور
العامه اعم من المكنه اقول
هذه قضية بسيطة المشهوره
القضايا البسيطه تفصيلها
واجب اليها تفصيل اخر
المشهوره فالقضية الخ
التي انية وتفصيلها اعم
من البسيط المشهوره والمطلقه العامه
والاشهره

العامة على نقيضها
منه القضايا المشهورة وكذا
نقيض العرفية العامة ونسبة
اليمينية الممكنة الى المشهورة العامة كسنة
الممكنة العامة الى الضرورية فانها نقيض المشهورة
حقيقة ونسبة
اليمينية المطلقة العامة الى الدالة
العامة كسنة نقيض العرفية حقيقة وانما
ما انها ليست نقيض
هي لازمة سادسة نقيض
نفي نقيض حقيقيا كما عرفت
الاولى لانها لا بد من مساوئ الحقيقة هو فيها على ما
نفسها كالمصورات السابقة مفهوم الساببة بجزئية
بغير كون الممكنة السابقة والفرق عليه بجزئية
ان الممكنة العامة لا بد من نقيض الضرورية المطلقة
سواء نقيضها ليست نقيضا حقيقيا للضرورة كما ان
يحقق من سلب الضرورية فيه ان الممكنة العامة
من النقيض للضرورة وليس الامكان العام امر غير
هو لقطع مع قطع النظر عن طائفة تعناه العام هذا اللفظ
فيه ان ارادة مثل هذا
منه فضلا عن العالم واعلم ان القوم لم يترضوا ببيان
نقيض الوقتية والمقدرة المطلقة من
البسيط واعتدروا لثبوت
لعدم تعلق عرض معتد
لما له في بحث
العكس

الاقية لم يعمضوا له وفيه آية الغرض كما يتعلق
بغيره بل التعمين يتعلق بالمتعلقين
المذكورة فكذا كانت متعلقة ببيان تخصيصها
الواقعية ولو لم يتعلق بيانها بالمتعلقين
الغرض للمادة وما تضمنه التعمين
المتعلقين

محصله عند العقل وانما حصلت تلك المفهومات ولم يكف بالقول الاجمالي في اخذ التقدير
لشبهل استعملها في الاحكام فالمراد بالتقدير في هذا الفصل احدا لا من اقسام التقدير
اولا من المساوي واذا عرف ذلك فنقول نفس الضرورية المطلقة الممكنة العائمة لان
الامكان العام هو سلب الضرورية عن الجانب المخالف لا خفاء في ان اثبات الضرورية
في الجانب المتالف سلبها في ذلك الجانب مما ينافي ضرورة الايجاب بقضها سلب
ضرورة الايجاب سلب ضرورة الايجاب بعينه امكان عام سالب ضرورة السلب فيها
سلب ضرورة السلب هو بعينه امكان عام موجب كذا امكان الايجاب بقضه سلب
امكان الايجاب اي سلب ضرورة السلب الذي هو بعينه ضرورة السلب فامكان السلب
بقضه سلب امكان السلب اي سلب ضرورة الايجاب التي هو بعينه ضرورة
الايجاب بقض الدائمة المطلقة العائمة لان السلب في كل الاوقات ينافي الايجاب
في البعض بالعكس اي الايجاب في كل الاوقات ينافي السلب في البعض دائما قال
بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الايجاب ينافي دوام السلب بل يلزم بقضه
فان دوام السلب بقضه رفع دوام السلب يلزم اطلاق الايجاب لا نراذالم يكن المحمول دائم السلب
لكن اعماد اعم الايجاب ثابتي بعض الاوقات دون بعض واما ما كان يقتض اطلاق الايجاب
وكذلك دوام الايجاب ينافي رفع دوام الايجاب اذا ارفع دوام الايجاب فاما ان يدوم
السلب ويقتض السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين يقتض اطلاق
السلب فاطلاق السلب لازم جزما وهكذا البيان في ان نقض المطلقة العائمة الدائمة
فانراذالم يكن الايجاب في الجملة يلزم السلب دائما واذالم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب
دائما ونقض الشرطية العائمة المحببة الممكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورية بحسب
الوصف من الجانب المخالف كقولنا كل من يذات المحبب يمكن ان يفعل في بعض اوقات كونه
محبوا وذلك لان نسبتها الى الشرطية العائمة نسبة الممكنة العائمة الى الضرورية
المطلقة

فكما ان الضرورة بحسب الذات بناقض سلب الضرورة بحسب الذات كك الضرورة
بحسب الوصف بناقض سلب الضرورة بحسب الوصف ونقيض العرفية العامة المحزنة
المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع
ومثالها ما مر من قولنا كل من يرب ذات الجنب يمكن ان يعمل بالفعل في بعض اوقات كونه
مجنونا ونسبها الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب
الذات يناق الاطلاق بحسب كك الدوام بحسب الوصف يناق الاطلاق بحسب **قال**
واما المركبات فان كانت كلية فنقيضها احد نقيض جزئها وذلك جلي بعد الاطالة فمما
المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تخففت الوجودية الدائمة تركيبها من مطلقين
عامين احدهما موجب والاخر سالب وان نقيض المطلقة العامة هو الدائمة تخففت
نقيضها اما الدائم الخالف والدائم الموافق **اقول** الفضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين
مختلفتين بالاجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع لكن دفع ذلك المجموع انما يكون
برفع احد جزئيه لا على التبيين فان جزئيه اذا تخففت تخففت ذلك المجموع ورفع احد الجزئين هو
احد نقيض الجزئين لا على التبيين فيكون لازما مساقا لنقيض المركبة الكلية وهو مفهوم
المرتد بين نقيض الجزئين لان احد النقيضين مفهوم مرتد بينهما ويقال اما هذا
النقيض واما ذلك النقيض بالحقيقة هو منفصله مانعة الخلو مركبة من نقيض الجزئين
فيكون طريق اخذ نقيض المركبة ان تحلل بسائطها وتؤخذ لكل منهما نقيض وتتركب
منفصله مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لانه من صدق الاصل كذب
المنفصله لانه من صدق الاصل صدق جزاه ومن صدق الجزان كذب نقيضاها فكذا
المنفصله المانعة الخلو كذب جزئها ومن كذب الاصل صدق المنفصله لانه من كذب الاصل
فلا بد ان يكذب احد جزئيه فصدق نقيضه فصدق المنفصله لصدا جزئيه وذلك اي
اخذ نقيض المركبات جلي بعد الاطالة بمخاطبة المركبات ونقائض البسائط فانك اذا

احد من الجزئين على التبيين ولا يقع كلا الجزئين الا في اول فلتا كان
شلا رفع جزئيه الاول على التبيين ومن جاز ان يكون المركبة كاذبة
كذب جزئيه الثاني دون الاول كاذبا فليعلم ارتفاع نقيضين
وانما فيكون نقيض جزئيه الاول كاذبا فليعلم ارتفاع نقيضين
المركبة كاذبة ونقيضها ايضا كاذبة وكذا انك اذا كان
المركبة كاذبة جزئيه الاول دون الثاني واما الثاني فان نقيض
الجزئيه الاول دون الثاني او الثاني دون الاول فمفردة
كذب جزئيه الاول دون الثاني او الثاني دون الاول فمفردة
ان كذب نقيض جزئيه الصادق يستلزم ارتفاع نقيضين وهو
حال عامه اللاح



في الفضل بيان شرطه

المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم

مخففات الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقين عامين أحدهما موافقة للأصل في
الكيف والكم الآخرها مخالفة له في الكيف ومخففات انقبض المطلق العامة الموافقة الدائمة
المخالفة ونقبض المطلق المخالفة الدائمة الموافقة علمت انقبض الوجودية اللادائمة
أما الدائم المخالف والدائم الموافق فاذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما يكون
انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما واما بعض الانسان ضاحكا دائما
فهو ليس كذلك وهو زوج المجموع هو ينقبض الصريح وفولنا بل اما واما المنفصلة
للنقبض وعلى هذا القياس في المركبات **قال** وان كان جزئية فلا يكفي في نقبضها
ماد كرهاة لانه يكذب بعض الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقبض جزئية
بل الحق في نقبضها ان يرد بين نقبض الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا ينج
عن نقبضها فبقال كل واحد واحد من افراد الجسم اما حيوان دائما وليس مجوان دائما
اقول ما ذكرنا من حكم المركبات الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقبضها ما ذكرنا
من المفهوم المرد بين نقبض الجزئين يجوز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المرد
فان من الجائز ان يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسلوبا دائما عن الافراد
الباقية فكذب الجزئية اللادائمة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث
يبث للمحمول ثارة وبسبب عن اخرى ولا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة كذا
في كذب بعض كل واحد من نقبض جزئها اي الكليتين اما الكلية الموجبة فلداوم سلب
المحمول عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فلداوم ايجاب المحمول لبعض الافراد كقولنا
بعض الجسم حيوان لا دائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما ومسلوب عن افراد
الباقية دائما فلكل الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم
حيوان دائما بل الحق في نقبضها ان يرد بين نقبض الجزئين لكل واحد واحد من الافراد
لانا اذا قلنا بعض ج ب لا دائما كان معناه ان بعض ج بحيث ثبت لرب في وقت

المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم
المراد من الفضل في الكيف والكم



البحث الثاني في عكس المسبوق بيان مع كنفه

[illegible]

الأصل ونظيره ذلك
 بالتعلق في بعض الصور
 والضايلة في السواء ان
 النسابة بجزئية لا تنكس الا في اثنين
 فانها تنكس ان عرفت خاصة واما ابا
 الحكيم عليه السلام
 قال لم يصدق على الفهم السبع فان
 الله وام الوصفى من السواء الوصفى فان
 الله وام اصلا ومن السواء الوصفى فان
 فلا تنكس اصلها الدوام كناية بيقينة
 المذكورة وان صدق عليها الدوام الوصفى ان لم
 المذكورة وان صدق عليها الدوام الوصفى ان لم
 صدق عليها الدوام الدوام الوصفى ان لم
 صدق عليها الدوام الدوام الوصفى ان لم
 الدوام وان كانا في بعض
 بالادوام وان كانا في بعض
 الوصفى مع قيد الادوام والاصل في يقينة
 صدق الاصل صدق العكس مع صدق احوال
 اردنا ان يجب صدق العكس مع صدق احوال
 صدق يقينه معه ويلزم منه اسكان الكمال وهو حال
 صدق يقينه ان يكون الكمال لازما لجميع منها فلا يتلزم
 قيد جاز ان يكون الكمال لازما لجميع منها فلا يتلزم
 لا الهية الترتيبية ولا بخصوص شيء منها فلا يتلزم
 التقيض لا ترى ان اجتماع قيام زيد مع عدم قيام
 اجتماع التقيض وليس شيء منها محال فلا يصدق
 اجتماع التقيض العكس مع الاصل وذلك خاص
 اجتماع التقيض العكس مع الاصل وذلك خاص
 الجمال وجاز مع ذلك ان يكون التقيض العكس
 في نفسه لكنه قيد الاجتماع مع الاصل وهو المطلوب
 ان لا يصدق عليه الاطلاق العام وهو الممكن
 فماله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام
 فماله معلوم فان لم يصدق عليه الدوام
 الوصفى انكس بجزئية
 مطلقة عامة
 سواء كان

الأمر كلياً أو غريباً وهي حرة قضيا وإلا صدق
عليه التام المسمى
المراد من التام
فإن لم يكن
الانعكاس موجباً
فإن لم يكن
الانعكاس موجباً
فإن لم يكن
الانعكاس موجباً

في المصنفات واجاب ان المراد بالشيء لا يتغير معنى المصنف
 على الظاهر من غير هذا ان المراد بالشيء لا يتغير معنى المصنف
 المعنى الذي يتغير فيه المصنف فان اراد
 المراد بالشيء لا يتغير معنى المصنف
 في المصنفات واجاب ان المراد بالشيء لا يتغير معنى المصنف
 على الظاهر من غير هذا ان المراد بالشيء لا يتغير معنى المصنف
 المعنى الذي يتغير فيه المصنف فان اراد
 المراد بالشيء لا يتغير معنى المصنف

في الكيفية بالعكس **أقول** وأما الشرطيات فمقتضى الكلية منها الجزئية المخالفة لها في
الكيفية الموافقة لها في الجنس أي في الاتصال والانفصال وفي النوع أي في لزوم والعنا
والافتان وبالعكس فمقتضى اللزومية الموجبة الكلية السالبة اللزومية الجزئية والعنا
الكلية العنادية الجزئية والافتان السالبة الكلية الافتان الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات
فإذا قلنا كلما كان آ ب فح د لزومية كان يقضيه ليس كلما كان آ ب فح د لزومية فإذا
قلنا دائما إما أن يكون آ ب أو ج د حقيقتة فمقتضى ليس دائما إما أن يكون آ ب د
ج د حقيقتة وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في عكس المنسوى وهو عبارة عن
جعل الجزء الأول من القضية ثابتا والثاني أو لامع بقاء الصدق والكيف **أقول**
من أحكام القضا بالعكس المنسوى وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثابتا والجزء
الثاني أو لامع بقاء الصدق والكيف بما هما كما إذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان
بقولنا جزئية قلنا بعض الحيوان انسان وعكس قولنا لا شيء من الانسان يحرق قلنا لا شيء
من الحرق با انسان والمراد بالجزء الأول والثاني الجزءان في الذكر لا في الحقيقة لان الجزئية
والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول وبالعكس لا يصير ذات
الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل
ومحموله وصف الموضوع في الاصل فالسبيل ليس الا في الجزئين في الذكر أي في الوصف **القول**
ووصف المحمول لا في الجزئين الحقيقيين لا في فعل هذا يلزم ان يكون المنفصلة عكس
لان جزئيهما متبعران في الذكر والوضع وان لم يمتزج بحسب الطبع فاذا بدلا أحدهما
بالاخرى يكون عكس الصدق التعريف عليه لكتهم مترجوا بان لا عكس لها لانا نقول لانه
ان المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا إما أن يكون العدد بمعاندة الترجية
ولا أن المفهوم من معاندة هذا الذي غير المفهوم من معاندة ذلك لهذا فكون

سازمان اسناد و کتابخانه ملی
سازمان اسناد و کتابخانه ملی

في عكس المستويين

一一一

للمفصلة ايضا فكم ما ابرلها في المفهوم الا انزلنا لم يكن فيه فائدة لم يعتبره لا شا حد

العائد بن مشعل على الأخرى فدحاظم ماعنوا بقطوهم لا عكس للمنفصل إلا ذلك وإنما قال

جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني اولاً لا يبدل الموضوع محمولاً كما ذكره بعضهم

بشمل عكس المحليات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدقات الاصل والعكس يكون

صادق بیننا الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صد العكس وانما

اعبر في الأصل ان العاكس لازم من لوازم القضية وبسبب حصول الملازمة بدون هذا الأصل

ولم يعشروا الكذب اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا اكل جوارنا

كاذب مع صدق عكسه هو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد بقاء الكيف ان الاصل هو

كان موجياً كان العكس ايضاً موجياً وان كان سالبا فسالبا وانما دفع الاصطلاح عليه لانه

يبتعدوا القضاة ولم يجدوها في الأكثر بعد الشدائد صادقة لا رخصة إلا موافقة لها في الكنف

فاما السوال فان كانت كلية فسيبع منها وهي الوفيدان والوجوديان والممكنان

والظلمة العامة لا ينعكس الامتناع العكس في انحصارها وهي الوقيفة لصداقنا بالضرورة

لا شيء من العلم بمخفف في التزييع لادائما مع كذب بعض المخفف ليس بفرا لا مكان العلم

الذى هو اعم الجواهر لان كل منخف فهو ضر بالضرورة واذا لم ينكس الاخص لم ينكس

اذ لو انعكس الاعم لان انعكس الاخضر لان لازم الاعم لازم الاخضر ضرورة الفيل ورجس العاد

بقدم عكس التواليف منهما ما يعكس كلبه والكلى وان كان سالبا يكون اشرف من الخبز

وان كان ايجابا لانه اقيد في العلوم واضبط فالسؤال اما كلية او جزئية فان كانت كلية

فَسَبْعٌ مِنْهَا وَهِيَ الْوُثْقَانُ وَالْوُجُودُ تَبَيَّنَ وَالْمُكْنَانُ وَالْمُطْلَعَةُ الْعَامَّةُ لَا تَعَكْسُ لِأَنَّ

اخترها وهي الوضوء لا ينعكس ومن لم ينعكس الاضطرار ينعكس الاثم اما ان الوضوء لا

فأشدد قولنا لا شيء من لغيره بمخفف الضرورة وفي الترتيب لا دأبنا مع كذب قولنا

المخفف ليس بغيره بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لان كل مخفف واعلم ان معنى

١٢٢
محمدا واغذرت روح المتفق الطوبى ما شرحها
بأن مقصود الشيخ تعريف كس عجيبات في بيانها

۱۸۳۳

علاج الام

الحمد لله الذي جعل العلم

۸۱۶۵۸۱

قوله في القلندر

لا تفكر في الاله

وَأَنفِصَالُ

در الامم فلاة

لا

الانقاذ الموعود

البصر و رضة و ام

五

ليس يتغير فان استلب يصدر في على الاخر والمعدودة
الموجبة الكلية انما تنافضها لو اكدت منه في الم
لكن اكدت فان الكلية على الاخر والمعدودة
على الاخر والمعدودة واجبة بان
فان التامة ايضا على الاخر
المعدودة ومثبتة
يتم
النسبة في غيرها

ماں بہن دوستانہ

في عكس السنوي وبيان تعريفه

مكة بعض كمراتان باءا ملاك و لا
ولم يدر هذا النقيض صدى لقياس صورة

[illegible]

الفضيلة بلزومها العكس لزومها كليا فلا يثبت ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة
بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها ان ليس بلزومها العكس لزومها
كلها فينتج ذلك بالتخلف في مادة واحدة فانه لو لم يلزمها لزومها كليا لم يتخلف في شئ من
المواد فلهذا الكفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس **قال** واما الضرورة
والدائمة المطلقتان فينعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من
ج ب ف دائما لاشئ من ج ب ج والافضل ج ب ج بالاطلاق العام فهو مع الاصل ينتج بعض
ب ليس ب بالضرورة في الضرورية وباللزام في الدائمة وهو **اقول** من التوالى الكلية
الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان سالبة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما لاشئ من ج ب وجب ان يصدق دائما لاشئ من ج ب ج والافضل ب يصدق وهو
بعض ج ب ج بالاطلاق العام وينضم الى الاصل هكذا بعض ج ب ج بالاطلاق العام ولا شئ
من ج ب بالضرورة او دائما ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية وباللزام في
الدائمة وهو ج ب هذا المحال ليس يلزم من تركيب المقدمتين لصحة واحدة من الاصل لانه
لصدق ب ينعين ان يكون لازما من يقض العكس فيكون محالا فيكون العكس محالا فيكون لانه
كذب قولنا بعض ب ليس ب يجوز ان يكون الموضوع معلوما يصدق سلبه عن نفسه لانه
فقول صدق السالبة اما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم صدق المحول عليه لكن
لا قل ههنا متلف لوجود بعض ج ب ج حيث فرض صدق يقض العكس فلو صدق ذلك
لتسلم بكر الالعدم المحول وهو ج ب ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية
كفها وهو فاسد يجوز امكان صفة لنوعين ثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فيكون
لنوع الاخر مساويا عماله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له
لا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للفرد والحار ثابنا
لفرد دون الحار فيصدق لاشئ من مركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الحار مركوب

[illegible]

في العكس المسوي

۱۲۴.

قوله فانها تنكح من عرقته خاتمة لانه اذا اعيد
بالضرورة

اور انہا میں بعض

جے بے مادام جے لادانا

اقول محض مرايه انه متى صدق بعض

الکاتب نہیں ہوا کہن الا صابغ ، دام کاتب اللادیا

ای بعض الکاتب ساکن الاصابع بالفصد صدق

بعض اصحاب

ساکنان و ساکنین
ساکنان و ساکنین
ساکنان و ساکنین

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

و اما ای عجب

انسانا فادام

وذلك الحبيب

انا صديقك
انا صديقك

البلاد و اقام

الحاج نبينا المفضل

الحمد لله رب العالمين

الاصول في معرفة

کون الیہ با بقدر

نشان کاتب

انسان کا

فصل فی شرح بعضی کلمات

الفصل الثاني في بعض ما ورد في بعض النسخ

نقول الا اننا لا نكتبه في هذا الموضع

وَاللَّهُ لَظَاهِرٌ لِّمَا نَعْمَلُ

الآن الموصليين وقد كان

تکونہ کا بیان

افقہ میں احمد منہا نے راجہ کے کتب خانے میں ایک نسخہ ملا

ثبت ملک

الأصل في الألف

خدا خلق و صمد
شمالی ایسی
سین الاصل
۷۰

الحمد الأول من الأصدف ثبت العكس بحال خبره

كلمة الامام محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب

مرسد الافقه اخذ اسم آداب بالا

ضفة الاملح نوع

ساقه نعم

للفرض دفن في التام التمسر وملتزم المادة الخلف

فالمشتركة في الحقيقة هو ذلك المختلف

— — — — —

بساكن مادام كان بالاداما وبكذب لا شئ من البت كن بكاتب مادام ساكنا لاداما الكذب بالاداما
وهو كل ساكن كالب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن ليس بكاتب دائما لان من الساكن ما
هو ساكن دائما كالارض **قال** وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصة ان تنكس ان عرفية خاص
لانها اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ليس مادام ج لاداما صدق دائما ليس بعض ج
مادام ب لاداما لاننا نفرض ذات الموضوع الذي هو ج قد ج بالفعل ودب ايضا لادام ب
الباء عنه ودليس ج مادام ب والا لكان ج جن هو ب فب جن هو ج قد كان ليس ب مادام
ج هف واذا صدق ج والباء عليه شافيا فيه صدق بعض ليس ج مادام ب لاداما وهو ^{الظن}
واما الباقى فلا ينكس لانه يثبت بالضرورة بعض الحيوان ليس بالانسان وبالضرورة بعض القمر
ليس بمنخفض فالتوزيع لاداما مع كذب حكمهما بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن
الضرورة اخص الباطن والوقعية اخص المركبات الباقية ومضى لم ينكس لم ينكس شئ منها لما
عرفنا ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص **قول** قد عرفنا ان التوابع الكلية متبع
لا ينكس وست منها تنكس فالتوابع الجزئية لا تنكس الا المشروطة والعرفية الخاصة فانها
تنكس ان عرفية خاصة لانها اذا صدق بالضرورة او دائما ليس بعض ج مادام ج لاداما
صدق دائما ليس بعض ج مادام ب لاداما لاننا نفرض ذلك البعض الذي هو ج وليس ب
مادام ج لاداما قد ج وهو ظ ودب بحكم اللادوام ودليس ج مادام ب والا لكان ج في
بعض اوقات كون ب فيكون ب في بعض اوقات كون ج لان الوصفين اذا تقابلا على ذات
واحدة ثبت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ليس ب مادام ج هف واذا صدق ج وب على
د وشافيا فيه متى كان ج لم يكن ب ومتى كان ب لم يكن ج صدق بعض ليس ج مادام
ب لاداما فانها صدق على ب وليس ج مادام ب صدق بعض ليس ج مادام ب
وهو الجزء الاول من العكس ولا صدق عليه ترج وت صدق بعض ج بالفعل وهو لاداما
العكس في صدق العكس جزئية معا واما التوابع الجزئية الباقية فلا تنكس لانها اما التوابع



في العكس المتبعين

١٢٧

الاربع التي هي الدائمات والعامات واما السوال السبع المذكورة واخص الاربع الضرورية
 اخص السبع الوقيفة وشئ من هذا لا ينكسر اما الضرورية فلصد بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة
 مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة واما
 الوقيفة فلصد بعض الفمر ليس بمخفف في التريع لا دائما وكذب بعض المخفف ليس بهر
 بالامكان العام لان كل مخفف بالضرورة واذا لم ينكسر الاخص لم ينكسر الاعم لان انكسار
 الاعم مستلزم لانكسار الاخص لا ينفك عن ان السوال السبع الكلية لا ينكسر ويلزم من
 ذلك عدم انعكاس جريتها لان الكلية اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص ملزوم لعدم
 انعكاس الاعم وكان في ذلك كفاية ولا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريقا اخر
 عدم انعكاس الجزئيات ونعني الطريق ليس من باب المناظرة **قال** واما الموجبة كلية كانت
 او جزئية فلا تنكسر كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع واما الموجبات فالضرورية
 والدائمة والعامات تنكسر جزئية مطلقة لانه صادق كل ج ب باحدى الجهات الاربع
 المذكورة فبعض ج هـ هو ب والا فلا شئ من ج ما دام ب وهو مع الاصل ينتج لا شئ
 من ج ج دائما بالضرورة او الدوام في الضرورية والدائمة او ما دام ج في العامين وهو ج
 واما الخاصات فتعكس ان حبيته مطلقة معتدة بالدوام واما الحبيته المطلقة عامة
 فلكونها لانها عامتها واما عند الدوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب بعض بل شئ
 بالفعل لصدق كل ج دائما ففتمت الى الجزء الاقل من الاصل وهو قولنا بالضرورة او
 دائما كل ج ب ما دام ج ينتج كل ب ب دائما وفضمة الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا شئ
 من ج ب بالاطلاق العام ينتج لا شئ من ب ب بالاطلاق العام فبب اجماع التقضين
 هو ج تنكسر مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى هذه الجهات الخمس المذكورة في الموجبات
 فبعض ج ب بالاطلاق العام والا فلا شئ من ج ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج
 وهو **اقول** ما كان حكم السوال اما الموجبات فهي لا تنكسر في الكم كلية سواء كانت كلية او جزئية

الاربع التي هي الدائمات والعامات واما السوال السبع المذكورة واخص الاربع الضرورية
 اخص السبع الوقيفة وشئ من هذا لا ينكسر اما الضرورية فلصد بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة
 مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة واما
 الوقيفة فلصد بعض الفمر ليس بمخفف في التريع لا دائما وكذب بعض المخفف ليس بهر
 بالامكان العام لان كل مخفف بالضرورة واذا لم ينكسر الاخص لم ينكسر الاعم لان انكسار
 الاعم مستلزم لانكسار الاخص لا ينفك عن ان السوال السبع الكلية لا ينكسر ويلزم من
 ذلك عدم انعكاس جريتها لان الكلية اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص ملزوم لعدم
 انعكاس الاعم وكان في ذلك كفاية ولا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريقا اخر
 عدم انعكاس الجزئيات ونعني الطريق ليس من باب المناظرة **قال** واما الموجبة كلية كانت
 او جزئية فلا تنكسر كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع واما الموجبات فالضرورية
 والدائمة والعامات تنكسر جزئية مطلقة لانه صادق كل ج ب باحدى الجهات الاربع
 المذكورة فبعض ج هـ هو ب والا فلا شئ من ج ما دام ب وهو مع الاصل ينتج لا شئ
 من ج ج دائما بالضرورة او الدوام في الضرورية والدائمة او ما دام ج في العامين وهو ج
 واما الخاصات فتعكس ان حبيته مطلقة معتدة بالدوام واما الحبيته المطلقة عامة
 فلكونها لانها عامتها واما عند الدوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب بعض بل شئ
 بالفعل لصدق كل ج دائما ففتمت الى الجزء الاقل من الاصل وهو قولنا بالضرورة او
 دائما كل ج ب ما دام ج ينتج كل ب ب دائما وفضمة الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا شئ
 من ج ب بالاطلاق العام ينتج لا شئ من ب ب بالاطلاق العام فبب اجماع التقضين
 هو ج تنكسر مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى هذه الجهات الخمس المذكورة في الموجبات
 فبعض ج ب بالاطلاق العام والا فلا شئ من ج ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج
 وهو **اقول** ما كان حكم السوال اما الموجبات فهي لا تنكسر في الكم كلية سواء كانت كلية او جزئية



فَالْعَاكِسُ إِلَى الْمُسْتَوْدَعِ شِبْرٌ إِلَى الْبُحْرِ

148

جوابه بخوان يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل
انسان حيوان وعكسه كليا كاذب واما في الجملة فالضرورة دائمة والعامتان متعكستان
مطلقة بالخلف فانه اذا صدق كل ج ب او بعضه باحدى الجهات الاربع اى بالضرورة او دائما
او مادام ج وجبان يصدق بعض ب ج جن هو ب والصدق بنفسه وهو لا شئ من ب
ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج بالضرورة او دائما ان كان الاصل ضروريا
دائما او مادام ج ان كان احدى العامتين وهو محال وليس لاحد ان يمنع استحالة بناء على
جواز سلب الشئ عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون ج موجودا والخاصة
متعكسان حينئذ مطلقة لا دائمة فانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج او بعضه
مادام ج لا دائما صدق بعض ب ج جن هو ب لا دائما اما المحيثة المطلقة وهي بعض
ب ج جن هو ب فلكونها لازمة لعامة بينهما واما اللادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق
فلا تلزم لو كذب لصدق كل ب ج دائما ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل ب ج
دائما او بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني
من الاصل الذي هو اللادوام ونقول كل ب ج دائما ولا شئ من ج ب بالاطلاق فينتج لا
شئ من ب ب بالاطلاق فلو صدق كل ب ج دائما ولا شئ من ب ب بالاطلاق وانه
اجتماع التقيضين وهو محتمل اذا كان الاصل كليا واما اذا كان جزئيا فلا يتم فيه هذا البيان
لان جزئيه جزئيتان والجزئيه لا ينتج في كبرى الشكل الاول على ما شفعه فلا بد من طريق
اخر وهو الافتراض بان نفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج لا دائما فلا
ب وهو ظ و ليس ج بالفعل والآن ج دائما فيكون ب دائما لاننا قد حكمنا في الاصل
ان ب مادام ج وقد كان ب لا دائما فاذ صدق عليه ب ب وليس ج بالفعل لصدق
بعض ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو اجرى هذا الطريق في الاصل اليكلى
والفرض على البيان في الاصل الجزئي لم يكن على ما لا يخفى واما الوقتان والوجودتان

هو حيوان والايضد يقضه وهو انا لا شئ من الحيوان الشبان
 ١٤٠ انا كثر ان حيوان صدق قولنا بعض كثر ان الانسان بالغضض

دادام حیوانا فروع الصبر من الاشیء من الانسان

نشر کلیات ان حیوان بالضرورت اور اعادہ

سے مکتوبوں کا جواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المذكورة في مذهب السليبي الشافعي عن ابن

العكس لأن الأصل صادق والشك مشتق فيكون
نقيض العكس بل لا فيكون العكس
حقا ولا كذا لا



في العكس المتكسر وشي الخ

١٢٩

قوله وهي تنعكس الى العرفية العامة اه وذلك لان
العرفية

العامة اخض من

الممكنة العامة التي هي

نقيض الضرورية واخص من المطلقة

العامة التي هي نقيض العامة واخص من

ممكنة الممكنة والبنية المطلقة التي هي نقيض

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

اللازمة العامة التي هي نقيض العامة واخص من

والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات فنفس

ب ج بالاطلاق والا فلا شئ من ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشئ من ج ج دائما

وهو ج **قال** وان ثبت عكس نقيض العكس في الموجبات لصدق نقيض الاصل

والاخص منه **اقول** للفوم في بيان عكس النقيض بالاثلاث طرق الخلف وهو ضم

نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا والا فراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا

وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه لمحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات

التوالي المركبة لوجود الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث طريق العكس

وهو ان يعكس نقيض العكس لمحصل ما ياتي في الاصل فلما ثبت فيما سبق على الطرفين

الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق ايضا فلما ان نعكس نقيض العكس في الموجبات

نقيض الاصل والاخص منه فان الاصل اذا كان كليا ونقيض عكسه سلب كل انعكس

كقوله في الكم كليا وهو اخص من نقيض الاصل وان كان جزئيا فان كان مطلقة عامة

نقيض عكسها الى ما يات فيها لان نقيض عكسها سالبية كلية دائمة وهي تنعكس كقوله الى

نقيضها وان كان احدى النقيضات بالباقي انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقيضها

اتما في الدائمين والعامتين والخاصتين فلان نقيض عكسها عريضة عامة وهي تنعكس

الى العريضة العامة التي هي اخص من نقيضها واتما في الوحديتين والوجوديتين فلان نقيض

عكسها سالبية دائمة وعكسها اخص من نقيضها مثلا اذا صدق بعض ج ب بالاطلاق

صدق بعض ج ب بالاطلاق والا فلا شئ من ج دائما وينعكس الى لاشئ من ج ب دائما

وهو نقيض بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صدق بعض ج ب با

تضرورة بعض ج ب جن هو ب والا فلا شئ من ج ج ما دام ب فلا شئ من ج ب ج

دام ج وهذا اخص من نقيض بعض ج ب بالضرورة اعني قولنا لاشئ من ج ب بالامكان

وعلى هذا القياس وانما اخص هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكاس التواليف

اخص من الممكنة الرقبة التي هي نقيض الجزء الاول

من الرقبة واخص من الممكنة العامة التي

من نقيض الجزء الاول من المنتشرة فيكون

اخص من الاخص واما

الوجوديتين

فهي نقيض الجزء الاول منها فيكون اخص من نقيضها

بطلان العكس

بطلان العكس

بطلان العكس

بطلان العكس

بطلان العكس

بطلان العكس

بطلان العكس

في العكس المسبقين في شرايط

۱۲۰

قوله ولم يظفر المصنف به ليدل على ألا انعكاس ولا

على

توقف و اقول

لا وجه لترك المصنف

الأنكاس و عدمه بعد ضربه باليد

التالى الضرورة لا تنكسر الى اقسام

الدائمة لا تنقض المكتبة لأتم دوام الشيء

عن الامام احمد بن حنبل

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

الحسن بن الحسن
الضبي

چونکه ما این کتاب را از کتابخانه

نفسه را در این دنیا و آخرت

بعضهم
في الجوارح
وجوب
الصدق
المذكور
والأصا

سنة ١٠٠٠

عن محمد بن عيسى عن

الصلوة في غير مكة

وہو کہ انہیں نصیب

الحق في الدنيا والآخرة

...الرج

السنة من الآن محمد واما غيرهما وبالغلبة الى الغزو

لا لازم النقيض لان بقبض الضرورية الممكنة

افضل منها فافهم علامه

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

المكتبة منتقاة - وصف في الاقول والاثبات بما اشتهر

وكما ان النقص المثلث المفروض منه فها اذلا

بصورتی علی غرضه ان کلمه ہو کر کہ

زمر فوس داند اعترضا

بلفصله

کتابخانه

الشيخ بزرگمهر في كتابه لا يقبلت سنة من

الأحكام فتوقف المصنف على المكتسب لا على

سید محمد

بالضرورة فلا شيء من الفرض بجار بالضرورة فلا شيء مما هو مركوب منه به بالفعل
 بجار بالضرورة وأما اننا اعتبرناه بالامكان كما هو مذهب الفارابي فيعكس الممكنه
 كقضاها لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان فبها هو ب بالامكان
 ج بالامكان لا محالة وينفع لك من هذه المباحث ان انعكاس السالبة بالضرورة
 كقضاها مستلزم لان انعكاس الممكنه الموجبه كقضاها وبالعكس كل ذلك بطريق العكس
قال وأما الشرطية فالمفصلة للوجبه سواء كانت كلية او جزئية فتعكس موجبه
 جزئية والتالبيه الكليه فتعكس السالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لا ينضم مع
 الاصل فبما سأمنا للتحق وأما التالبيه الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا فلا يكون
 اذا كان هذا جونا فهو انشأن مع كذب العكس وأما المفصلة فلا يفتقر فيها العكس
 لعدم الامتنان بين جزئيهما بالطبع **القول** الشرطيات المفصلة ان كانت موجبه
 كانت موجبه كلية او موجبه جزئية فتعكس موجبه جزئية وان كانت سالبيه كلية
 تنعكس السالبة كلية بالخلف فانه لو صدق نقيض العكس لا ينضم مع الاصل فبما سأمنا
 منجما للتحق أما اذا كانت موجبه فلا تترادف اذ صدق كلما كانا وقد يكون اذا كان آ ب
 فج د وجبان يصدق فد يكون اذا كان ج د ق آب والافليس البتة اذا كان ج د ق آب
 ب وينضم مع الاصل فبما سأمنا هكذا فذكر يكون اذا كان آ ب فج د ولليس البتة اذا كان ج
 د ق آب ينج فلا يكون اذا كان آ ب ق آب وهو مح ضروره صدق قولنا كلما كان آ
 ب ق آب وأما اذا كانت سالبيه فلا تترادف اذ صدق ليس البتة اذا كان آ ب فج د وجب
 ان يصدق فليس البتة اذا كان ج د ق آب والافليس يكون اذا كان ج د ق آب وهو مح
 الاصل ينج فلا يكون اذا كان ج د ق آب وهف وأما لم تنعكس الموجبه الكلية كلية
 يجوز ان يكون التالي اعم من المقدم وامتناع استلزام العام للخاص كلما كقولنا
 كلما كان الشيء انما كان جونا وعكسه كلما كاذب أما التالبيه الجزئية فلا تنعكس

الانعكاس مستلزم لان انعكاس الممكنه الموجبه كقضاها
 قولنا لا شيء من الممكنه كقضاها فلا بد ان يصدق
 عكسه لا شيء من الممكنه كقضاها فلا بد ان يصدق
 ذلك فلا بد ان يصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الممكنه كقضاها
 زيد بالامكان واما على طريقه العكس واما على طريقه العكس
 صدق وقد انعكس قولنا لا شيء من الممكنه كقضاها
 فيعكس قولنا لا شيء من الممكنه كقضاها
 مما رايه سكان وهو يصدق قولنا لا شيء من الممكنه كقضاها
 بجار بالضرورة واما وجبه الجزئية كقضاها فلا يكون
 لان انعكاس السالبة الجزئية كقضاها فلا يكون
 العكس باذنه كقضاها فلا يكون
 بعض ج ب يصدق ق آب وهو مح ضروره صدق قولنا كلما كان آ
 ينعكس الى آ ب فبما سأمنا ج د ق آب وهو مح ضروره صدق قولنا كلما كان آ
 ج ب بالامكان في الاصل فبما سأمنا ج د ق آب وهو مح ضروره صدق قولنا كلما كان آ
 حال ومنه ان البتة وجبه جزئية وكذا العكس بطريق العكس
 تترادف كلما كان آ ب ق آب وهو مح ضروره صدق قولنا كلما كان آ



البحث الثالث في عكس النقيضين بياناً وتعريفاً

١٣٢

لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون
اذا كان هذا انساناً كان حيواناً لانه كلما كان هذا انساناً كان حيواناً هذا اذا كانت
المفصلة الزائدة واما اذا كانت انفاضة فان كانت انفاضة خاصة لم يقدحها الا
معناها موافقة صادق لصادق فاما ان هذا الصادق هو ان ذلك الصادق كك هو
ذلك هذا ولا فائدة فيه وان كانت عامة لم تنعكس بحوار موافقة الصادق في الصدق بل
العكس حيث لا يكون الصدق صادفاً واما المفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم

اجزائها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صدر البحث **قال** البحث الثالث في عكس النقيضين
وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية بفيض الثاني والثاني من الاول مع

الاصل في الكيف وموافقته في الصدق **اقول** قال فلما ان المظفين عكس النقيض
هو جعل بفيض الجزء الثاني اقل وبفيض الاول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق هما فان
فلنا كل انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس انسان وحكم الموجبات فيه
حكم التوابع العكس المستوي بالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس كقوله اذ صدق
قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب ج والافضل ما ليس ب ج وتنعكس
بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب ههنا ينضم الى الاصل هكذا
بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينفع بعض ما ليس ب ج وانعكس والموجبة الجزئية لا تنعكس
لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان والتالفة
كانت اوجزئية تنعكس الى سالب جزئية فاذا قلنا لا شئ من ج ب او ليس بعض ب
فلصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج والافضل ما ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض
الى قولنا كل ج ب وقد كان لا شئ او ليس بعض ج ب ههنا الشريطة المفصلة
الموجبة الكلية تنعكس كقوله لانه اذا صدق كلما كان آ ب فح د فكل ما لم يكن ج د
لم يكن آ ب لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والانتفاء انتفاء اللازم مع بقاء

فان الصدق مطابق مع عدم بقاء الكيف وايضا لا يستلزم بقاء
الصدق بقاء الكيف لا يستلزم بقاء الكيف مع الصدق
اشترط انتفاء الكيف مع بقاء الصدق
انه لم يعتبر بقاء الكيف في صدق
الاصول كاذباً وعكس النقيض
صادقاً وليس بعض
الانسان
لا حيوان في عكس نقيض قولنا لا شئ من ج ب
بل ان كان ملزماً



في حركات القبض والانبساط

۱۳۵

بلغ نقود قریب سیصد و پنجاه و نه

في

في يوم الاثنين

الموضوع في هذا المصنف

صدق ليس بالحق ليس بالحق

حج وکان مغناہ سلسلہ حرم بعض

وَأَمَّا فِي غُلَامٍ فَلَا مِلَّةَ لَنَا أَن نُنْزِلَ الْغُلَامَ بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ

افزاید از

م

(Faint handwritten notes at the bottom)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

كتاب الفقه في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

سید محمد تقی میرزا

...للملك ...

...الذي هو...

الحمد لله الذي هدانا لهذا...

ج انشا الله تعالى هو ايم لو

الحكمة - المذموم والذم - لا تخم الحان -

...الاستغناء...

...اللائم و...

فقال لا تفزعني فقلت لا يا مولاي

فإذا فو

و اما ایستلزلها در حق واقعا لرزه آید

...میں نے اس کو ...

الاول من

المفعول

النفوس المفقودة

...الذي ...

الذي هو عبد الله بن محمد بن الحسين

الحال في الاصل وذلك لا يصح الا بالانما

جزء الثاني من الاصلين يفتنه

الحمد الأول في العكس موصوف

بهذه الصفه اعلم كونه

نقصا للفر

الثاني

مع الاصل والوقت بمحمد بن يقطين الجزء الثاني من

الوقت

[illegible]

...فألقى عليه...

... و ...

الملزوم وهو مما ينهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء جونا ما كان لا انسانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان انسانا لم يكن جونا والسالبان تنعكسان سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان آت فج د وقد لا يكون اذا لم يكن ج د لم يكن آت والافضل لم يكن ج د لم يكن آت وينعكس الى قولنا كلما كان آت كان ج د وفلما كان ليس البتة او قد لا يكون اذا كان آت فج د هـ قال المتأخرون لا ثم انه لو لم يصدق انعكس لصدق بعض ما ليس بج غايه ما في الباب انه يلزم صدق قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس بج لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلما منعوا تلك الطريقة غير والتعريف الى ما عرف به المصنف وهو جعل الجزاء الاول من القضية بقية الثاني والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق فالمراد من القضية ههنا هي التي تحصل بعد هذا التبدل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها هي الاصل يعني ناخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول من العكس بقية له وناخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل الثاني عين له واذا حاد عكس قولنا كل انسان حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول بقية عن الزجوا واخذنا الانسان وجعلنا الجزء الثاني عينه فنحصل لاشئ مما ليس حيوانا بانسان وفي القضية المطر من العكس والاضح ان يوافق انه جعل بقية الجزء الثاني من الاصل اوله وعين الجزء الاول ثانيا مع مخالفة في الكيف **قال** واما الموجبات فان كانت كلية فبيع منها وهي التي لا تنعكس سواء بها بالعكس المستوي لا ينعكس لانه يصدق بالضرورة كل من فهو ليس بمخفف من التزيع لا دائما دون عكسه لما عرف وينعكس الضرورة والذاتية دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب فلما لاشئ مما ليس بج والافضل ما ليس بج هو ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة او دائما

في عكس التقيض بين تعريفيه

١٣٤

كل ج ب ما دام ج فدائما لاشئ مما ليس ب ج ما دام ليس ب والا فبعض ما ليس ب فهو ج
 هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب وهو ج واما
 الخاصتان فتعكسان عرفيه عامته لانه في البعض واما العرفيه العامه فلا تلزم
 العامتين اياها واما قيد اللادوام في البعض فلا تصدق بعض ما ليس ب فهو ج بالاطلاق
 العام والاشئ مما ليس ب ج دائما فيعكس لاشئ من ج ليس ب دائما فذلك لاشئ من ج
 ب سببا لفعل محكم اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع ههنا **اقول**
 على راي الشاخرين حكم الموجبات ههنا حكم التوابع العكس المستوي ببدن العكس فاجبا
 ان كانت كلية فالسبع التي لا تنعكس سواها بالعكس المستوي لا تنعكس بعكس التقيض لان
 الوفيه خضها وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل من هو ليس بمخفف من الترييح
 دائما مع كذب عكسه هو ليس بعض المخفف بغير الامكان العام لما عرفت من ان كل مخفف
 من بالضرورة فاذا لم تنعكس الوفيه لم تنعكس شئ من السبع لان عدم انعكاس الاخرين
 عدم انعكاس الاعم كما مر غير مره والضرورة والادائمه تعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما كل ج ب فدائما لاشئ مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب ج بالفعل
 نضمه الى الاصل ونقول بعض ما ليس ب ج بالفعل بالضرورة او دائما كل ج ب ينتج
 بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة ان كان الاصل ضروريا او دائما ان كان الاصل دائما
 وانتهج بالضرورة لا تنعكس كقضاها لانه يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل من
 زيد فليس مع كذب لاشئ مما ليس ب ليس ب مركوب زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض ما
 ليس ب ليس ب مركوب زيد بالامكان العام وهو الحار والشرطية والعرفيه العامتان
 تعكسان عرفيه عامته كلية لانه اذا قلنا بالضرورة او دائما كل ج ب ما دام ج فدائما
 لاشئ مما ليس ب ج ما دام ليس ب والا فبعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ونضم الى
 الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب وبالضرورة او دائما كل ج ب ما دام ج

في عكس التقيض بين تعريفيه
 في عكس التقيض بين تعريفيه
 في عكس التقيض بين تعريفيه



ينبغي بعض الـبـسـبـبـتـ حـين هـولـبـسـبـت وائـتـر خـلفـاء والمـشـرـوطـة والعـرفـية الخـاصـان نـعـكـسا
عـرفـية عـامـة لـا دـائـمـة فـي البـعض فـاذا صـدق بالـضـرورة او دـائـمـا كـلـجـبـت مـادامـجـ لـا دـائـمـا
فـدائـمـا لـاشـئ مـما لـبـسـبـتـجـ مـادامـ لـبـسـبـتـ لـا دـائـمـا فـي البـعض فـما صـدق فـولنا لـاشـئ مـما لـبـسـبـتـ
جـ مـادامـ لـبـسـبـتـ فـلـا تـر لـا زـم للعـاقـبـين و لـا زـم العـام لـا زـم الخـاص واما اللـاد و ام فـي البـعض
اى بـعض مـما لـبـسـبـتـجـ بالـا طـلاق العـام فـلـا تـر لـو لـاه لـصـدق لـاشـئ مـما لـبـسـبـتـجـ دـائـمـا
فـنـعـكـس الـي فـولنا لـاشـئ مـنـجـ لـبـسـبـتـ دـائـمـا و فـلـكـان لـا دـ و ام الـاصـل لـاشـئ مـنـجـ بـالفـعـل
المـسـتـلـزم لـفـولنا كـلـجـ فـهـولـبـسـبـتـ بـالفـعـل لـا سـلـزـام التـالـيـة البـسـبـطـة المـوجـبـة المـعـدـولـة
عـند و جـود المـوضـوع الـذـي هـو مـخـتـلـف هـهـنا بـسـبـب ايجـاب الـاصـل لـكـن كـلـجـ فـهـولـبـسـبـتـ
بـالفـعـل مـادام لـصـدق مـنـجـ فـكـذب لـاشـئ مـنـجـ لـبـسـبـتـ دـائـمـا فـيكون اللـاد و ام فـي البـعض
حقا قال فـلـكـان جـزئـة فـالخـاصـان نـعـكـسا عـرفـية خـاصـة لـا تـاذا صـدق بالـضـرورة
او دـائـمـا بـعضـجـبـتـ مـادامـجـ لـا دـائـمـا صـدق بـعض مـما لـبـسـبـتـ لـبـسـبـتـجـ مـادامـ لـبـسـبـتـ لـا
دائـمـا لـا تـر فـرض ذـات المـوضـوع و هـو جـبـتـ فـلـبـسـبـتـ لـبـسـبـتـجـ بـالفـعـل بـحـكم اللـاد و ام يـثـبـت
البـاء و لـبـسـبـتـجـ مـادامـ لـبـسـبـتـ و الـا لـكـان جـبـتـ حـين هـولـبـسـبـتـ فـلـبـسـبـتـجـ و فـلـكـان
بـ مـادامـجـ هـفـ و دـجـ بـالفـعـل بـعض مـما لـبـسـبـتـ هـو جـبـتـ مـادامـ لـبـسـبـتـ لـا دـائـمـا و هـو المـطـر و اما
البـوا فـي فـلـا تـعـكـس لـصـدق فـولنا بـعض الحـيـوان لـبـسـبـتـ بـانـسـان بالـضـرورة المـطـر و بـعض الـهـم
لـبـسـبـتـ بـخـفـة الـضـرورة الـو فـيـة و نـ العـكـس و مـنـي لـم يـعـكـس لـم يـعـكـس شـئ مـنـها لـما عـرـش
فـي العـكـس المـشـبـوب **اقول** الخـاصـان مـن المـوجـبـا لـجـزئـة نـعـكـسا عـرفـية خـاصـة لـا تـا
اذا صـدق بالـضـرورة او دـائـمـا بـعضـجـبـتـ مـادامـجـ لـا دـائـمـا بـعض مـما لـبـسـبـتـ لـبـسـبـتـجـ
مـادامـ لـبـسـبـتـ لـا دـائـمـا لـا تـا فـرض ذـات المـوضـوع و فـلـبـسـبـتـ بـالفـعـل بـحـكم اللـاد و ام الـا
و فـلـبـسـبـتـجـ مـادامـ لـبـسـبـتـ و الـا لـكـان جـبـتـ فـي بـعض اوقـات كـونـه لـبـسـبـتـ فـلـبـسـبـتـجـ فـي بـعض
اوقـات كـونـه جـبـتـ و كان بـ فـي جـمـيع اوقـات كـونـه جـبـت و دـجـ بـالفـعـل و هـو طـ و اذا صـدق



في عكس النقيض

١٣٤

قد واما الموجبات بجزئية الباقية فلا تنعكس
اقول

توضيح هذا ان
الله واهل الاربع والخطوة
والدائمة والمشرقة العامة والبقية
العامة لا تنعكس فبازان يكون الموضوع
فيها اعم والمحمول اخص لازما لبعضه وحيث كونه
الموضوع لازما لجميع الموجودات اى رتبة ثبت كثر
منه فكلما كان الموضوع اعم كان المحمول اخص
عليه فكلما كان الموضوع اخص كان المحمول اعم
من الموجودات اى رتبة ثبت كثر
وحيث كونه المحمول اخصا من الموضوع
فكلما كان الموضوع اعم كان المحمول اخص
من الموجودات اى رتبة ثبت كثر
وحيث كونه المحمول اعم من الموضوع
فكلما كان الموضوع اخص كان المحمول اعم
من الموجودات اى رتبة ثبت كثر
انسان باحدى هذه الوجبات
بشيء واحد عام فبعض الوقت يكون له العكس
بشيء واحد عام فبعض الوقت يكون له العكس
بالنقيض مع عدم صدق ليس ببعض
فكلما كان الموضوع اعم كان المحمول اخص
من الموجودات اى رتبة ثبت كثر

على انه ليس بانه ليس بـ ما دام ليس بـ فبعض ما ليس بـ ليس بـ ما دام ليس بـ وهو
الاقل من العكس واذا صدق عليه انرج بالفعل فبعض ما ليس بـ بالفعل وهو مفهوم
اللازم فصدق العكس بجزئية وهو المطلوب واما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنعكس
الوفائية اخص السبع والضرورة رتبة اخص الاربع التى هي الدائمان والعامتان وهما لا
تنعكسان اما الضرورة رتبة فلصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان ليس بشئ بل
عكسه هو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام لصدق قولنا كل انسان حيوان
بالضرورة واما الوفاية فلا يصدق بعض الفيل ليس بمنخفض بالتوفيق مع كذب بعض
المخفف ليس بغير بالامكان لان كل منخفض من بالضرورة ومفهوم تنعكس لم ينعكس شي
من الموجبات الجزئية ما عرفت مرارا **قال** واما السوالب كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية
لاحتمال ان يكون نقيض المحمول اعم من عين الموضوع وينعكس الخاصان حيثية مطلقة
لانها اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من جـ ب ما دام جـ لا دائما بفرض الموضوع
فهو ليس بـ بالفعل وجـ في بعض الاوقات ليس بـ لانه ليس بـ في جميع اوقات جـ
فبعض ما ليس بـ فهو جـ في بعض احيان ليس بـ وهو المدعى واما الوفايتان والوجبات
فينعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من جـ ب باحدى هذه الجهات بفرض
الموضوع فهو ليس بـ وجـ بالفعل فبعض ما ليس بـ فهو جـ بالفعل وهو المطلوب
وهكذا بين انعكاس جزئياتها **اقول** واما السوالب كلية كانت او جزئية
لم ينعكس كلية لاحتمال ان يكون نقيض المحمول اعم من الموضوع وامتناع ايجاب الاخص لكل
افراد الا اعم كقولنا لاشئ من الانسان يحجر فما ليس يحجر اعم من الانسان فامتنع ان
ينعكس الى كل ما ليس يحجر انسان وينعكس الخاصان حيثية مطلقة لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما لاشئ من جـ ب او ليس ببعضه بـ ما دام جـ لا دائما فلصدق
بعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس بـ لان ذات الموضوع موجود لدلالة اللازم

قد مع كذب بعض المنخفض ليس بغير بالامكان قول
الاولى التمييز بقولنا ليس بعض المنخفض قرا بالامكان
لان المخالفة في الكيف شرط على طريقة التفرع
والقول بان هذه التامة لازمة لتلك الوجبة
المذكورة بالمر لا ان التامة عندهم

اعلم من الوجبة الا ان
ان الاصل لما
كان

موجبة فكلما كان على الموضوع الموجود رتبة
الموجودة الموضوع ملازم للوجبة ملازم اللاحق اعم



عليه ففرضه قد ليس به وهو مفهوم الجزء الاقل وتخرج في بعض اوقات كونه ليس به
 لانه كان ليس به في جميع اوقات كونه ج و اذا صدق على انه ليس به وانخرج في بعض
 اوقات كونه ليس به فبعض ما ليس به ج حين هو ليس به وهو المدعى هذا ما في الحكمة
 والصواب انها تنعكس ان حينها لا دائمة اما الحبيبة فلما ذكرنا اما اللادوام فلانه
 يصدق على انه ليس به ج بالفعل والا كان ج دائما فيكون ليس به دائما للدوام
 سلب البقاء بدوام الجيم وقد كان ليس به لا دائما هـ واذا صدق على انه ليس به
 وانخرج بالفعلي صدق بعض ما ليس به ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام و
 اما الوجوديان والوجوديان فتعكس ان مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشي من ج
 او ليس بعضه ج باحدى هذه الجوانب وجب ان يصدق بعض ما ليس به ج بالاطلاق
 العام لاننا نفرض الموضوع قد ليس به وهو مفهوم الجزء الاقل وتخرج بالفعل بحكم اللادوام
 فبعض ما ليس به ج بالاطلاق وهو المطلوب اما بعد اللادوام واللا ضرورة في
 العكس يجوز ان يكون ج للضرورة فلا يصدق قد ليس به ج بالامكان كقولنا ليس بعض
 الانسان بلا كاذب بالضرورة مع كذب بعض الكتاب انسان لا بالضرورة لان كل
 كاتب انسان بالضرورة **قال** واما بواق التوابع الشرطيات موجبه كانت او ليس
 فغير معلومة لان انعكاس لعدم الظفر بالبرهان **اقول** من الناس من ذهب الى انعكاس التوابع
 الباقية والشرطيات اما انعكاس الفعليات عنها فلانه اذا صدق لاشي من ج ببالا
 فبعض ما ليس به ج بالاطلاق والافلاشي مما ليس به ج دائما فلاشي من ج ليس به دائما
 ويلزم من كل ج دائما فذلك لاشي من ج ب بالاطلاق العام واما انعكاس المستبين
 فلانه اذا قلنا لاشي من ج ب بالامكان العام والخاص فبعض ما ليس به ج بالامكان العام
 والافلاشي مما ليس به ج بالضرورة فلاشي من ج ليس به بالضرورة فيلزم من كل ج ب
 بالضرورة وهو ياتي في الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلانه اذا صدق كلما كانا

في بعض ما ليس به ج بالامكان العام والخاص فبعض ما ليس به ج بالامكان العام والخاص

وهو الذي انشأه العالمات



قوله والمحال جازان يستلزم المحال اقول ١٣٨
بذه القضية ليست بطريق الايجاب الكلي بل سبيل
الاجمال و

الاجمال فان المحال

قد يستلزم المحال اذا كان

بين المتماثلين علاقة لزوجية كالزواج

عدم الواجب لعدم الممكن واستلزام تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

النفق في عدم الواجب واستلزام عدم تحقق

في لوازم الشرطية

١٣٩

افول المراء

عنه الآخر وكل واحدة من غير المحققين مسئلة للآخرى مركبة من نفوذ الجزئين
بالمصلحة في هذا الباب اعني باب تلازم الشرطيات اللزومية وبالمفصلة العبادية
اللزوم الكلي بين امرين لصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونفوذ اللزوم ومنع الخلو بين
نفوذ الملزوم وعين اللزوم وهذا لان انفصالا معا كان على اللزوم اي متى تحقق منع
الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مسئلة ما لنفوذ الآخر ومنى تحقق منع الخلو بين
امرين يكون نفوذ كل منهما مسئلة ما لعين الآخر اما ان اللزوم بين امرين مسئلة ما
فلا تله لولا ذلك لبطل اللزوم بينهما فانه على نفوذ اللزوم بين امرين لولم يصدق منع الجمع
بين عين الملزوم ونفوذ اللزوم لجاز ثبوت الملزوم مع نفوذ اللزوم فيجوز وقوع الملزوم
بدون اللزوم فبطل الملازمة بينهما وكذلك لولم يصدق منع الخلو بين نفوذ الملزوم وعين اللزوم
لجاز ارتفاع نفوذ الملزوم وعين اللزوم فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللزوم فبطل الملازمة
بينهما ههنا اما ان الانفصال بينهما كان على اللزوم فلا تله لولا بطل الانفصال فانه
اذا تحقق منع الجمع بين امرين فلولم يجب ثبوت نفوذ الآخر على نفوذ عين كل واحد منهما
لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع
وكذلك اذا تحقق منع الخلو بين امرين فلولم يجب ثبوت عين الآخر على نفوذ نفوذ كل منهما
لجاز ثبوت نفوذ الآخر على ذلك التقدير فيجوز ارتفاعهما فلا يكون بينهما منع الخلو والمفصلة
المحقيقة مسئلة لاربع متصلات مفترقة متصلة بين عين احد الجزئين وذا لهما نفوذ
الآخر بين نفوذ احد الجزئين وذا لهما عين الآخر اي متى صدق الانفصال المحقق بين
امرين مسئلة عين كل واحد منهما نفوذ الآخر ونفوذ كل واحد منهما عين الآخر اما الا
فلا تله لم يجب ثبوت نفوذ الآخر على نفوذ عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على
ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي وههنا الثاني فلا تله
لولم يجب ثبوت عين الآخر على نفوذ نفوذ كل واحد منهما لجاز ثبوت نفوذ الآخر على نفوذ

تحقق الجمع بين الجزئين واللا حيوان واللا يميز
تحقق الجمع بين الجزئين واللا حيوان واللا يميز
الملازمة بينهما فاطف وكذا صدق منع
محقق بين الجزئين واللا يميز تحقق الجزئين
بارتفاع الجزئين واللا يميز تحقق الجزئين
حيوان لان ارتفاع الجزئين اثبات
فانه متباين كان يكون الشيء
فانه حيوان ولا ان كان ملازمة



في الفلاس احكاما على الفلاس

من فضيلتين متعلقين بحول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا آما ولت وبصا
لح فانهما بطلان ان آما ولح لكن لا لانهما بل بواسطة مقدمه غريبه وهى ان كل متساو
المساوى مساو لذلك المساوى ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث يصدر وهذا

المقدم كما في قولنا أملزوم لب وب ملزوم لـ ج فآملزوم لـ ج لأن ملزوم الملزوم ملزوم
وقولنا الدرة في الحفرة والحفرة في البيت فالدرة في البيت لأن ما في الشيء الذي هو في
آخر يكون فيه أيضاً وأما إذا لم يصدق ثلث المقدم لم يحصل شيء منه كما إذا قلنا آملزوم

لب وب مباين لـ لم يلزم مندان آمباين لـ لان مباين المباين لا يجب ان يكون متبايناً
وكلنا اذا قلنا نصف ب وب نصف ج لم يحصل مندان ان نصف ج لان نصف النصف
لا يكون نصفاً وفوله قول اخر اذ بران القول اللازم يجب ان يكون مغايراً لكل واحد

من المفيد ما فات له ولم يعتبر ذلك في القياس لزوم ان يكون كل قضيتين قياسا كفاكنا
لاستلزامهما احدهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها وعكسها
فانه يصدر عليها انها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته قول اخر لكن لا يستلزم قياسا

قال وهو استثنائي ان كان غير النتيجة ونقيضها مذكور فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا
جسما فهو متغير لكنه جسم فهو متغير وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمختار
ينبغي انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف

وكل مؤلف حادث بنسخ كل جسم حادث وليس هو ولا ينقضها المذكور فيه بالفعل
الفاسق استثنائي وأما الثاني لأنه إما أن يكون عين النتيجة وينقضها المذكور
فيه بالفعل ولا يكون شيء منهما المذكور فيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا انما

هذا جملنا فهو معتبر لكنه جسم ينتج انه معتبر وهو بعينه مذکور فی القیاس اولی لكن فی
بمعتبر ينتج انه ليس بحییم وبقیضه ای قولنا انه جسم مذکور فی القیاس واما استثنائنا
لاشماله علی عرفنا الاستثناء اعنی لكن والثانی افترانی کقولنا الجسم مؤلف وکل مؤلف

انما انساب وضع التفتيحه ذكره واعلم انه قد زاد
 بعض المصنفين

التحقيق بعد قوله
لذا اتها قولاً اضر لفظاً بعينه
وهو احراز عنه قولنا لا شئ منه
البحر الحيوان وكل حيوان جسم فانه اميس
بعينه اس اذ لم يلزم عنه قول اضر لكون البحر فيه رقيقاً

هذا اللفظ لفظ اضطرار وهو ان بعض الجمل ليس بحكم لازم محمول على انه لازم
لكن قول آخر وهو قولنا بعض الجمل ليس بحكم لازم محمول على انه لازم
لكن قول آخر في بعض المواد دون بعض

... فانه يلزم من قولنا لا شيء من الخس
 ... ان كل شيء لا شيء من قولنا لا شيء من الخس
 ... ان كل شيء لا شيء من قولنا لا شيء من الخس
 ... ان كل شيء لا شيء من قولنا لا شيء من الخس

المشقة الأولى أو غيرها من الطرق ملائمة

صروف الاستثنائات من المصروفات
اشبهت الاستثنائات ولذا قال الجعوني
المقطع لا استدراك فيها من الاستثنائات
تعدرك بكن واداء ليس فيها ما وجب فيه
الاخراج فيها واما وجب فيه الاصل والكتاب
او الاستثنائات

اللافتحة بجمع عين الواو وانا قد تم الاستشهاد على الافتحة
في التبريد لكون مفهومه وجوديا ومفهوم
الافتحة في عدمها وقد تم الافتحة في
التفتة كذا بعد افتحاده

و هو الاقترانه
الاجاب
واقتران اجزاء من افراد الاستثنائه مطلقا ولا
مباحث الاقترانه البسط وادف من مباحث الا
استثنائه

سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

تجويز فاعل شئ من الناس
الانسان وكان له انما كان ففرض
النتيجة موجبة فخرية كونه
موجبة لثبوت كبري و
صلى
في الفلاس

[illegible]

۱۴

فهي معتبرة في الصغرى والكبرى اذا ضربت احدى الصغريات باحدى الكبرى انما لا ينجح
سنة عشر ضربا لكن اشراط الامر اقلما سقط ثمانية ضرب الصغريات السالبة مع الكبرى
الاربع والامر الثاني اربعة اخرى الصغريات الموجبات مع الجبر ثنتين فلم يبق الا اربعة
اضرب بالاقبل من موجبتين كلتاهما ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب آ فكل
ج آ والثاني من كلتاهما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كقولنا كل ج ب ولا شيء
من ب آ فلا شيء من ج آ الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا
ج ب وكل ب آ فبعض ج آ الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب آ فليس بعض ج آ ونشايح هذه الضروب بتبنيها
لا يحتاج الى برهان واعلم ان ههنا كفتين ايجاب وسلب اشرفها الايجاب لانه وجود
والتسلب عدم والوجود اشرف من العدم وكسبب الكلية والجزئية واشرفها الكلية لانها
اضبط واققع في العلوم واحص من الجزئية والاحص لاشماله على امرها بدا شرف فعلى
هنا
يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورا لاشمالها على شرفين واحصها السالبة الجزئية
لاحتوائها على خمتين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف التسلب الكلية
باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف
الكلية من جهات متعددة ولما كان المقصود من الاثبات اثباتها رتبة باعتبار ترتيب
نشايحها شرفا فقدم المنهج للاشرف على غيره **قال** واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف المقدمين

بالكف وكلية الكبرى والامحصل الاختلاف الموجب لعدم الاشاج وهو صدق القياس
مع ايجاب النتيجة نارة وسلبها اخرى **قول** الاشاج الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية
والكمية اما بحسب الكيفية فاختلاف مقدميه في الكيف بان يكون احدهما موجبه والا
سالبة واما بحسب الكمية فكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل
الاختلاف وهو صدق القياس نارة مع الايجاب واخرى مع السلب والاختلاف موجب

للعلم اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو انقضت المقدمات في الكيف
فاما ان يكونا موجبين او سالبيين واما ما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانا موجبين فلانه
يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلت الكبرى بقولنا كل
فرس حيوان كان الحق السلب اما اذا كانتا سالبيين فلصديق قولنا لاشي من الانا يحرق
لاشي من الفرس يحرق والحق السلب فلو قلنا لاشي من الناطق يحرق فالحق الايجاب واما لزوم ^{الاختلاف}
على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية فهي اما ان يكون موجبة او
سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما على تقدير الايجاب فلصديق قولنا لاشي
من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق الايجاب ولو بدلت الكبرى ببعض ^{الاصا}
فرس كان الصادق السلب اما على تقدير سلبها فلصديق قولنا كل انسان حيوان
بعض الجسم ليس بحيوان والصادق الايجاب وبعض الحجر ليس بحيوان والحق السلب اما ان
الاختلاف موجب لعلم القياس فلانه لما صدق مع الايجاب لم يكن منجبا للتسلب بل اصد
مع التسلب لم يكن منجبا للايجاب لان المعنى بالاشااج استلزام القياس لاحدهما **قال**
وضروب المنجزة ايضا اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية
كقولنا كل ج ب ولاشي من آ ب فلاشي من ج آ بالخلف وهو ضم نقض النتيجة الى الكبرى
لينتج نقض الصغرى وبالعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول والثاني من كليتين والكبرى
موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ج ب وكل آ ب فلاشي من ج آ بالخلف وبالعكس
الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث موجبة جزئية صغرى سالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من آ ب فنقض ج ليس آ بالخلف بعكس الكبرى
ليرجع الى الاول ونقض موضوع الجزئية وكل د ب ولاشي من آ ب فلاشي من ج آ ثم
نقول بعض ج د ولاشي من آ ب ليس بعض ج آ الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل آ ب فنقض ج ليس آ بالخلف **اقول**



في القبط

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الضروب المنجزة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين ايضا ربعة لانه بسفط باعتبار شرط
الاول ثمانية اضرب التالسان والموجيان الكلبيان والجزئيان والمختلفان باعبار
شرط الثاني اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع التالبيين والجزئية التالبية مع
نصفين اضرب التالبية اربعة الاول من الكلبيين والكبرى سالبة بنج سالبة كلبه
كقولنا كل ج ب ولا شئ من آ ب فلا شئ من ج آ فبانه بالخلف العكس اما الخلف فهو في
الشكل ان يؤخذ نصف النتيجة ويجعل الصغرى لان نشايج هذا الشكل سالبة فنقصها
هو الموجبة يصلح لصغرى الشكل الاول ويجعل الكبرى القياس كبرى لانها الكلبيها يصلح كبرى
الشكل الاول فينظم منها قياس الشكل الاول بنج لما نشا نصف الصغرى فيقول لم يصلح
من ج آ الصدف بعض ج آ ونضمه الى الكبرى هكذا بعض ج آ ولا شئ من آ ب بنج من الشكل
الاول بعض ج ل ب ب وفلك ان الصغرى كل ج ب هـ ف بالخلف لا يلزم من الصورة لانها
بلهية الانشاج فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدف ففتبين ان
يكون من نصف النتيجة فيكون محالا والنتيجة حصة واما العكس فبان بعكس الكبرى بان نل
الى الشكل الاول وبنج النتيجة المذكورة فيقول مني صدف الفريضة صدف الصغرى مع عكس
الكبرى ومعني صدف الصغرى مع عكس الكبرى صدف النتيجة فني صدف الفريضة صدف
النتيجة وهو المظالم الثاني من كليتين والصغرى سالبة كلبه بنج سالبة كلبه كقولنا لا شئ
من ج ب وكل آ ب فلا شئ من ج آ بالخلف والعكس اما الخلف فالطريق المذكور واما
العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لا تنعكس الاجزئية والجزئية لا ينج فيكبر
الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لا شئ من ج ب
الى لا شئ من ج ب وجعلنا ها كبرى اكبرى القياس فلكل آ ب ولا شئ من ج ب بنج من
ثاني الاول لا شئ من ج آ وهو ينعكس الى لا شئ من ج آ وهو المظالم الثالث من صغرى موجبة
جزئية وكبرى سالبة كلبه بنج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ج آ ثم بعكس

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

المقدمة الثانية الى بعض ج د و يتم مع نتيجة القياس الا قد هكذا بعض ج د ولا شيء من نتائج
 من الشكل الاول بعض ج ليس وهو المطلوب فالافتراض يكون ابدا من قياسين احدهما من
 ذلك الشكل ولكن من ضربا جلى والاخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبه جزئية
 وكبرى موجبه كلية ينتج سالبه جزئية كقولنا بعض ج ليس بـ وكل آب فبعض ج ليس بـ ولا يبر
 بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها كبرى جزئية والجزئية لا تصلح لكبرى الشكل الاول
 ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس ويقدّر بقولها لا يقع في كبرى الاول وبيانه اما
 بالخلف او بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية مركبة لمحقق وجود الموضوع وانما
 الضروب بذلك الترتيب الضربين الاولين متجان للكل فلا بد من تقديمهما على الاخرين
 وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمالها على صغرى كل الاول بخلاف الثاني
 والرابع **قال** اما الشكل الثالث فشرطه موجبه الصغرى والا يحصل الاختلاف وكلية
 احدي مقدمتيه الا لكان بعض المحكوم عليه بالصغرى غير البعض المحكوم عليه بالكبرى فلا
 التقدير وضروبه التامة ستة الاول من موجبين كليين ينتج موجبه جزئية كقولنا كل
 بـ جـ وكل بـ آ فبعض جـ آ بالخلف وهو ضم نفى النتيجة الى الصغرى لينتج نفى الكبرى
 وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليين والكبرى سالبه ينتج سالبه جزئية
 كقولنا كل بـ جـ ولا شيء من بـ آ فبعض جـ ليس بـ آ بالخلف وبكسر الصغرى الثالث من جيبين
 والكبرى كلية ينتج موجبه جزئية كقولنا بعض جـ وكل بـ آ فبعض جـ آ بالخلف وبكسر الصغرى
 وبفرض موضوع الجزئية فكل بـ وكل بـ آ فكل بـ آ ثم نقول كل بـ جـ وكل بـ آ فبعض جـ آ
 وهو المطلب الرابع من موجبه جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا
 بعض بـ جـ ولا شيء من بـ آ فبعض جـ ليس بـ آ بالخلف وبكسر الصغرى والافتراض الخامس
 من موجبين والصغرى كلية ينتج موجبه جزئية كقولنا كل بـ جـ وبكسر بـ آ بالخلف
 بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض ان كانت السالبة مركبة **اقول**



في الفتيان

[illegible]

بشرط في انشاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجاب الصغرى وبحسب الكمية
كلية احدى المقدمات اما ايجاب الصغرى فلا تها لو كانت سالبة فالكبرى اما ان يكون
موجبه او سالبة واما ما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانشاج اما اذا كانت
موجبه فكقولنا الاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او ناطق والحق في الاول
الاستحاج في الثاني السلب واما اذا كانت سالبة كما اذا بدلنا الكبرى بقولنا الاشئ من ال^{انسان}

بصاهل او حمار والصادق في الاول لا يجاب في الثاني السلب اما كلبه احدى
فلاهما لو كانا جريئين احمل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالا كبر غير البعض
من الاوسط المحكوم عليه بالا صغر فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الا صغر كقولنا بعض
الحجوان انسان وبعضه فرس فالحكم على بعض افراد الحجوان بالفرسية لا يغدق الى البعض
المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضروب ستة لان اشترط
اجاب الصغرى حذف ثمانية ضرب كما في الاول واشترط كلبه احدى ضاربين
اخرين وهما الكبيران الجزئيان مع الموجبة الجزئية الصغرى الاول من موجبين كلبين
ينج موجبة جزئية كقولنا كلب ب ج وكل ب ا فبعض ج ا لوجهين احدهما الخلف والآخر
في هذا الشكل ان يجعل بعض النتيجة لكلية كبرى اذ هذا الشكل لا ينج الاخرية ومثله

القياس لا يجابها صغرى فينظم منها قياس من الشكل الاول فينتج لما بنا في الكبرى فيؤثر في
لوم يصدق بعض ج الصدق بقبضه وهو لا شئ من ج آنكل ب ج ولا شئ من ج آ ب ج
لا شئ من ب آ وكان الكبرى كل ب آ هـ وثانيهما عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول
وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كلبين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية
كل ب ج ولا شئ من ب آ بعض ج ليس آ بالخلف وبعكس الصغرى كما سلف في الضرب الاول
بلا فرق وانما لم ينتج هذان الضربان الكلية لجواز ان يكون الا صغرى عم من الاكبر وامتناع
ايجاب الاخص لكل افراد الاعم او سلبه عنها كقولنا اكل انسان حيوان وكل انسان ناطق

[illegible]

حیوان و بعضی آن
 انسان ضایع نیست بعض
 حیوان ضایع است با مختلف کماتر
 و با افتراض و هو فرض موضوع الگبر الکاتب
 مثلاً فخر کاتب انسان و کلام کاتب ضایع نمی شود
 مگر نفوذ کلام کاتب حیوان و کلام کاتب انسان
 حیوان کلام کاتب حیوان و کلام کاتب انسان

کتابخانه خطی
کتابخانه خطی
کتابخانه خطی
کتابخانه خطی
کتابخانه خطی
کتابخانه خطی

نور محمد نور
نور محمد نور

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بفرس بملف و بکس القصر کما تروا الشان من جوه
و ذلک بالمرآة المثلثی ای
المرآة المثلثی ای
المرآة المثلثی ای

ولا شيء من الانسان بفرض وان لم ينسجها الكل لم ينسج شيء من الضروب الباقية لان الضرب
 الاول اخص الضروب المنسجة للايجاب والقرب الثاني اخص الضروب المنسجة للسلب والاول
 انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم الثالث من موجبين والكبرى كلية ينتج موجبه
 جزئية بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وهو ظ والا ففرض وهو
 بفرض موضوع الجزئية وكل د ب وكل د ج ثم يضم المقدم من الاول الى الكبرى القياس ينتج
 من الشكل الاول كل د ا ثم يجعلها الكبرى للمقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل بعض
 ج ا وهو المظهر الرابع من موجبه جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
 ب ج ولا شيء من ا فبعض ج ليس بالطرف الثالث والكل في الخامس من موجبين والصغرى
 كلية ينتج موجبه جزئية كل ب ج وبعض ب ا بالخلف والا ففرض موضوع
 الكبرى فكل د ب وكل د ا ثم نقول كل د ب وكل ب ج فكل د ج ثم نقول كل د ج و
 كل د ا فبعض ج ا وبالعكس الكبرى وجعلها الصغرى ثم عكس النتيجة لا بعكس الصغرى
 لان الكبرى جزئية لا يصلح لكبرية الشكل الاول السادس من موجبه كلية صغرى
 جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والا
 في الكبرى ان كانت مركبة لم يتحقق وجود الموضوع لا بعكس الصغرى لان الجزئية لا تقع
 في كبرى الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس فيعكسها لا يصلح
 لصغرية الاول وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول اخص الضروب
 المنسجة للايجاب الثاني اخص الضروب المنسجة للسلب والاخص اشرن وقدم الثالث والرابع
 على الآخرين لاشغالها على كبرى الشكل الاول **قال** واما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكثرة
 الكيفية ايجاب المقدمين مع كلية الصغرى واختلافها بالكيف مع كلية احدهما والا
 يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناجمة ثمانية الاول من موجبين وكبرى
 ينتج موجبه جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الرابع

كل آ ب فلا شيء من ج وكل آ ب فلا شيء من ج



من رجبی ۱۴۰۰ الی ۱۴۰۱
 ۱۵۱
 و در اینجا بعضی از ترتیب انرا
 و در اینجا بعضی از ترتیب انرا
 و در اینجا بعضی از ترتیب انرا

من كلبين والصغرى موجبة بنج سالبة جزئية كقولنا كل بيتج ولا شئ من آب فيعض ج ليس
بعكس المفادتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى بنج سالبة جزئية
كقولنا بعض ج ولا شئ من آب فيعض ج ليس كما مر انفا السادس من سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى بنج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل آب فيعض ج ليس
الصغرى ليرتد الى الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى بنج سالبة
جزئية كقولنا كل ب ج وبعض آب ليس بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن
من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى بنج سالبة جزئية كقولنا لا شئ من ب ج
وبعض آب فيعض ج ليس بعكس الزئيب ثم بعكس النتيجة **اقول** شرط انما ج الشكل

فالأول هو الأيجاب في الثاني السلب وإن كانت كبرى صدق قولنا بعض الإنسان ليس
وبعض الحيوان إنسان فأنحو الأيجاب وبعض الناطق إنسان النحو السلب ضرورة
الناجزة بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسقوط أربعة ضرب باعتبار عظم السالب و
ضربين لعظم الموجبين مع جزئية الصغرى وضربين آخرين لعظم المختلفين الجزئيين الأول

[illegible]

اشترک آراخ
کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الحنفية

مجلس ششم

کتاب التاج فی شرح التاج

حيوان وبعض الابيض ليس بانسان فبعض الحيوان
ليس بابيض بعكس الكبري يرجع الى ان الله

برج السیما مطبوعه و دوله
بنار علی انکاسر استالیه
جزیه الثامن
میتالیه

کلیه صغری و موجبه خضیه کبری مخلو شانه من همیلا

سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

من موجبين كليين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل بيج وكل آب فبعض آ بعض ب
ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا الترتيب اردنا الى الشكل الاول هكذا كل آب وكل بيج ينتج كل
آج وهو يعكس الى بعض آ وهو المظن ولا ينتج كل بيج ازا ان يكون الاصغر ثم من الاكبر
امتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان
بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبي الكبري جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل بيج
وبعض آب فبعض آ بعض ب كما مر الثالث من كليين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة
كلية كقولنا لاشئ من بيج وكل آب فلا شئ من آ بعض الترتيب ايضا كما مر الرابع من
كليين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كل بيج ولا شئ من آب فبعض آ ليس بـ
المفاد مبرهن ليس الى الشكل الاول هكذا بعض ب ولا شئ من آ فبعض آ ليس وهو المظن
ولا ينتج كل با الاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفريد انسان
ازال الصادق ليس بعض الحيوان فربما الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
سالبة جزئية كقولنا بعض بيج ولا شئ من آب فبعض آ ليس بعض المبرهن كما مر
السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ب ليس
وكل آب فبعض آ ليس بعض الصغرى ليرد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها
السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل بيج وبعض آ
ليس ب فبعض آ ليس بعض الكبري ليرجع الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن
من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لاشئ من بيج وبعض آ
ب فبعض آ ليس بعض الترتيب ليرد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه
الضروري ليس باعتبار اننا جعلها لاشئ البعد ها عن الطبع بل باعتبار اننا جعلها بل باعتبار
انفسها فلا بد من تقدم الاول لانه من موجبين كليين والايجاب الكل اشرف الاربعة وقد
الثاني اعم وان كان الثالث والرابع لكونه اخص من الخامس ثم السادس والسابع على

من كليين كليين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل بيج وكل آب فبعض آ بعض ب
ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا الترتيب اردنا الى الشكل الاول هكذا كل آب وكل بيج ينتج كل
آج وهو يعكس الى بعض آ وهو المظن ولا ينتج كل بيج ازا ان يكون الاصغر ثم من الاكبر
امتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان
بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبي الكبري جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل بيج
وبعض آب فبعض آ بعض ب كما مر الثالث من كليين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة
كلية كقولنا لاشئ من بيج وكل آب فلا شئ من آ بعض الترتيب ايضا كما مر الرابع من
كليين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كل بيج ولا شئ من آب فبعض آ ليس بـ
المفاد مبرهن ليس الى الشكل الاول هكذا بعض ب ولا شئ من آ فبعض آ ليس وهو المظن
ولا ينتج كل با الاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفريد انسان
ازال الصادق ليس بعض الحيوان فربما الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
سالبة جزئية كقولنا بعض بيج ولا شئ من آب فبعض آ ليس بعض المبرهن كما مر
السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ب ليس
وكل آب فبعض آ ليس بعض الصغرى ليرد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها
السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل بيج وبعض آ
ليس ب فبعض آ ليس بعض الكبري ليرجع الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن
من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لاشئ من بيج وبعض آ
ب فبعض آ ليس بعض الترتيب ليرد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه
الضروري ليس باعتبار اننا جعلها لاشئ البعد ها عن الطبع بل باعتبار اننا جعلها بل باعتبار
انفسها فلا بد من تقدم الاول لانه من موجبين كليين والايجاب الكل اشرف الاربعة وقد
الثاني اعم وان كان الثالث والرابع لكونه اخص من الخامس ثم السادس والسابع على



۵۴

[illegible]

قوله لان احد قياسي اما غير شتر على شرط الاناج

او مرتب

على مية الضرب

المطلوب انما هو اقول

في القسم الاول من انما هو

الذي هو مركب من كيتين والتميز موجب

فولان ان يكون ولا شتر من مجموع

فرض الكلية في كل من

المقدمة في كل من

الضرب في كل من

جوانب كل من

الافراض في كل من

بكذا في كل من

المطلوب انما هو

والفرض في كل من

شرائط الاناج

ينبغي على البصيرة

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

في كل من

الموضوع فحصل مقدمتان كليات وان كانت مقدمة القياس جزئية لا اعتبارا بنابر
 الافراد نقول فيحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعنا ان الشخصيات في الاناج
 بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لاشك ان احد المفهومين هو واحد
 الاوسط في القياس فيكون احدي مقدمتي الافتراض محمولها الحد الاوسط فتضم هذه
 المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وينتج نتيجة اذا ضمت الى المقدمة
 الاخرى الافتراضية يحصل النتيجة المطلوبة ففي الافتراض فيما نزع العموم ان احدا
 لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على نظم ذلك الشكل المطم الاناج وهو
 ليس بصحيح على الاطلاق لان الافتراض في عامس هذا الشكل ليس مك بل احد القياسين
 فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل الثالث والافتراض في ثابته ايضا لا يجب ان يفر
 كما فترده فانه يمكن ان يتزيجت يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الشكل
 على ان الاناج والاستفناج من الاول والثالث اظهرا بين من الاناج من الرابع
 والاول ثم اتك تراهم يقتضون في باب العكوس في الكليات والجزئيات ولا يقتضون
 في باب الافسار الا في الجزئيات وهو ايضا ليس بمفهوم مطم بل الافتراض في الشكل الثاني
 والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان احدهما سببه اما غير مشتمل على شرط الاناج
 او مرتب على هيئة الضرب المطلوب انما هو واما الافتراض في الشكل الرابع فتدبر
 في المقدمة الكلية كما في كبر والضرب الاول وصغرى الضرب الرابع وعليك الاغبا
 والامتحان بما اعطيناك من القانون **قال** المتقدمون كانوا يقتصرون الضروب الناجزة
 في الخمسة الاول وذكر عدم استاج الثلاثة الاخرى الاختلاف في القياس من البسط
 ونحو شرط كون السالب فيها من احدي الخاصتين فلفظ ما ذكرنا من الاختلاف
اقول المتقدمون كانوا يقتصرون الضروب الناجزة في هذا الشكل في الخمسة
 الاول وكان عندهم ان الضروب الثلاثة الاخرى عقيمة لعدم الاختلاف فيها اما في



الفصل الثاني في المختلطات

١٥٥

يكون قاطبة لا انعكاس لا مطلق تهاب لم يحصل

الموجب

لعمري فان

ان من انحراف

صغرى سانية فريضة وكبرى موجبة

تحتية ينتج بعكس الصغرى لثبوت الاشكال

اشكاله وينتج النتيجة المذكورة واشكاله لا يتغير

المطلوبة وفيه انحراف الاشكال الثالث وينتج

اشكاله وينتج النتيجة المذكورة واشكاله لا يتغير

المطلوبة وفيه انحراف الاشكال الثالث وينتج

اشكاله وينتج النتيجة المذكورة واشكاله لا يتغير

المطلوبة وفيه انحراف الاشكال الثالث وينتج

اشكاله وينتج النتيجة المذكورة واشكاله لا يتغير

المطلوبة وفيه انحراف الاشكال الثالث وينتج

اشكاله وينتج النتيجة المذكورة واشكاله لا يتغير

المطلوبة وفيه انحراف الاشكال الثالث وينتج

اشكاله وينتج النتيجة المذكورة واشكاله لا يتغير

المطلوبة وفيه انحراف الاشكال الثالث وينتج

اشكاله وينتج النتيجة المذكورة واشكاله لا يتغير

المطلوبة وفيه انحراف الاشكال الثالث وينتج

اشكاله وينتج النتيجة المذكورة واشكاله لا يتغير

القرب السادس فلصديق قولنا ليس بعض الحيوان باثنان وكل من حيوان وكل

حيوان واما في السابع فلا نرى صديق قولنا اكل انسان ناطق وبعض الغرس ليس باثنان

او بعض الحيوان ليس باثنان واما الثامن فقولنا الاشئ من الاشئ انسان بغيره وبعض

الناطق انسان او بعض الحيوان انسان واما العشرة فقولنا بان بيان الاختلاف

في هذه الضروب انما يتم اذا كان الضرب مركبا من الضروب البسيطة كما فشرط في اننا

ان يكون الضرب البسيط المستعمل فيها من احدى الخاصتين فلا يفتقر تلك القفوض عليها واما

ان اتنا جهاتنا على انعكاس البنية الجزئية الخاصة كقسطها لان السادس والسابع انما

يرتدان الى الشكل الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدله

بمحصل من الشكل الاول سانية خاصة بعكس النتيجة المطلوبة ولم يظهر للفتنة

وانتقوا لبعض الافاضل المتأخرين ان وقف عليه فبين ذلك **قال الفصل الثالث**

في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه محجب بجهته الصغرى **اقول المختلطة هي**

الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار الموجهات في المقدمات يعتبر

لا تخرج الاشكال شرط اما الشكل الاول فشرطه باعتبار الموجهة ان يكون الصغرى

فعلية فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدد الحكم من الاوسط الى الاضغلات الكبرى

على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالكبرى والا صغر ليس مما اوسط بالفعل بل

بالامكان فحاذان معنى بالقوة ولا يخرج الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط البشري

الضروري المذكور كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد بغيره بالضرورة

بشكل كل حمار فري بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل

فهو فري بالضرورة والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل اصلا فالحكم على المركوب بالفعل لا

يتعدا **قال** والنتيجة فيه الكبرى ان كانت غير المشروطين والعرفيين والافعال الصغرى

محدودا عنها مبدأ اللادوام واللاضرورة والضرورة المخصوص بالصغرى ان كانت الكبرى

الفصل الثاني في المختلطات

١٥٤

قد واما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى

الوصفتين

كانت النتيجة

لصغرى اقول اذا كانت

احدى المقدمتين وصفتها الاخرى

او الكبرى سقط اعتبار الوصف في النتيجة

كقولنا كبري متحرك متغيرا دام متحركا وكبري متغيرا دام متغيرا

نتيجة كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

لكن النتيجة كانت كبري متغيرا دام متغيرا

بالوصف كذا اذا كان الوصف في المقدمتين

ان كان الوصف في المقدمتين

في المقدمتين سقط اعتبار الوصف في النتيجة

كقولنا كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

نتيجة كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

لكن النتيجة كانت كبري متغيرا دام متغيرا

بالوصف كذا اذا كان الوصف في المقدمتين

ان كان الوصف في المقدمتين

في المقدمتين سقط اعتبار الوصف في النتيجة

كقولنا كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

نتيجة كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

لكن النتيجة كانت كبري متغيرا دام متغيرا

بالوصف كذا اذا كان الوصف في المقدمتين

ان كان الوصف في المقدمتين

في المقدمتين سقط اعتبار الوصف في النتيجة

كقولنا كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

نتيجة كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

لكن النتيجة كانت كبري متغيرا دام متغيرا

بالوصف كذا اذا كان الوصف في المقدمتين

ان كان الوصف في المقدمتين

في المقدمتين سقط اعتبار الوصف في النتيجة

كقولنا كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

نتيجة كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

لكن النتيجة كانت كبري متغيرا دام متغيرا

بالوصف كذا اذا كان الوصف في المقدمتين

ان كان الوصف في المقدمتين

في المقدمتين سقط اعتبار الوصف في النتيجة

كقولنا كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

نتيجة كبري متحرك متغيرا دام متغيرا

لكن النتيجة كانت كبري متغيرا دام متغيرا

العاقبتين وبعد ضم اللاد دام اليها ان كانت احدتا الخاصتين اقول قد عرفت ان الموجبات

المعبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرناها في الكبرى والصغرى حصل من مائة وستة وستون

وهي الحاصلة من ضرب ثلث عشرة في نفسها لكر الشراط فقلبت الصغرى اسقط من تلك الحاصل

ستة وعشرين اخلاطا وهي الحاصلة من ضرب المكتبين في ثلث عشرة فينت الاخلاطا

النتيجة مائة وثلاثة واربعين وضابطا بطاقتها ان الكبرى اما ان تكون احدى الوصفين

الاربع التي هي الشرطتان والعرفيتان وغيرها فان كانت الكبرى غير الوصفين الاربع

بان يكون احدى التسع الباقية فالنتيجة كالكبرى وان كانت الكبرى احدى الباقية فالنتيجة

كالصغرى لكن ان كان فيها فيدا اللاد دام او اللا ضرورية خذناه وكذلك ان وجدنا

فيها ضرورة مخصوصة بها اي غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم تطرح الكبرى ان لم

يكن فيها فيدا اللاد دام كما اذا كانت احدى العاقبتين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان

كان فيها فيدا اللاد دام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمنناه الى المحفوظ وكان المجموع الحاصل

منهما جهة النتيجة اما الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير الوصفين الاربع كانت

النتيجة كالكبرى فلا ندراج اليه فان الكبرى ح ذلك على ان كل ما ثبت له الاوسط بال

فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعبر في الكبرى لكن الا صغر مما ثبت له الاوسط بالفعل

فيكون محكوما عليه بالاكبر بملك الجهة المعبر واما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احد

الوصفتين الاربع كانت النتيجة كالصغرى فلان الكبرى ح تدل على ان دوام الاكبر

الاوسط ولما كان الاوسط مستند بما لا اكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر محجب بثبوت الاوسط

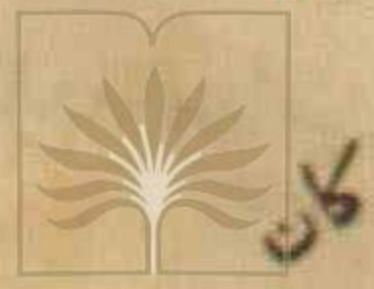
له فان كان ثبوت الاوسط دائما كان ثبوت الاكبر ايضا دائما وان كان في وقت كان

في وقت وان كان الاوسط مستند بما لا اكبر بالضرورة كما في الشرطتين كان ضروري

ثبوت الاكبر للاصغر محجب بضرورة ثبوت الاوسط له لان الضروري للضروري للثبوت

ضروري له واما حذف لاد دام الصغرى ولا ضروريها فلان الصغرى لما كانت ح

كخرج آية موج لان الله لم يثبت الا بالثابت بعينه
اي وصف الا صغر ثابت له وان كانت الكبرى ضرورية
كانت النتيجة كذلك لان الاكبر ضروري لوصف الاكبر
الاثبت لوصف الا صغر فيكون الاكبر ثابتا لوصف



في المختلط

١٥
 وادام الموضوع موصوفاً بما وصف لم يتطرق فيه شيء من
 صدق المقدمات لأن الكبرى تكون لازمة
 لانا
 بالضرورة ثم قلنا وكفى في غاية
 بوصف بأنه آ ما دام موصوفاً بـ لا واما
 قلنا بأن كل من يوصف بـ إنما يوصف وفقاً لما
 واما هذه اختلاف الضرورية حتى يصديق وحق فإن يتجهها
 ضرورة لا مع الكبرى وهذه ايضا شكا
 وانا يكون ضرورية لان
 حتى يردم

والکبری و جبریه عزت
مع حسن الجودی
بنی

و در تمام متون که لا داعی ای باشد از متون متحرک بغير
تغيير ضرورتی بوصف حرکت و وصف
حرکت ضرورتی لذات افلک توصف
التغيير ضرورتی لذات افلک ذات
ما مجید خلاصه من کذب الضرری صادق
في المثال كون الضرری صادق
ليس بل ضرورتی ذات ثبت لما لا ضرری
لذات ضرورتی از لوازم ثبت لما لا ضرری بالضرورة
لذات ضرورتی کذا ضرورتی بالضرورة
کما سبق و هذا في اجزاء الاوامر و وصف الضرری
لذات الخیر التیمی و کذا في الضرری
بغير کذا في التیمی و کذا في الضرری
ثبت ما رتبته من کذب الکبری و هذا ما لا یقتضی
قال في شرح کلام الکلمات ما هذا الكلام
انما ذا کان التیمی الضرری ضروری

فيه وهم الباع بالضرورة وقال ايضا ما الفظه المراد
ان القهني
الضرورة والكبرى
العرفية الوجودية لا يمكن
يصدقا معاشا له ان نقول كثر تلك
تتوكل بالضرورة وكل متحرك متغير لا دائما
ما دام متحركا وذلك لان الكبرى تقتضي دوام الاكبر
ان يكون الاكبر ايضا ذاتا لثباته فيكون الاكبر
فرض لا دائما كجسم الذات فان الاكبر كان دائما لوصف فيلزم
تقتضي ان كل ما وصف به ذاته متحرك دائما يقتضي ان بعض ما وصف
بانه متحرك فان هذا الوصف لا يكون دائما يقتضي ان بعض ما وصف
بانه متحرك في هذا الوصف لا يكون دائما يقتضي ان بعض ما وصف
فان لا ينظم منها قياس هذا في المقدمات والتقدير الصحيح
لكن هذا التاثير ليس بكمالكبرى كما يقتضيه قول الشيخ فين قال
واما القليل كذب الكبرى يستقيم ايضا على وجه وهو ان يصح
لما دحضت قبل الكبرى على انها صادقة ثم اقبلت بكبرى تناقضها
علم انها كاذبة لان التناقض لما فرض صادقا تكون لانه
كاذبا وقد صرح الشيخ في بعض كتبه بهذا الوجه وما ذهب اليه
صاحب البصائر فهو ان القليل ينبغي ان يكون قياسا
يكون اما كجسم الكبرى او كجسم الكبري
او كجسم الكبري
الاوسط الذي يخرج القياس عنه ان يكون قياسا
وذلك لانا اذا جعلنا الدوام في الكبرى
جزء من الموضوع حتى يصير العضية
كل متحرك لا دائما فهو
متغير لم يكن الكبرى

كان اللادوام واللاضرورة فيها سائبة والتالسبة لا مدخل لها في اناج هذا الشكل
واما حذف الضرورة المخصوصة بالصغرى فلان الكبرى اذا لم تكن فيها ضرورة جازا تفككا
الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز انفكاك الاكبر
عن الاصغر فلم يبعد ضرورة الصغرى الى النتيجة واما ضم اللادوام والكبرى فلان اناج البين
ايضا فلان الكبرى تحذف على ان الاكبر غير دائم لكل ما هو اوسط والاصغر مما هو اوسط
الاكبر غير دائم لمثلا الصغرى الضرورية مع المشروطة العاقبة ينتج ضرورة لان النتيجة
كالصغرى فيها ومع المشروطة الخاصة ضرورة لا دائمة لانضمام اللادوام مع الصغرى لكن
القياس الصادق المقدم لا يثبت منها لان القياس ملزم للنتيجة فلا ينظم القياس
الصادق المقدم منها لزم صدق الملزوم بدون اللازم وانتهى ومع العرفية العامة ينتج
دائمة بحذف الضرورة التي هي مختصة بالصغرى منها فلم يبق الا اللادوام ومع العرفية الخاصة
ينتج دائمة لا دائمة بحذف الضرورة وضم اللادوام والقياس الصادق المقدم لا ينظم
ايضا والصغرى الدائمة مع احدي العامتين ينتج دائمة ومع احدا الخاصتين دائمة لا دائمة
ولا يصدق مقدمنا القياس منها ايضا كما عرفت لا يقال المشروطة ان فترت بالضرورة
ما دام الوصف ينتج الصغرى الدائمة معها ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبرى
بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ما دام وصف الاوسط وما يدوم له وصف الاوسط
هو الاصف فيكون الاكبر ضروريا في الثبوت له وان فترت بالضرورة بشرط الوصف لم
ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة كالدائمة لذلك الكبرى على ان ضرورة الاكبر
بشرط وصف الاوسط فاللزام ليس الا ان الاكبر ضروري للاصغر بشرط وصف الاوسط
لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فحاز ان لا يفي ضرورة الاكبر لا نأقول وصف الاوسط
الاصغر اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكذلك الاصغر محقق ذات الاصغر ووصف الاوسط

کتابخانه عمومی

[illegible]

في المختلط

١٥٩

وهي المشروطة الخاصة والوفية مع الكبرى الوافية غير متنج للاختلاف الموجب لعدم
 الانتاج فانه يصدر قولنا لا شيء من المختف بمضى بالضرورة مادام مختفا وفي وقت غير
 لادائما وكل فرمضى بالضرورة في وقت معين لادائما مع امتناع السلب بالامكان العا
 لصدور كل مختف بالضرورة ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل شئ مضى في وقت معين
 لادائما امتنع الايجاب مني لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج سائر الاختلاطات لاسيما
 عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة
 او مع الكبرى المستوطنة ومحصلة ان الممكنة ان كانت صغرى لم تستعمل الا مع الضرورية
 المطلقة ان الممكنة الصغرى لم ينتج مع السبع الغير المتعكدة التواليل لعدم صدق الدوام
 على الصغرى وعدم كون الكبرى من السبع المتعكدة التواليل فلو استعملت الممكنة الصغرى
 مع غير الضرورية بات الثلاث لكان اختلاطها مع الدوام الثالث التي هي الدائمة والعرفية
 لكن اختلاطها مع الدائمة عظم بخلاف ان يكون الثالث للشيء بالامكان مملوبا عنه دائما كقولنا
 كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شيء من الرومي اسود دائما مع امتناع سلب الشيء عن
 نفسه ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من التركي اسود دائما امتنع الايجاب بلزم من عظم
 هذا الاختلاط عظم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية اما مع العرفية العامة فلان الدوام
 اخص وعظم الاخص بوجب عظم الاعم واما مع العرفية الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة
 مع الممكنة وعدم انتاج الدوام ايضا لان الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيفية كان
 الدوام موافقا لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل من المتفقين في الكيف ومن
 لم ينتج العرفية الخاصة مع الممكنة يخرج منها يكون العرفية الخاصة معها عقيمة اذا مضى
 القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد جزئيهما معها وبعد انتاجها عدم انتاج
 جزئيهما معها ومن هنا تتمهم بقولون الفاس من بسطين فاس واحد ومن مركبه
 بسيطة ان الممكنة اذا كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة فلا تفرق بين من

او مع الكبرى المستوطنة وان كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة اما الاول فلا تفرق فظهر من الشرط الاول

وهو ان
 لا شيء
 من
 المختف
 مضى
 في
 وقت
 معين
 لادائما
 مع
 امتناع
 السلب
 بالامكان
 العا
 لصدور
 كل
 مختف
 بالضرورة
 ولو بدلنا
 الكبرى
 بقولنا
 وكل
 شئ
 مضى
 في
 وقت
 معين
 لادائما
 امتنع
 الايجاب
 مني
 لم
 ينتج
 هذان
 الاختلاطان
 لم
 ينتج
 سائر
 الاختلاطات
 لاسيما
 عدم
 انتاج
 الاخص
 عدم
 انتاج
 الاعم
 والثاني
 عدم
 استعمال
 الممكنة
 الا
 مع
 الضرورية
 المطلقة
 او
 مع
 الكبرى
 المستوطنة
 ومحصلة
 ان
 الممكنة
 ان
 كانت
 صغرى
 لم
 تستعمل
 الا
 مع
 الضرورية
 المطلقة
 ان
 الممكنة
 الصغرى
 لم
 ينتج
 مع
 السبع
 الغير
 المتعكدة
 التواليل
 لعدم
 صدق
 الدوام
 على
 الصغرى
 وعدم
 كون
 الكبرى
 من
 السبع
 المتعكدة
 التواليل
 فلو
 استعملت
 الممكنة
 الصغرى
 مع
 غير
 الضرورية
 بات
 الثلاث
 لكان
 اختلاطها
 مع
 الدوام
 الثالث
 التي
 هي
 الدائمة
 والعرفية
 لكن
 اختلاطها
 مع
 الدائمة
 عظم
 بخلاف
 ان
 يكون
 الثالث
 للشيء
 بالامكان
 مملوبا
 عنه
 دائما
 كقولنا
 كل
 رومي
 فهو
 اسود
 بالامكان
 ولا
 شيء
 من
 الرومي
 اسود
 دائما
 مع
 امتناع
 سلب
 الشيء
 عن
 نفسه
 ولو
 بدلنا
 الكبرى
 بقولنا
 ولا
 شيء
 من
 التركي
 اسود
 دائما
 امتنع
 الايجاب
 بلزم
 من
 عظم
 هذا
 الاختلاط
 عظم
 اختلاط
 الممكنة
 الصغرى
 مع
 العرفية
 اما
 مع
 العرفية
 العامة
 فلان
 الدوام
 اخص
 وعظم
 الاخص
 بوجب
 عظم
 الاعم
 واما
 مع
 العرفية
 الخاصة
 فلعدم
 انتاج
 العرفية
 العامة
 مع
 الممكنة
 وعدم
 انتاج
 الدوام
 ايضا
 لان
 الاصل
 لما
 كان
 مخالفا
 للممكنة
 في
 الكيفية
 كان
 الدوام
 موافقا
 لها
 في
 الكيف
 ولا
 انتاج
 في
 هذا
 الشكل
 من
 المتفقين
 في
 الكيف
 ومن
 لم
 ينتج
 العرفية
 الخاصة
 مع
 الممكنة
 يخرج
 منها
 يكون
 العرفية
 الخاصة
 معها
 عقيمة
 اذا
 مضى
 القضية
 المركبة
 مع
 قضية
 اخرى
 انتاج
 احد
 جزئيهما
 معها
 وبعد
 انتاجها
 عدم
 انتاج
 جزئيهما
 معها
 ومن
 هنا
 تتمهم
 بقولون
 الفاس
 من
 بسطين
 فاس
 واحد
 ومن
 مركبه
 بسيطة
 ان
 الممكنة
 اذا
 كانت
 كبرى
 لم
 تستعمل
 الا
 مع
 الضرورية
 المطلقة
 فلا
 تفرق
 بين
 من



النتيجة ضرورة لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب
 عن الطرف الاخر يكون احد الطرفين ضروري السلب عن الآخر ^{ذات} لاننا نقول الحكم في المقدار
 له الا بان الاوسط ضروري الثبوت لذات احد الطرفين ضروري السلب عن ذات
 الاخر ^{ذات} لان من ذات احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الاخر وهو ليس
 بمطلوب والمطلوب ان وصف احد الطرفين ضروري السلب عن الآخر لا يلزم من ضرورة
 سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصديق قولنا في المثال المشتمل على من الحمار
 بغير بالضرورة وكل مركوب زيد بغير بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الحمار بكونه
 زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان واما حذف زيد الوجود من الصغرى
 فلانها ان كانت مع كبرى بسيطة كان زيد وجودها موافقة لها في الكيف وان كانت
 مع مركبة لم ينتج مع اصلها الماذكر نادلا مع زيد وجودها لان زيد الوجود اما
 مطلقا او ممكنا او مطلقا عاقلة وممكنة ولا انتاج في هذا الشكل منها واما حذف
 الضرورة من الصغرى فلان المقدرات الدوام لا يصح على الصغرى فلو كان فيها ضرورة
 لكانت اما ضرورة الشرط او الضرورة الوفائية والضرورة المنتشرة واختص الاختلاط
 من احدهما ومن مقدمته اخرى الاختلاط من شرطين او من وفتية وشرطية الضرورة
 فيها لم تعد الى النتيجة اما في الاختلاط من الشرطين فلان الاوسط بينهما ضرورة
 الثبوت لمجموع ذات احدى الطرفين ووصفه ضروري السلب عن مجموع ذات الطرف
 الاخر ووصفه لا يلزم منه الا المناقاة الضرورية ^{ذات} بموعين والمطلوب ضرورة مناقاة
 وصف احد الطرفين لمجموع ذات الطرف الاخر ووصفه وهو غير لازم واما في الاختلاط
 من الوفتية والشرطية فلان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت للصغرى في بعض اوقات
 ذاته ضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف لم يلزم منه الا ان ذات الاكبر مع وصفه
 ضروري السلب ناشيا من افتزان الذات بالوصف نعم لو ظهر انعكاس الشرطية كقفسها

من ان لا يصغر في بعض الاوقات وهو غير مطلوب في اما ان وصف الاكبر ضروري السلب عن ذات الاكبر في بعض الاوقات



الفصل الثاني

١٦٢

فحدث الضرورة من الضغري لكنه لم يبين وان كانت نقيضاً نأج هذا القسم فغلبت
بصحة هذا الجدول والناظر فيه حتى انما يعون الله **قال** اما الشكل الثالث فشرطه

الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري
الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري	الضغري

الضغري والشيعة كالكبرى ان كانت غير الاربع والافضل الضغري محذوف عنه اللادوام
كانت الكبرى احكاماً عاماً ومضمومة اليه ان كانت احكاماً خاصية **اقول** شرط اثنان
الثالث محبة المحبة ان يكون الضغري فعلية لاها لوكات ممكنة لم بعد الحكم من الاوسط
الحكم في الكبرى ما هو اوسط بالفعل والافضل ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا
يشتد الاصغر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر بالفعل تحته فلا يلزم من الحكم بالاكبر
الاوسط الحكم على الاصغر كما اذا فرضنا ان زيد اركب الفرس ولم يركب الحمار وعمر وركب
دون الفرس يشتد قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب وعمر بالامكان وكل مركوب زيد
فرس بالضرورة مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب وعمر فرس بالامكان لان كل مركوب
عمر حمار بالضرورة فلما لم يشتد مركوب وعمر بالفعل على مركوب زيد لم يندرج تحت
حتى يغدي الحكم منه البرهان هذا الشرط سقط من الاختلاطات الممكنة الانقضاء



سنة وعشرون اختلاطا وبقيت الاختلاطات المسجحة مائة وثلاثة واربعين وهي الحاصلة
 من ضربا عشرة عشرة في ثلاثة عشرة كبرى والكبرى منها اتمان تكون احدا الوصفيات الاربع
 اولا تكون فان لم تكن بل تكون احدي المنع كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كانت احدا
 الاربع فالتبعية كعكس الصغرى مخدوفا عنه اللادوام ان كان العكس مضطربا بدمه ومما البه
 دوام الكبرى ان كانت احدا الخاصية اتمان النتيجة كالكبرى او كعكس الصغرى الطرف المذكور
 من الخلف في العكس والافراض على ما سبق بيانها واما حذف لادوام عكس الصغرى فلان عكس
 الصغرى موجب فيكون لادوامها سالب ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم لادوام
 الكبرى لسبب فلانه ينج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل نتائج اختلاطات القسم الثالث في
 الجدول قال واما الشكل الرابع فشرط اشاحه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس

القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة
القياس	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة	النتيجة

من الفعل الثاني انعكاس السالبة المستعملة في الثالثة مقدم على صغر الضرب الثالث
 العرف العام على كبره الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى
 في الثامن احدا الخاصية والكبرى مما يثبت عليه العرف العام **اقول** لا يحتاج الشكل الرابع
 للجهة شرط خمسة الاول كون القياس في من الفعل الثاني لا يستعمل في الممكنة اصلا لان
 الممكنة اتمان يكون موجبة او سالبة واما ما كان لا ينج اما الممكنة السالبة فلما سباني

هذا الكون لا يخفى ان
 القياس الثاني على اتمية
 الشكر الثالث الذي نحن بصدده
 اثبات اتمية ولم يتبين بعد صفة ذلك
 ولا يمكن اثباته على طريقة سائر الاشكال كما هو واضح
 في مقررنا من ان اتمية ذلك امر غير ممكن
 احدى الاوصاف الاربع فالتبعية كعكس
 الصغرى مخدوفا عنه اللادوام ان كان العكس مضطربا بدمه ومما البه
 دوام الكبرى ان كانت احدا الخاصية اتمان النتيجة كالكبرى او كعكس الصغرى الطرف المذكور
 من الخلف في العكس والافراض على ما سبق بيانها واما حذف لادوام عكس الصغرى فلان عكس
 الصغرى موجب فيكون لادوامها سالب ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم لادوام
 الكبرى لسبب فلانه ينج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل نتائج اختلاطات القسم الثالث في
 الجدول قال واما الشكل الرابع فشرط اشاحه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس
 من الفعل الثاني انعكاس السالبة المستعملة في الثالثة مقدم على صغر الضرب الثالث
 العرف العام على كبره الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى
 في الثامن احدا الخاصية والكبرى مما يثبت عليه العرف العام **اقول** لا يحتاج الشكل الرابع
 للجهة شرط خمسة الاول كون القياس في من الفعل الثاني لا يستعمل في الممكنة اصلا لان
 الممكنة اتمان يكون موجبة او سالبة واما ما كان لا ينج اما الممكنة السالبة فلما سباني

نقص المشرقة العامة وهذا الذي ذكرناه انما هو
 لاننا لم نذكر في مقررنا ان اتمية ذلك امر غير ممكن
 احدى الاوصاف الاربع فالتبعية كعكس
 الصغرى مخدوفا عنه اللادوام ان كان العكس مضطربا بدمه ومما البه
 دوام الكبرى ان كانت احدا الخاصية اتمان النتيجة كالكبرى او كعكس الصغرى الطرف المذكور
 من الخلف في العكس والافراض على ما سبق بيانها واما حذف لادوام عكس الصغرى فلان عكس
 الصغرى موجب فيكون لادوامها سالب ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم لادوام
 الكبرى لسبب فلانه ينج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل نتائج اختلاطات القسم الثالث في
 الجدول قال واما الشكل الرابع فشرط اشاحه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس
 من الفعل الثاني انعكاس السالبة المستعملة في الثالثة مقدم على صغر الضرب الثالث
 العرف العام على كبره الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى
 في الثامن احدا الخاصية والكبرى مما يثبت عليه العرف العام **اقول** لا يحتاج الشكل الرابع
 للجهة شرط خمسة الاول كون القياس في من الفعل الثاني لا يستعمل في الممكنة اصلا لان
 الممكنة اتمان يكون موجبة او سالبة واما ما كان لا ينج اما الممكنة السالبة فلما سباني

الكبرى في الضرب السادس من الفضاءات الست المنعكسة التواليلات هذا الضرب انما يتبين
 انشاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين احدهما ان يكون الصغر
 سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فمما سبق ثابتهما ان يكون الكبرى الموجبة معها على
 الشرط المعبر بحسب الجحفة في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه ان لا يصدق الدوام
 على صفراء يكون كبراه من الست المنعكسة التواليلات فيجب ان يكون الكبرى في الضرب السادس
 تلك الشرط الخامس كون الصغرى في الضرب الثامن من احكام الخاصين وكبراه مما يصدق عليه
 العرف العام لان انشاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد
 ان يكون مفترضا محضا اذ بدلت احدهما بالآخرى انجعت سالبة جزئية لتقبل الانعكاس
 الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما يتبين سالبة خاصة لو كان كبراه احكام الخاصين و

صفراء احدي الفضاءات الست التي يصدق عليها العرف العام اما اذا كانت احكام الوصفية
 الرابع فاما اذا كانت احكام الدائمين فلان النتيجة ح ضرورية لا دائمة او دائمة لا دائمة
 وهذا الصغر من العرفية الخاصة فيصير في النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس
 الى النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون صغرى هذا الضرب احكام الخاصين لانها كبرى الشكل الاول
 وكبراه من الفضاءات الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع
 لما كان انشاجه انما يتبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة
 المستعملة فيه قابلة للانعكاس وان يكون الموجبة مع عكسها على شرط انشاج الشكل الثالث
 فلا بد فيه ايضا من الشرطين احدهما ان يكون السالبة احكام الخاصين وثانيهما ان يكون
 الموجبة فعلية لان الصغرى الممكنة عينية في الشكل الثالث وانما لم يذكر في الكتاب لان
 الشرط الاول قد علم في فصل العباس والشرط الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم استعمال
 الممكن في هذا الشكل **قال** والنتيجة في الصغرى الاولى عكس الصغرى ان مثل الدوام
 عليها والعباس من الست المنعكسة التواليلات والافضل من عاقبة وفي الضرب الثالث

لأن النتيجة قد سبق أنها لا تصغر أبداً فيكون قيد الدوام
 فيها وقيد الدوام المذكور في الكبرى لا المحفوظ ولو كانت
 كانت النتيجة أيضاً شرطاً فاقطعت لكانت الضرورة الغير
 الحاتية في الصغرى وقيد الدوام لا النتيجة لا تصغر لكن انما
 لفظ ان كانت الكبرى احكاماً فاقطعت فذناه وكذا كانت ان
 فيها قيد الدوام او الاضرورة فذناه وكذا كانت ان
 فيها ضرورة مفقودة بها فيشرط كبراهها وبين الكبرى
 في الكبرى ان لم يكن فيها قيد الدوام كما اذا كانت احد
 العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد
 كما اذا كانت احد الخاصين فمما سبق ثابتهما ان يكون الكبرى الموجبة معها على
 الشرط المعبر بحسب الجحفة في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه ان لا يصدق الدوام
 على صفراء يكون كبراه من الست المنعكسة التواليلات فيجب ان يكون الكبرى في الضرب السادس
 تلك الشرط الخامس كون الصغرى في الضرب الثامن من احكام الخاصين وكبراه مما يصدق عليه
 العرف العام لان انشاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد
 ان يكون مفترضا محضا اذ بدلت احدهما بالآخرى انجعت سالبة جزئية لتقبل الانعكاس
 الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما يتبين سالبة خاصة لو كان كبراه احكام الخاصين و



الكبرى في الضرب السادس من الفضاءات الست المنعكسة التواليلات هذا الضرب ^{ثاني} انما
 انشأه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين احدهما ان يكون الضرب
 سالبه خاصه لقبول الانعكاس كما عرفت فيما سبق وثانيهما ان يكون الكبرى الموجبة معها على
 الشرط المعبر بحسب الجهد في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه انه اذا لم يصدق الدوام
 على صفراء يكون كبراه من التث المنعكسة التواليات فيجب ان يكون الكبرى في الضرب السادس
 كل الشرط الخامس كون الصغرى في الضرب الثامن من احد الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه
 العرف العام لان انشأه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد
 ان يكون مقدما حيث اذا بدلت احدهما بالآخرى انجس سالبه جزئية لقبول ^{بما مضى} الانعكاس
 الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما شج سالبه خاصه لو كان كبراه احد الخاصتين و
 صفراء احد الفضاءات الست التي يصدق عليها العرف العام اما اذا كانت احد الوصفيات
 الاربع فظا اما اذا كانت احد الدائمات فلان النتيجة ح ضرورية لادائمه او دائمة لادائمه
 وهما احص من العرفية الخاصة بصدق النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس
 الى النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون صغرى هذا الضرب احد الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول
 وكبراه من الفضاءات الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع
 لما كان انشأه انما يثبت بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة
 المستعملة فيه قابلة للانعكاس وان يكون الموجبة مع عكسها على شرط انشأه الشكل الثالث
 فلا بد فيه ايضا من الشرطين احدهما ان يكون السالبة احد الخاصتين وثانيهما ان يكون
 الموجبة فعلية لان الصغرى الممكنة عقبة في الشكل الثالث وانما لم يذكر في الكتاب لان
 الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم استعمال
 الممكنة في هذا الشكل **فان** النتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى ان حصل الدوام
 عليها والقياس من التث المنعكسة التواليات والافطلة عاقمة وفي الضرب الثالث

الوصفيات الاربع كانت النتيجة كما صغرى وفي المقام هنت الكبرى احد
 الخاصتين بالضرورة لو كانت الصغرى ايضا كذلك كان الامر في
 لان النتيجة قد سبق انها لا تصغرى كلف في الادوام المذكور
 فيها وضم الادوام المذكورة في فاقته لنت في المخطوط قال فياتر ما هذا
 كانت النتيجة ايضا وضم الادوام المذكورة في فاقته لنت في المخطوط قال فياتر ما هذا
 الحاتية في الصغرى احد الخاصتين في فاقته لنت في المخطوط قال فياتر ما هذا
 لفظ ان كانت الكبرى احد الخاصتين في فاقته لنت في المخطوط قال فياتر ما هذا
 فيها قيد الادوام والاضرورة خذناه وكذا كتب في فاقته لنت في المخطوط قال فياتر ما هذا
 فيها اضرورة مضمومة بها في فاقته لنت في المخطوط قال فياتر ما هذا
 فيها اضرورة مضمومة بها في فاقته لنت في المخطوط قال فياتر ما هذا
 في الكبرى ان لم يكن فيها قيد الادوام كما اذا كانت احد
 العاتيين كان المخطوط بعينه النتيجة وان كان فيها قيد الادوام
 كما اذا كانت احد الخاصتين خذناه في المخطوط وكان
 منها جهة النتيجة كما هو مستلزم



الفصل الثالث

١٤٤

ان صدق الدوام على احد مقدميه والآخر عكس الصغرى في الرابع والخامس دأئمة
 ان صدق الدوام على الكبرى والآخر عكس الصغرى محذوفاً عنه للدوام في السادس
 كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى في السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى
 وفي الثامن بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب **فول** المنهج من الاختلافات بحسب الشرايط
 المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحدى وعشرون وهي الحاصل من ضرب
 الوجهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون من الصغرى
 الدأئمين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطين والعرفيين مع
 الست المنعكسة المتوالي في الرابع والخامس ستة وستون وهي التي يحصل من الصغريات
 الفعلية الاحدى عشرة مع الست المنعكسة في السادس والثامن اثنا عشر يحصل
 من الصغريات الخاصين مع الست المنعكسة في السابع اثنان وعشرون يحصل من الكبرى
 الخاصين مع الفعليات الاحدى عشرة والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى ان
 كانت ضرورة او دائمة او كان الفياس من الست المنعكسة المتوالي لا يظفر عنه
 وفي الضرب الثالث دأئمة ان كانت احدى مقدميه ضرورة او دائمة والآخر عكس
 الصغرى في الرابع والخامس دأئمة ان كانت الكبرى ضرورة او دائمة والآخر عكس
 الصغرى محذوفاً عنه للدوام بيان لكل بالبراهين المذكورة في المطلقا ثد في
 السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى في السابع كما في الشكل الثالث بعد
 عكس الكبرى في الثامن بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب كما في الشكل الاول بجملة
 لما كانت هذه الضروب الثلاثة الاخيرة رتدا الى الاشكال الثلاثة المذكورة المذكورة
 بما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها تاييد تلك الاشكال بعضها في السادس والثامن
 وببعضها في الثامن وعليك بمطالعة هذا الجدول **قال** الفصل الثالث
 في الافتراضات الكاسنة من الشرطيات وهي خمسة اقسام القسم الاول ما يترك

الفعلية في الصغرى والكبرى اسقط من تلك الجدول
 ومنه ان الحاصل من ضرب المكنين الصغرى
 في ثلث عشرة وانه الكبرى ويقترب
 اسقاط المذكور مائة
 والصغرى واثنتون
 ظاهر



جلال المصنّين الأوّلين

A diagram on a grid background showing a path that starts at the bottom left, moves up and right, then down and right, then up and right, and finally down and right. The path is labeled with Arabic text: "مطلة" (Matala) at the top left, "مطلة" (Matala) at the top right, "مطلة" (Matala) in the middle left, "مطلة" (Matala) in the middle right, "مطلة" (Matala) at the bottom left, and "مطلة" (Matala) at the bottom right. The grid is composed of squares, and the path is drawn through the intersections of the grid lines.

جَدُّ وَلِ الضَّرِّ الثَّلَاث

[illegible]

والثاني مفيد ما فيها فهو الشكل الثالث وان كانت مفيدة فان لصغر ما في الباقي الكبرى فهو الشكل الرابع وشروط الاشراج وعدد الضرورية والاشبه في الكتب في كل شكل كما في الجداول من غير فائدة مثال القدر
الاول من الاشكال الاقل هو

جَدُّكَ الْفَضِيلُ الرَّامِعُ وَالْمُحَاسِنُ

[illegible]

جَدُّ وَلِ النَّصْرِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ

[illegible]

جدد ولا الضمير

[illegible]

من المفصل والمطبوع ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمين في عقد الاشكال الاربعه فيه
لان ان كان ثالثا في الصغرى مقدمتا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان ثالثا بينهما فهو
الشكل الثاني كلما كان آتيا في ذلك كان ج د فترتبع كلما كان آتيا ب فترتبع
ليس المراد من الضمان الشرطي هو المركب من الشرطتين بل ما لا يتركب من الحملتين المحصنة معا



۱۰۰

[illegible]

تركيب من الشرطيات المحضه او من الشرطيات والمجليات وانما خمسة لانها اما ان يتركب من
 متصلين او منفصلين او من جملتين ومفصلة او جملتين ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من
 متصلين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بكمال والنالي بكمال
 واما في جزء غير تام منهما اي جزء من المقدم والنالي واما في جزء تام من احدهما غير تام من الاخر
 فهذه ثلاثة اقسام لكن الضرب بالطبع منها الاول وهو الذي يكون الشركة فيها في جزء تام من
 المقدم متين ويعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط وهو المشترك بينهما النكان نالبا في
 الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان آ ب فج د وكلما كان ج د فز فكلما
 كان آ ب فه ز وان كان نالبا فهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان آ ب فج د وليس البتة اذا كان
 ه ز فج د فليس البتة اذا كان آ ب فه ز وان كان مقدما فهما فهو الشكل الثالث كقولنا كل
 ما كان ج د فآ ب وكلما كان ج د فز فز يكون اذا كان آ ب فز وان كان مقدما في الصغرى
 نالبا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د فآ ب وكلما كان ه ز فج د فقد يكون
 اذا كان آ ب فز وشرائط اثنان هه الاشكال كما في المجليات من غير فرق حتى بشرط في
 الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدم منبه بالكيف وكلية الكبرى
 الى غير ذلك وكل عدد ضرب بها الا في الشكل الرابع فان ضروبه هه مناهضة لان اثنان
 الضروب الثلاثة الاخيرة محجب تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكل حال
 النتيجة في الكلية والكيفية فيكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن
 الشكل الثاني سالبة كلية على هذا القياس **قال** القسم الثاني ما يتركب من المنفصلين
 المطبوع منه ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا اما كل آ ب او كل ج د و
 دائما اما كل د ه او كل ز ه ونسج اما كل آ ب او كل ج ه او كل د ز لا منناع خلوا الواقع عن
 مقدم مني الثالث في وعرا حدى الاخرين ويعقد الاشكال الاربعة فيه والشرائط المعبرة
 بين الجملتين معبرة فهما بين المتشاكبين **اقول** القسم الثاني من الاقسام ما يكون تركب

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a decorative floral element at the bottom center.

في الامثلة بين اقسامها

١٧١ قوله الرابع من اقسام ما تركب من محليته

والمنفصلة اقسامه القسم ايضا اربعة لان

المنفصلة

او كبرى وعلى التقديرين

فالشركة اما مع احد جزئي المنفصلة

او معهما معا مثال القسم الاول كل رجل

او دانا اما كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

الثاني المحلطة والشرائط المعبرة بين المحلطين معبرة ههنا بين الثاني والمحلطة قال

القسم الرابع ما يتركب من المحلطة والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون المحلطان بعد

اجزاء الانفصال بشارك كل واحد منهما واحدا من اجزاء الانفصال فاما مع اتحاد الثالث

في النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما د وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط فينتج كل ج ط

لصدا احدا اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من المحلطة واما مع اختلاف الثالثان في

النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما د وكل ب ج وكل د ط وكل ه ط فينتج كل ج ا ماب

ج واما ط واما ز كما مر الثاني ان يكون المحلطان اقل من اجزاء الانفصال وليكن المحلطة واحدة و

المنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا ا ماب كل ا ط او كل ج ب وكل ب فينتج

اماب كل ا ط او كل ج ب لا يمتنع خلق الواقع عن مفاد مني الثالث فوعن الجزء الغير المشترك

الاول الرابع من الاقسام ما يتركب من المحلطة والمنفصلة وهو قسمان لان المحلطين اما ان

يكون بعد اجزاء الانفصال ويكون اقل منها ويمد القسمة ليست بحاصلة لجواز كونها

اكثر عددا من اجزاء الانفصال الاقل ان يكون المحلطان بعد اجزاء الانفصال ولنفرض ان

كل واحد من المحلطين يشارك جزءا واحدا من اجزاء الانفصال واما ان يكون الثالثان

بين المحلطين واجزاء الانفصال متحدة في النتيجة او مختلفة فيها اما اذا كان نتائج الثالثان

واحدة فهو القياس المنقسم بشرط ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلق او حقيقتة

كقولنا كل ج ا ماب واما د وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط فينتج كل ج ط لانه لا بد

من صدور احدا اجزاء الانفصال والمحلطة صادرة في نفس الامر فاي جزء نفرض صدق من

اجزاء المنفصلة يصدق مع ما يشاركه من المحلطة وينتج النتيجة المطلوبة واما اذا كانت

نتائج الثالثان مختلفة فليكن المنفصلة مانعة الخلق كقولنا كل ج ا ماب واما د واما

ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ط فينتج كل ج ا ماب واما ط واما ز كما مر من وجوب صدق

احدا اجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من المحلطة والثاني ان يكون المحلطان ا ط او كل ج د

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

او دانا او كل رجل او دانا او كل رجل

الفصل الثالث

قوله اما الاول وهو ما يكون من الشركة في ١٧٢
جزء تام من المقتدين اقول بشرط هذه القسم

امور

احد ان يكون

موجبة الثانية كلمة احدى

المقتدين والثالث ان يكون

مقدم التامة الاتفاقية صادقا

او لا الى موجبة اتفاقية مؤلفة من المقدم ونقص

عذرة ان تامة اذا كان مقتديا بنقص

الاتفاقية اذا كان مقتديا بنقص

صادقا كان تامة الاول التفصيل ان

والا فربما ان شرط الاول ان يكون مقتديا بنقص

ان كانت تامة مع ان مقتديا بنقص

الطرفين فكل ان مقتديا بنقص

لان مقتديا بنقص مقتديا بنقص

واما مع التامة فكل مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

مقتديا بنقص مقتديا بنقص

لان المفصلة لما كانت ما نفعه المخلو وجب صدق احد جزئها فالواقع منهما اما
الجزء الغير المشترك وهو احد جزئي النتيجة او الجزء المشترك وهو احد جزئي
مع الجملة وهما مقدمتا التالف فصدق نتيجة التالف وهي الجزء الاخر من النتيجة
لا يخلو عن جزئها **قال** القسم الخامس ما يتركب من المفصلة والمفصلة والاشراك بينهما

في جزء تام من المقتدين او غير تام منهما وكيف كان فالطوبع منه ما يكون المفصلة
والمفصلة موجبة كبرى مثال الاول كقولنا كلما كان آب فج د دائما اما ج د او ف د
ما نفعه الجمع بنسخ دائما او قد يكون اما ان يكون آب او ف د ما نفعه الجمع لا سئل ام
الاجتماع مع اللزوم دائما او في الجملة امتناع مع الملزوم دائما او في الجملة وما نفعه الخل
بنسخ قد يكون اذا لم يكن آب ف د لا سئل ام بنقص الوسط للطرفين سئل اما كليا او
ذلك المطلوب مثال الثاني كلما كان آب فكل ج د دائما اما كل د ف او كل د ف ما نفعه الخل
بنسخ كلما كان آب فاما كل ج د او ف د والاستقصاء في هذه الاقسام الى التام التي
عملنا ما في فن المنطق **اقول** اخر اقسام الافتراضات الشرطية ما يتركب من المفصلة والمفصلة

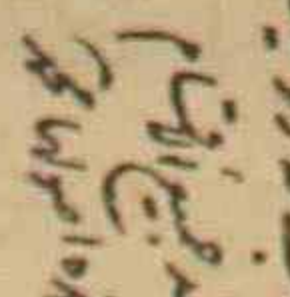
والشركة بينهما اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احد
من الاخرى فهذه اقسام ثلاثة اقصر المصنوع على الضمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين
لان المفصلة فهما اما ان يكون صغرى او كبرى لكن المطبوع منهما ما يكون المفصلة صغرى
والمفصلة موجبة كبرى اما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين فالمفصلة
اما ما نفعه الجمع وما نفعه المخلو فان كانت ما نفعه الجمع كقولنا كلما كان آب فج د دائما
او قد يكون اما ج د او ف د ما نفعه الجمع بنسخ دائما او قد يكون اما آب او ف د لان ج د
لازم لآب د ف د تمتنع الاجتماع مع ج د كليا او جزئيا فكون د ف د تمتنع الاجتماع مع آب
كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللزوم دائما او في الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم
دائما او في الجملة وان كانت ما نفعه المخلو كما في المثال المذكور يستلزم بنقص الملزوم دائما

اما ما نفعه الجمع وما نفعه المخلو فان كانت ما نفعه الجمع كقولنا كلما كان آب فج د دائما

او قد يكون اما ج د او ف د ما نفعه الجمع بنسخ دائما او قد يكون اما آب او ف د لان ج د

لازم لآب د ف د تمتنع الاجتماع مع ج د كليا او جزئيا فكون د ف د تمتنع الاجتماع مع آب

كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللزوم دائما او في الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم



يسئل من عينه ز فليمنع الخلو بين ج د وه ز وكل امرين بينهما مانع الخلو يسئل من يقض كل واحد منهما عين الآخر كما مر في لازم الشرطيات فاذا سئل من يقض الاوسط الطرفين انبج من الشكل الثالث يقض آ ب فد يسئل من عينه ز وهو المظا واما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وليكن المفصلة مانعة الخلو فكقولنا كلما كان آ ب ج د دائما اما كل د ه ا و ز ينج كلما كان آ ب فاما كل ج ه ا و ز لانه كلما يقض آ ب كان ج د والواقع ح من المفصلة اما كل د ه ا و ز فان كان د ه فالواقع على نقد بر آ ب كل ج د وكل د ه وهما يسئل من ان كل ج ه وان كان و ز فعلى نقد بر آ ب يكون الواقع اما كل ج ه ا و ز وهو المظا هذا كلام اجمالي في الاثر اثبات الشرطية واما بيان تفصيلها فهو مما لا يليق بالمختصر **قال** الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو المركب من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيهما او رفعه ليلزم وضع الاخر او رفعه بحسب ايجاب الشرطية وازد من المتصلة وكليةها او كلية الوضع والرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه **قول** والرفع والوضع في مرتان القياس الاستثنائي ما يكون النتيجة او يقضها المذكور فيه بالفعل فالمدكور فيه من النتيجة او يقضها اما مقدمة من هو ح والالزام اثبات الشيء بنفسه او يقضه وجزء من مقدمته والمقدمة التي هي جزءها فنتبه يكون شرطية فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع اى اثبات لاجزئيهما او دفعه اى نفيه ليلزم وضع الجزء الاخر او دفعه كقولنا كلما كانت الشمس طالعت الشمس موجود لكن الشمس طالعت الشمس ان النهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينج ان الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينج انه ليس بفرد لكنه ليس بزوج ينج انه فرد ففي المقصلات ينج الوضع والرفع والرفع والوضع في المقصلات ينج الوضع والرفع وبالعكس وبغيره في انتاج هذا القياس شرائط احدها ان يكون الشرطية موجبة فانها لو كانت داثباتية ان يكون الشرطية لازمة ان كانت مفصلة وعنا

127

١٠

۱۷۳
در جواب الامام علی و علمای
ارفع آیت الّذی هو لطف و قد ثبت ایضاً انه
لما ارفع کلّ شیء و ثبت اللطف الآخر الّذی هو
ثبت بالاثبات انه قد يكون اذا ارفع
ثبت هو ظاهر

॥ ५ ॥
॥ ५ ॥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible][illegible]

ده ان هك البته باي سابه لا ڀڄ شيانم است ايتا هڪ ڀڄ يا مڃا راسخراهما موجب ڪي

منج بالا شستنه ، من آتی جزا کاران ضیق الام کوثران یس البتہ اذا کاران زمر کیست
میزده سارکتہ فانی شلزم کما کاران زمر کیست فیدر لیست سارکتہ

دافقنا كنت كاتب فقد استخينا في الحقيقة ولم نعد المزمع
اللائز فنبتهج عسى قالها انما هي موفيقه اخرى

الطائفة فنبهت على ما فيها الاذى او يفتضح كبحر
الاستلاب وحوادثه بالبيان

1272

ان كانت منفصلة لان العلم بصدق الاستثنا او كذبها موقوف على العلم بصدق واحد منهما
او كذبها فلو استفيد العلم بصدق احدهما الطرفين او بكذبه من الاستثنا يلزم اللبس والاشكال
الامر من وهو اما كلبه الشرطية او كلبه الاستثناء اي كلبه الوضع والرفع فانه لو اتفق
احتمل ان يكون للزوم والعنا على بعض الاوضاع والاستثناء على بعض اخر فلا يلزم من
اثبات احد جزئي الشرطية ونفيه ثبوت الاخر وانفائنه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال
والانفصال ووضعهما هو عينه وقت الاستثناء ووضعهما فانه ينبغ القياس ح ضرورة
كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمرو او كرمه لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فافكر
والمراد بكلمة الاستثناء ليس نحو الاستثناء في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع
لا ينافي وضع المقدم فاذا قلنا قد يكون اذا كان آب فح د وكان آب واقعا دائما لم يلزم
يجز ذلك لتحقيق د في الجملة دائما بلزم لو كان آب كما وقع دائما كان واقعا مع جميع الاحوال
التي لا ينافي ب وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه مع جميع الاوضاع الغير المنافية بحوز
ان يكون وضع غير مناف ولا يكون له تحقيق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دام الوضع
او الرفع منبج وهو انما يصح لو فترنا الشرطية الكلية بما يكون للزوم والعنا من تحقيقا مع
الاوضاع المختلفة في نفس الامر حتى يلزم من دام الوضع او الرفع تحقيقا مع جميع الاوضاع
المعبرة مع المقدم وليس كذلك بل هي معتبرة بتحقيق للزوم والعنا على الاوضاع الغير المنافية
للمقدم فيجوز ان يكون للزوم في الجزئية له شرط لا يوجد ابدا مع وجود الملزوم دائما
لا يلزم وجود اللزوم لعدم تحقيق وضع الملزوم مع اللزوم وشرطه لانفائنه دائما كما وجد
قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا من الشكل الثالث والواجب موجود
دائما ولا يلزم من ان يكون الجزء موجودا في الجملة لان اللزوم ههنا انما هو على وضع
اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع اصلا **قال** الشرطية الموضوعية
كانت متصلة فاستثناء عن المقدم ينبج عن التالي واستثناء عن اي جزء كان ينبج

دانشگاه تهران

في لواحق الفيلسوف

١٧٥

نقيض الآخر لا منساع الاجتماع واستثناء نقيض أي جزء كان ينسج عين الآخر لا منساع الآخر
 وان كانت مانعة الجمع ينسج القسم الأول فقط لا منساع الاجتماع دون المخلو وان كانت مانعة
 المخلو ينسج القسم الثاني فقط لا منساع المخلو دون الجمع **اقول** الشرطية التي هي جزء الفيلسوف
 الاستثنائي اما متصلة واما مفصلة فان كانت متصلة استثنى استثناء عين مقدمها
 الثاني واللازم انفكالك للآزم عن الملزوم فيبطل الملزوم واستثناء نقيض نالها نقيض المقدم
 واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملزوم ايضاً دون العكس في شئ منهما أي لا ينسج
 استثناء عن الثاني عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض الثاني يجوز ان يكون
 الثاني اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم اللازم
 وان كانت مفصلة فان كانت حبيبة ينسج استثناء عين أي جزء كان نقيض الآخر لا منساع
 الاجتماع بينهما واستثناء نقيض أي جزء كان عين الآخر لا منساع المخلو بينهما فيكون لها
 اربع نتائج اثنان باعتبار استثناء العين واثنان باعتبار استثناء النقيض كقولنا
 اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج
 لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت مانعة الجمع ينسج القسم الأول
 فقط أي استثناء عين أي جزء كان نقيض الآخر لا منساع الاجتماع بينهما ولا ينسج استثناء
 نقيض شئ من جزئها عن الآخر يجوز ارتفاعها فيكون ايضاً شتيحان بحسب استثناء العين
 كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجر او حجر لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر فهو ليس بشجر
 وان كانت مانعة المخلو ينسج القسم الثاني فقط أي استثناء نقيض أي جزء كان عين الآخر
 لا منساع ارتفاعها ولا ينسج استثناء عين شئ من جزئها نقيض الآخر لا مكان اجتماعها
 فيكون لها ايضاً شتيحان بحسب استثناء النقيض كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا شجر او
 لا حجر لكنه شجر فهو لا حجر لكنه حجر فهو لا شجر **قال** الفصل الخامس في لواحق الفيلسوف
 هو اربعة الأول الفيلسوف المركب هو كل ج د وكل د آ فكل ج آ ثم كل ج آ وكل آ ه فكل ج ه



فَلَوْلَا حُورٌ لِّمَنَّا

ما كاذبة جازان يكون النية صادقة وان يكون

لا زلت تكتبها

للموم كما تقول

انسان علم و کلمہ جو حسان

مجموع کلمات انسان حیوان عالم نبات

کاف و بیان والفتی صا رقة فلا مانع منه

کتاب المقدس و کتب التفسیر الاخری

...

ان کیوں ایسی کہیں اور لکھیں

لا فية بالكلية ومن المعلوم ان

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

صادقاً

وعدت انك تخرج من هذا

و از فرضیه اولی که در اول کتاب مذکور است

عليه السلام

وہو ج

فان النبي

قواعد الفوائد

بسم الله الرحمن الرحيم

الكبرى في الصلوات

ففي الثاني

فليكن من هذه

الاول

سماحة

منه قضا الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم

بعض

آرامه ان کائنات

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

شاهد بصدق ما يقضه معاد

کے لئے ہرگز نہیں دیا اور نہ ہی اس کے لئے کوئی حد ہے۔

بـ بالفتح

القطر - قطر لغيره من الميراث

فصل آخر از کتاب او که صدق و کذب است

قوله في - الغرض من الشرح

و کما مرشد اب: بحر طویل است که در آن

داعما فيكون هذا في اس قيرال

تصديق بن محمد لولم يصدق

بعض بیج با بعض

صدق

شیخ منہ جرج داخاثر کمندہ الیبتہ مقبۃ ہر ماس

[illegible]

فقد وجدته في نسخة

[illegible]

مجلس صد و پنجاه و دوم

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

۲. لواحق الفیاض

[illegible]

جربانه و انما فال في اكثر جربانه كقولنا كل حيوان يحرك فكله اسفل عند المضع لان الانسا

والبهايم والتباع كل وهو لا يفيد اليقين بجواز وجود جزئ اخر لم يستقر ويكون حكمه

مخالفا لما استقر كالتمسك في مثالنا ذلك فنه **قال** الرابع التشيل وهو اثبات حكم واحد في

جزئی لشونه فی جزئی اخر لغوی مشترک بینهما کقولهم العالم مؤلف فهو حادث کالبیت فاشنو

عليه معنى المشرك بالدوران وبالقسيم غير المراد بين التقوى والاثبات كقولهم عليه الحدوث

أما التأليف وكذا اركذا والاخران باطلان بالتخلف فتعين الأقل وهو ضعيفاً ما

الدَّارَانِ فَلَانِ الْجُزْءِ الْآخَرَ مِنَ الْعِلَّةِ وَنَا بِالشَّرْطِ الْمُسَاوِيهِ مَدَارٍ مَعَ أَنَّهَا بَسْتَعْلَةٍ

وأما القسم فالحصر ثم لجواز علة غير المذكور وبفقد التسليم عليه المشرك في المقدر

عليه لا يلزم عليه في المفيس لجواز ان يكون خصوصية المفيس عليه شرطا للعلية او خصوصية

المفسر ما نفع عنها **قول** القليل اثبات حكم واحد في جزئ لثبوت في جزئ اخر لمعنى

بينهما والفقهاء بسمونهم فباءً والجزئي الاوّل فرعاً والثاني اصلاً والمشارك على وجه جامعاً

كما بين العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لأنه مؤلف وهذه العلة مؤلفة

في العالم فيكون حادثا واشتوا عليه المشرك بوجهين احدهما الدرر وهو افتراق الشيء

بغيره وجوداً كما يقال الحدوث دأثر مع التأليف وجوداً وعدمًا أما وجوداً ففي البيت

واما عدمها ففي الواجب نعم والدوران انه كون المدار على الدائر فيكون التالف على المحذور

وثانيهما التبر والتفهم هو ايراد اوصاف الاصل وابطال بعضها لبعض النافي للعلية

كما نقول، على الحدوث في السبب اما التالف والامكان والثاني باطل بالتخلف لا تصفاً

الواجب ممكنة وليست بمحاذرة ففعلن الاول والوجهان ضعيفان اما الدوران فلا

الجزء الاخر من العلة القائمة والشرط المساوي مدار للمعلول والشرط مع انه ليس بعللة

واما التبر والنقسم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة ثم لان النقسم ليس مرتدا

بين النفي والإثبات فجاز أن يكون العلة غير ما ذكرت ثم مع تسليم صحة المحصر لا يتم أن المشر

في الخاتمة

الأربعة والزوج تصور الانقسام بمبدأين في الحال ومرتبة ذهنية ان الاربعة منفصلة
بمبدأين وكل منهم بمبدأين فهو زوج فهو قضية فاسهامعها في الزهن وانكا
الحاكم هو الحس والعقل فالحس اما ان يكون حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهو
في مضاهي الحكم العقل بها بواسطة السمع من جمع كثير احوال العقل فاطمهم على الكذب
كالحكم بوجود المكدة والبغداد ومبلغ الشهادات غير مخصصة في عدد بل الحكم بحال العدد
حصول اليقين ومن الناس من عتب عدد المواتر بن وليس بشئ وان كان غير حس السمع
فاما ان يحتاج العقل الى الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى ولا يحتاج فان احتاج
فهو الجزم بان الحكم بان شرب التوتون ماسهل بواسطة مشاهدات متكررة فان لم ينجح الى تكرار
المشاهدة فهي الحدس كالحكم بان نور القمر منقاد من الشمس لا خلاف في شك لا في التور بحسب
اختلاف اوضاعه من الشمس فربما وبعدا والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب
وبما يله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعه عنها الى الطالب فلا يد فيه من حركات
الحدس ولا يوصف بها غير ما وقد صرح بانها لا حركة في الحدس فلا يكون هناك سرعة حادثة لكن في سرعة
اختلاف الحدس لا حركة فيه اصلا والانتقال في الحدس كحركة الحدس في الحدس والانتقال
فيه الى الوجود وحقيقة ان ليس الحدس المبادي المرفقة للذهن فيحصل المطلوب فيه والحدس بان

أحدثنا البنت حجة على الغير لجواز أن لا يحصل له الحدس والتجربة المفيضان للعلم بها قال
والفاس المؤلف من هذه التثنية يعني برهاننا وهو اتمامي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه
علة للتبني في الذهن والخارج كقولنا هذا منعق الاخلاط وكل منعق الاخلاط محموم فهذا
محموم واما اني وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للتبني في الذهن فنقولنا هذا محموم
وكل محموم منعق الاخلاط فهذا منعق الاخلاط **اقول** في عبارة مناهلة بل البرهان هو

القياس المؤلف من اليفتيا سواء كانت ابتداء وهي الضروريات الستة او بواسطة وهي النظرية
من جهة واحدة فيها من مقدماته ثمانية المقدمات قد تكونان يقينيتين وقد لا تكونان
والحد الاوسط فيه لا بد ان يكون على النسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك

عَلَمَةُ الشُّبُوحِ الْحَقِّيَّةِ فِي الدِّهْنِ كَيْفَ عِلْمُهُ لَشُبُوحِ الْحَقِّيَّةِ فِي الْخَارِجِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ كَيْفَ بَلْ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ لَشُبُوحُ
الْبَرَاءَةِ بِرَأْسِ قِيَامِ سَوَاقِ يَتَقَيَّنَاتٍ يَتَنَبَّحُ يَقْبَلُ بِالْبَرَاءَةِ أَتَى أَصْحَابُ الرَّاسِ مَعَ الْحَقِّقِ الطُّبُوسِ فِي مَنَظِقِ الْبَحْرِ عِلْمُهُ
عِلْمُهُ لَشُبُوحِ الْحَقِّيَّةِ فِي الدِّهْنِ كَيْفَ عِلْمُهُ لَشُبُوحِ الْحَقِّيَّةِ فِي الْخَارِجِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ كَيْفَ بَلْ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ لَشُبُوحُ
الْبَرَاءَةِ بِرَأْسِ قِيَامِ سَوَاقِ يَتَقَيَّنَاتٍ يَتَنَبَّحُ يَقْبَلُ بِالْبَرَاءَةِ أَتَى أَصْحَابُ الرَّاسِ مَعَ الْحَقِّقِ الطُّبُوسِ فِي مَنَظِقِ الْبَحْرِ عِلْمُهُ

[illegible]

الا في الذهن فهو برهان ان لا تبتدئ التمسك في الخارج دون بلستها كقولنا هذا محمود
 وكل محمود منعقن الا خلاط فهذا منعقن الا خلاط فالحجى وان كانت على ثبوت نفقن الا خلاط
 في الذهن الا انها ليست على له في الخارج بل الامر بالعكس **قال** واقا غير البفتبنا فبشعور
 وهي فضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس لصلوة عامة او رتبة او محبة او انفعالات من عادات
 وشرائع واداب الفرن بينها وبين الالقيات ان الانسان لو خلى نفسه مع قطع النظر عما ورا
 عقل لم يحكم بها بخلاف الالقيات كقولنا الظلم فيج والعديل حسن وكشف العورة فله
 ومراعات الضعفاء ومحمودة ومن هذا ما يكون صادقا وما يكون كاذبا وكذا في يوم مشهور
 وكل اهل منا عذاب بحسبها ومسلمات هي فضايا باسليم من الخصم يبين عليها الكفر
 لدفعه كسليم الفقهاء مسايل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين النوعين يستحق
 والغرض منه اقناع القاصر عن ذلك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي فضايا يؤخذ
 من تعقدها فاما الامر بما دعى الى ان يدعى له من كالمأخوذات من اهل العلم والزم
 ومظنوناته وهي فضايا يحكم بها انباء اللظن كقولنا فلان بطوف بالليل وهو سارده
 القياس المؤلف من هذين بهي خطابا والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من هذين الاخلا
 وامر الدين ومختلا وهي فضايا اذا اردت على النفس ان فيها ثابرا عجيبا من فضولها
 كقولهم الخمر يا فوئب سبالا والعسل مرة مهوذة والقياس المؤلف منها بهي شعرا والغرض
 منه انفعالات النفس بالرغبة والتفكير وروحه الوزن والصوت الطيب وهي فضايا
 كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشا رالبر وراه العا
 فضايا لا يتناهي ولو لا دفع العقل والشرائع لكانت من الالقيات وعرف كذب الوهم بموا
 العقل في مقتضا القياس ليقض حكمه وانكاه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف
 منها بهي سفسطة والغرض منه اتمام الخصم وتقليطه **قول** من غير البفتبنا المشهورات
 وهي فضايا يعرف بها جميع الناس وبعضهم وسبب شهرتها فيما بينهم اما انفعالاتهم

اشياءها على صفة عامة كقولنا العسل حلو والظلم رنج واما ما فهم من الحجة كقولنا كشف العورة منه وموردا ما فتح



١٨١
 فانه ابيات ومن المشهورات الفخيرة الحقيقية وانما قدما بحقيقة
 التي سلمها المجدد واعترف بها اما عند التحقيق
 فانه ابيات ومن المشهورات الفخيرة الحقيقية وانما قدما بحقيقة
 التي سلمها المجدد واعترف بها اما عند التحقيق
 فانه ابيات ومن المشهورات الفخيرة الحقيقية وانما قدما بحقيقة

[illegible]

عاداهم كفتح ذبج الحيوانات عند اهل الهند و عدم فحمة عند غيرهم او من شرايع واداب كالا
العقلية الشرعية وغيرها و بما يبلغ الشهرة بحيث يلبس بالاوليات و يفرق بينهما بان
لو فرض نفسه خالصة عن جميع الامور المعاصرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات
تكون صادقة و قد تكون كاذبة بخلاف الاوليات و لكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم
ادابهم و لكل اهل الصناعات مشهورات بحسب اصنافها و منها السليمة و هي فضايا باسم من

المخيم وبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسئلة فيما بينهم خاصة او بين اهل العلم
الفقهاء مسائل اصول الفقه يستدل العقبة على وجوب الزكوة في الحلي بالغير لقوله
في الحلي زكوة فلو قال المخيم هذا خبر واحد لا نسلم انه حجة فنقول له قد ثبت هذا في علم
اصول الفقه لا بد ان ياخذ به من مسئلة والفتا من المؤلف من المشهور والمسلط
جدلا والفرض من الزام المخيم وادفع من هو قاصر عن ذلك مقتضات البرهان

المقبولات وهي فضا يا يؤخذ من يعقده قبله لا مر بها وتسمى من المجنات والكراسا كما لا
والاولياء واما الاختصاص بمن يد عقل ودين كاهل العلم والنهده وهي نافعه جدا في
نظم امر الله والشفقة على خلق الله ومنها المظنونات وهي فضا يا يحكم بها حكم راجحا
مع نجي من يعقده كقولنا فلان بطوف بالليل فهو سارق والقباس المركب من المقبولة
والمظنونات يسمى خطا بوزن الغرض منها ان غيب الناس فيها ببقعهم من امور ومعاشهم و

منها بضاً وبسطاً فبأنقروا ويرغب كما إذا قيل الخربا فوثره سائر الذا ببطط النفس
في شربها وإذا قيل العسل من موهوعة انقبضت النفس ونفثت عنه والقبض من المول
منها كمن شربوا والغرض من هذا يقال للنفس والزغب والزغب من يدخ في ذلك ان يكون
الشعر على وزن لطيف او يندبش وطيب كما فعل الشعراء والمغنى ومنها الوهم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

قد ينبغي ان يجوز عرض اية اقول مقصوده ان تكون

بجوابها

في الذهن عرض ذهني

فلا يخرج صيرورة الجواهر عرضا

خارجيا وهذه المقالة اثباتية

افيد الكبري المذكورة في القياس خارجية ليس

الاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

كما اذا كانت كبرى الشكل الاول جزئية وصغرى سالبة او ممكنة واقام من جهة المادة فبان

المطلوب بعض مقدمات شبيهة واحدا وهو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان شبيه

وكل بشر ضحك فكل انسان ضحك او بان يكون بعض المقدمات كما ذكره شبيهة بالصفات او شبيهة

الكاذب بالصفات اما مرجح الصورة او مرجح المعنى اما مرجح الصورة فكقولنا

لصورة الفرس المنقوشة على الجدار انه فرس وكل فرس من جنس الانسان ان تلك الصورة صفة

واما مرجح المعنى فلعمد رعاية وجود الموضوع في الموجهة كقولنا كل انسان و فرس فهو

انسان وكل انسان و فرس فهو فرس بنسج ان بعض الانسان فرس والغلط فيه ان موضوع

المفرد من ليس بموجود فيه وليس شيء موجود بصفة ان الانسان و فرس وكوضع

الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحجوان جنس بنسج ان الانسان جنس

بما غير العبارة ويقال الجنس ثابت الحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت

ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابت للانسان ووجه الغلط ان الكبرى ليست كلية كاخذ

الذهني مكان الخارجيا كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حادث فالحادث له حادث و

كاخذ الخارجيا مقام الذهني كقولنا الجوهري موجود في الذهن وكل موجود في الذهن وفاسم

بالذهن عرض بنسج ان الجوهري عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك لا يقع الغلط وفي اخذ

الطبيعية مقام الكلية من باب في المادة نظرا لان الفاسم ليس الا خلافا لشرط الانتاج

الذي هو الكلية ومن يعمل المغالطة ان قابل بها الحكم فهو وسطا في وان قابل بها الحد

فهو شاعبي **قال** البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفتها ومبادئ وهي

حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية والمقدما الغير اليتية في نفسها الماخوذة على

سبيل الوضع كقولنا ان نصل بين نقطتين بخط مستقيم وان نعمل باي بعدد على كل

نقطتين دائرة والمقدما اليتية بنفسها كقولنا كل مقدار لقامشارك للاخر او متباين له

وذلك يكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسطا في ان نسبة فهو ضلع ما يحيط بالطرفين

من الجواهر ايضا لو كانت وصلت في الخارج كاهانت

فانه لا يقع ان يكون جوهريا

الاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

والاشكال من ان لا يتصور الماهيات الجوهري

فاجزاء العلوم

قولنا ان نضرب بين كل نقطتين خط مستقيم ١٨٣
اقول عرف ان شئ من خط المستقيم بانه اقصر الخط
الواصل بين

النقطتين كذا

فاخط الواقع في الوسط مستقيم

وطرفاه غير مستقيم كونهما اطول منه

وقد يرسم خط بانه انما اذا اثبتت نهايتاه

وقد لا يتغير وصفه ويرسم ايضا بانه انما اذا وقع في

اشد او اقل من نصفه ويرسم ايضا بانه انما اذا وقع في

شعاع البصر بين النقطتين كذا

طرفه وسطا وقدر يسقط على النقطتين كذا

فجميع النقطه الموضوعة في الخط مستقيمة

وبعضها انقضت

والا اصول الكون في الموضوعات والمصادر

قوله العلم والماء العلوم المتعارفة فمن تعذر العلم بها في العلوم

كقولنا ان العلم المتعارف في بعض تعذر العلم بها في العلوم

نعم لا يتعدى العلم المتعارف في بعض تعذر العلم بها في العلوم

كل نقطة شيئا دائرة

الدائرة هي سطح مستوي

بخط واحد يفيض في دائرة نقطة يتغير

جميع الخطوط المستقيمة من دائرة نقطة يتغير

وجودها بان يتغير ثبات احد طرفيها في خط مستقيم

الطرفين ومرة طرفه الاخر في المكان بغير وضع الاول

قوله وقد افق في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة اقول
اي كونه بين مقدارين بحيث يكون نسبة الاصل
كنسبة الاخر اليه كالاربعة مثلا بين الاثنين
والثمانية فان الاربعه نصف الثمانية
كما ان الاثنين نصف الثمانية
سواء كونه وسطا
به الطرفين

انما هو من طرف في نفسه كما هو من طرف احداهما
الطرفين
فان كانا من طرفين
فمن جهة واحدة في النسبة
فمن جهة واحدة في النسبة
فمن جهة واحدة في النسبة

والعلم من جهة واحدة في النسبة
فمن جهة واحدة في النسبة
فمن جهة واحدة في النسبة

وفد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تقصيره وقد يكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم
على خط فان زاد في جنبه فائتان او مناسا ريسان لهما وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل
فان زواياه مثل فائتين واما محمولها فخرجها عن موضوعاتها لا مناع ان يكون جزء
مطلوبا بشئ بالبرهان ولكن هذا اخر الكلام في هذه الرسالة **اقول** اجزاء العلوم ثلاث
موضوعات ومبادئ ومسائل اما الموضوع فقد عرفته في صلا الكتاب هو اما امر واحد
كالعد للحيات واما امور متعددة ولا بد من اشراكها في امر بلاطه في سائر مباحث العلم
موضوعات هذا الفن فانها مشتركة في الابطال الى مطلوب مجهول والايجاز ان يكون العلوم
المفترقة علما واحدا واما البناء في فهم التي توضع عليها مسائل العلم وهي اما تصوراته واما
ضد بقاء اما التصورات في حدود الموضوعات اجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية واما
الضد بقاء فاما بقاء نفسها وبشيء علمي علمها من غير كقولنا في علم الهندسة المقادير للشيء
لشيء واحد منها وبها ما غير بينة بنفسها فان اذ علم المعام بها بحسن فن مذهب اصولا
موضوعه كقولنا ان فصل بين كل نقطتين خط مستقيم وان نلناها بالانكار والشك
مذهب مصداق كقولنا ان نعمل باي بعد وعلى كل نقطة شيئا دائرة وفي كون الموضوع
جزء من العلم على حده نظرا لانه ان يرد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلم كذا
نوقف العلم عليه بل هي من مقتضى الشرع فيه على ما مر وان اردت تصور الموضوع فهو من
المبادئ وليس جزء اخر بالاسقلال واما المسائل فهي المطالب التي يرهن عليها في ذلك العلم
ان كانت كسبية ولها موضوعات ومحولات اما موضوعاتها فقد يكون موضوع العلم كقولنا
كل مقدار او اما مشاركة للاجزاء او متباين والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع
العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو موضوع ما يحيط به الطرفان بالمقدار
موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع
موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تقصيره فان نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع العلم

کتاب مطهری سرطون علم الامور لغات یونانی فاطمیون یامین مقولات عشر
 ابوریحی فی طبنا طوبیفا سوفسطائیا بطورینا انوارینا
 برهان جدل مغالط خطیبات شعر





سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران